

قاسيون

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

لا لمشروع قانون الانتخابات

◀ د. قدرى جميل

صدر في الأسبوع الأخير مشروع قانون الأحزاب ومشروع قانون الانتخابات، وإذا كان يمكن اعتبار الأول خطوة في الاتجاه الصحيح بشكل عام، إلا أن مشروع قانون الانتخابات قد سار في الاتجاه المعاكس، ولم يعكس ولو بشكل قليل، الملاحظات المبدئية التي أبديت عليه خلال الفترة الماضية..

فهذا المشروع هو القانون القديم نفسه من حيث المبدأ مع بعض التوش التي لا تغير في جوهر الأمر شيئاً. فالقانون القديم اعتبر كل محافظة دائرة انتخابية، والمشروع الجديد سار في الاتجاه نفسه.

والقانون القديم اعتمد مبدأ النجاح على أساس الأكثرية، والمشروع الجديد لم يخرج عن هذا الإطار.

وتجاوز المشروع الجديد القانون القديم، حيث قونن مدة الانتخابات على مدى يومين، بينما النسخة القديمة كانت تسمح بالتمديد إذا لم تتجاوز نسبة المقترعين ٥٠٪ من عدد الناخبين في اليوم الأول، وكأنه يؤكد أن عدد المقترعين هو حتماً تحت سقف الـ ٥٠٪ من الناخبين.

المشكلة الأساسية أن القانون القديم لم يتغير من حيث منطقته ومنهجه على مدى أكثر من خمسين عاماً، وفي حال بقيت الأمور على حالها فإن عمره سيطول ليضرب أكبر رقم قياسي في عمر القوانين الانتخابية في كل العالم في العصر الحديث.

ومن هنا، حينما نتكلم اليوم عن الأزمة العميقة الشاملة التي تعيشها البلاد، وعن أسبابها المختلفة، فإن هذا القانون العتيق له حصّة لا بأس بها في أسباب هذه الأزمة وجذورها العميقة.. فهو قد خلق حالة اغتراب وطلاق بين الناخب وممثله، وأنتج في نهاية المطاف هيئة تشريعية لا حول لها ولا قوة.. وتقع تحت وصاية السلطة التنفيذية، ما يفقدها دورها الرقابي من جهة، ودورها التمثيلي الشعبي من جهة ثانية.

لقد تكيفت قوى جهاز الدولة على مدى عقود مع هذا القانون طويل العمر، واستطاعت أن توصل إليه المرشحين الذين يحظون برضاها فقط قبل أن يحظوا برضا المجتمع والشارع السوري، ما مكنها من تخفيض السلطة الرقابية على نفسها حتى الحد الأقصى..

كما تكيفت مع هذا القانون القوى الكبرى للمال، التي استطاعت بسبب تعقيداته أن توصل نفسها، وأن تمنع وصول صوت الشعب الحقيقي إليه.

وحينما ستدرس الأزمة الحالية في المستقبل فلن يستطيع الباحثون إلا أن يؤكدوا أن قانوناً كهذا، صنع هيئة تشريعية كالتى كانت موجودة، كان أحد الأسباب الأساسية لانفجار الاحتجاجات والاضطرابات بالشكل الذي حصلت فيه، لأنه تحول إلى قناة مغلقة بين المجتمع والدولة، ما أدى إلى تراكم المشاكل وازدياد منسوب الاستياء وانفجار الأزمة الوطنية العميقة الشاملة.

إن الإصرار على قانون الانتخابات القديم هو بجوهره إصرار على إجهاض مشروع الإصلاح الجذري الشامل.

وأيضاً، إن الإصرار على قانون الانتخابات القديم هو بجوهره إغلاق للطريق أمام المخرج الآمن، الأقل كلفة، من الأزمة الحالية.

كما أن الإصرار هذا يعني تأريض وتكتيف وإفشال مشروع قانون الأحزاب الجديد الذي سار من حيث المبدأ بالاتجاه الصحيح.

وأخيراً، فإن الإصرار على المنطق القديم في قانون الانتخابات، يعني محاولة إغلاق جميع طرق التعبير الحقيقية والسلمية أمام الشارع، ودفعه دفعا للاستمرار بالاحتجاجات بأشكاله المختلفة المرخصة منها وغير المرخصة.

إن القانون الانتخابي الساري المفعول الذي يجعل المحافظة دائرة واحدة، فيها وسطياً لا أقل من ألف مركز انتخابي، يعني فتح الطريق واسعاً أمام ممثلي جهاز الدولة وممثلي القوى الكبرى للمال للسيطرة على أهم سلطة في البلاد، وقطع الطريق أمام المجتمع من جهة أخرى لإيصال صوته بشكل مستمر.

إن المشروع الجديد للقانون الانتخابي هو قديم بحلة جديدة، وهو خطأ يجب تصحيحه، وهو من تلك الأخطاء التي يمكن مع الوقت أن تتحول إلى جريمة تقترب بحق البلاد ومستقبلها.

إن الجديد الحقيقي في هذا المجال هو قانون انتخابات يعتمد مبدأ النسبية، ويضمن وصول كل ممثلي المجتمع الحقيقيين إلى سدة السلطة التشريعية، معتمداً سورية كدائرة انتخابية واحدة، ما سينشط الحياة السياسية والحزبية ويجعل لقانون الأحزاب الجديد معنى.. إذ أنه دون قانون انتخابات يتناسب معه ويرافقه فإن المخرج الآمن من الأزمة الحالية سيضيق، ويصبح أكثر صعوبة وأطول زمناً مع كل الخسائر المادية والبشرية التي يحملها خيار كهذا.. وما يمكن أن يسببه من إضعاف لدور سورية الوطني في المنطقة في مواجهة المخططات الأمريكية-الصهيونية التي تستهدف وحدة بلدان المنطقة وشعبوها.

أيها الأمل....

● تصوير: فيصل يعسوب

سورية على مفترق طرق... ص ٨ - ٩

احتجاج صيني

على طلعات أمريكية

قالت مصادر صحفية صينية رسمية إن بكين حذرت واشنطن من أن الطلعات الجوية الاستطلاعية التي تنفذها الولايات المتحدة قرب السواحل الصينية من شأنها الإضرار بالثقة الإستراتيجية المتبادلة، والتأثير سلباً على الروابط العسكرية بين البلدين.

ونقلت صحيفة غلوبل تايمز عن وزارة الدفاع الصينية قولها إن بكين «تطالب بأن تحترم الولايات المتحدة سيادة الصين ومصالحها الأمنية، وأن تتخذ إجراءات ملموسة لتعزيز مناخ سلمي ومستقر لتنمية العلاقات العسكرية بين البلدين».

وتأتي هذه التصريحات بحسب وكالة رويترز التي أوردت الخبر بعد قيام مقاتلتين صينيتين بمطاردة طائرة تجسس أميركية من طراز «يوا» عند مضيق تايوان.

كما تأتي التصريحات ذاتها بعد تعهد رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأميرال مايكل مولن- الذي زار الصين مؤخراً في مسعى لتحسين العلاقات- بالمضي قدماً في رحلات الاستطلاع قرب الصين رغم معارضة بكين.

وتوترت العلاقات بين واشنطن وبكين بسبب استياء الصين من طلعات التجسس الجوية الأميركية قرب سواحلها إضافة إلى القواعد العسكرية الأميركية في كوريا الجنوبية واليابان.

العودة للرقابة التموينية وسوف نعود إليها، وسيصار إلى تعديل جديد لقانون حماية المستهلك الأولوية فيه للمواطن واحتياجاته.

أما عن سلوك ونشاط بعض رجال الأعمال السوريين، فأكد أنهم «خذلونا في السابق، والآن أيضاً».. وكبر الوزير العتيق حججه ليعزينا بتصرّيات من سبقه حين أصدر على أنه سيتم انتهاج سياسة نقدية توسعية ذات مردود هائل على البلد (١٩٩٩). مبيناً أن استسهال المصطلحات الذي جرى في الماضي القريب، أوقعنا في دوامة الحديث

عن الإصلاح ونسيان إعادة الهيكلة، وطالب بتغيير ذهنيات الفريق الحكومي.. ومعتبراً أن التجربة الاقتصادية في (سنگافورة) نموذج مهم لسورية.. فنياً للانسجام والمنهجية في الرؤية والتحليل والتوجه.. أمان الله هذه البلاد وشعبها على قادتها الاقتصاديين!!

■ ■

قال وزير الاقتصاد الحالي محمد الشعار إن علاقة المواطنين السوريين بالحكومة السابقة كانت علاقة «كيدية»، وكانت الحكومة السابقة «بقصد أو بغير قصد» تنصب الفخاخ للمواطنين!!

وأبدى الوزير الشعار في حديث لإحدى وسائل الإعلام المحلية حفظه على أداء حكومة عطري، ولم ينف وجود قلة وعي وقلة دراية وتنازع في قلب الحكومة المستقيلة، وانتقد الشعار آلية إيصال الدعم لمستحقه في ما يخص فضية المازوت..

وعن التوجهات الحالية للحكومة، رأى الشعار أنه الأجدر بنا أن نسمي الاقتصاد السوري اليوم «اقتصاد تحسين معيشة المواطن» وليس اقتصاد السوق.. لكنه بين أن الاستدانة من الخارج ليست عيباً، وعلى ذلك فإن طرح سندات الخزينة قد لا يتأخر!.

من جانب آخر، وفي انتقاله للحديث عن أحوال الناس والأسواق، رأى الشعار أنه لا بد من

إنجازات وحقوق الشعب السوري هو المنوط بالدفاع عنها



والمتبنى.
لقد وعد الشعب السوري بأنهار من العسل من خلال الخطط الخمسية التي طرحت، ولكن ماذا جرى من نتائج على الأرض؟
- ازداد حجم النهب من الدخل الوطني وتقارب بنسبته ٣٠٪.
انخفاض مساهمة الصناعة في الدخل الوطني من ٣٥٪ إلى ٢٠٪.
انخفاض مساهمة الزراعة في الدخل الوطني من ٢٧٪ إلى ١٤,٥٪.
ارتفاع حد الفقر الأعلى إلى ٤٠٪ من نسبة السكان.

ارتفاع نسبة البطالة ووصولها إلى ما يقارب الـ ٢٥٪ إلى ٢٥٪
توقف الكثير من الشركات العامة وتحقق خسائر كبيرة في ميزانياتها ويمكن أن نغطي مثالا واحدا على حجم الخسائر والفساد في إحدى شركات القطاع العام النسيجية وهي الشركة الخماسية حيث بلغت خسائرها ١,١٣٥ مليار ليرة سورية.
ما نود قوله في النهاية أن الشعب السوري بتنوعه الواسع لا يمكن حماية منجزاته وحقوقه ومكاسبه إلا بتوفر قضاء سياسي صحي يمكن من خلاله الدفاع عن تلك الإنجازات، التي لم تحم ولم يدافع عنها بوجود المادة الثامنة من الدستور، والتي بعدم وجودها أيضا تمت تلك الإنجازات التي تحدثنا عنها، والتي ينطلق الاتحاد العام بموقفه من الذين انتقدوها واعتبر نقدها هجوما عليها.

إن الوطن لا يمكن أن يحميه ويدافع عنه حزب ما، أي حزب، وإنما الذي يحميه ويحمي مقدراته وثرواته وأرضه وسماهه كل أبنائه الشرفاء والمخلصين والوطنيين الذين خبرهم الوطن في أوقات الشدة، وخبرهم الشعب في المنعطفات الحاسمة، وهذا يؤكد مرة أخرى أن النصوص لا يمكن أن تكون بديلاً عن القوى الحية في الشعب السوري، التي من حقها بأن تقول كلمتها وتمارس فعلها تحت سقف الوطن الذي هو من حق جميع أبنائه وليس من حق الناهبين والفاستدين الذين عملوا على مدار عقود على نهبه واضعاف لحمته الوطنية وتهديد سيادته نتيجة فعل الفساد الذي عاث في الأرض والشعب معا.

إن الشعب السوري ينتظر أن يرى دولة ديمقراطية مدنية يسود فيها القانون على الجميع، وأن يعيش محققا كرامته في لقمته وكلمته.

■ ■

مصالح الطبقة العاملة وحقوقها والنضال من أجلها، بل أصبحت المرجعية لمن عمل على إيصالهم إلى هذه المواقع، فقد لعب هذا الواقع الجديد على مدار سنوات طويلة إلى وجود هوة بين الطبقة العاملة وحركتها النقابية اتسعت باتساع المطالب والحقوق التي تتطور بتطور متطلبات الحياة اليومية ووعي الطبقة العاملة، حيث انتسب إليها أعداد متزايدة من العمال حملة الشهادات المهنية والجامعية.

المادة الثامنة من الدستور هل أمنت الحماية للمنجزات؟

لقد جرت تحولات عميقة وجذرية على كثير من المفاهيم التي كانت سائدة وهي تعكس طبيعة كل مرحلة وموازن القوى السائدة فيها، فعندما جرى تبني الاشتراكية كنهج سياسي اقتصادي فكان ذلك تعبيراً عن طبيعة القوى الفاعلة في المجتمع وما تحقق لها من إنجازات ومكتسبات (عمال وفلاحون)، ولم تظهر بعد ملامح تكون المولود الجديد الذي كان جنيناً في رحم القطاع العام وما نغنيه هنا هو تكون البرجوازية البيروقراطية التي ستقود التحولات والتغيرات القادمة بتحالفها الجديد ليس مع الطبقة العاملة والفلاحين بل مع البرجوازية الطفيلية التي اغتنت وشكلت ثرواتها من تبادل المصالح المشتركة مع البرجوازية البيروقراطية، حيث كانت الطريقة نحو إعادة تدوير الأموال مرة أخرى ومراكزتها ومركزتها مستفيدين من المواقع المفصلية في جهاز الدولة حيث التحكم الكلي في كل القرارات والتوجهات الاقتصادية التي جرت الاستفادة منها واستغلالها إلى حد كبير في مراكمة الثروات، فقد شكلت نسبة الفائدة المحققة من الصفقات الاقتصادية ما يقارب الـ ٤٠٪ من الدخل الوطني، وهذه مبالغ كبيرة منهوبة لو تمت إعادتها والتحكم بها لحققت نقله نوعية في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستعصية التي تتفاقم كلما جرى التوغل في تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تم تتيبها وتفتيذها على مراحل، ولعبت الدور الأساسي في تجرير بؤر التوتر الاجتماعي، وخاصة تلك السياسات التي تم اتباعها في إلغاء الدعم عن المشتقات النفطية وفتح الأسواق وتحريرها، وعدم إصلاح قطاع الإنتاج الحقيقي(الصناعي والزراعي) والرهانة على القطاع الريعي باعتباره قاطرة النمو التي سحلت تلك الأزمات المستعصية والتي لم تحلها، ولن تحلها، وفقا للنهج الاقتصادي المتبع

الإقطاعيين، واستكمال الإصلاح الزراعي وتعديل حيازة مساحات الأراضي الزراعية، حيث وزعت على الفلاحين وفقاً للإصلاح الزراعي أراضٍ منها بسندات تمليك وأخرى بفقود إيجار، إضافة لذلك جرى التوقيع على (بروتوكول) إنشاء سد الفرات ولملحقاته، الذي يعتبر إنجازاً عظيماً للشعب السوري بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي.

لقد لعبت تلك الإنجازات دوراً مهماً في توسع القاعدة الجماهيرية للنظام الجديد، حيث طرحت الكثير من الشعارات التي تعبر عن مصالحها مثل الأرض لمن يفلحها، واليد المنتجة هي العليا في دولة البعث، واستمدت النقابات قوتها من خلال الدور الذي أعطى لها للمشاركة في قيادة العملية الإنتاجية وحماية المعامل والشركات التي أمنت، ومن هنا فإن النقابات استطاعت أن تحوز على مكاسب جيدة للطبقة العاملة أهمها توازن أجورها مع الأسعار السائدة للمواد الأساسية التي تحتاجها في معيشتها اليومية، مما جعل هناك استقراراً في مستوى معيشة العمال، وهذا ما عبر عنه المؤتمر ١٧/ للاتحاد العام لنقابات العمال المنعقد عام ١٩٧٢ حيث أكد على: (أن رفع مستوى معيشة العمال، والنمو الاقتصادي يجب أن يسيرا في خطين متوازيين صاعدين في آن واحد).

قطاع الدولة والحريات العامة
إن التوسع الكبير لقطاع الدولة في مختلف الاتجاهات الإنتاجية والخدمية والزراعية لم يقابله توسع في مجال الحريات العامة من حيث وجود القوانين الناطمة للحياة السياسية التي من المفترض أن يكون لها الدور الأساسي في حماية ما تحقق باعتباره ملكاً للشعب السوري وأداة تطوره ونموه اللاحق، واستيعض عنها بدور خاص لحزب البعث وفقاً لإمادة الثامنة وللجبهة الوطنية التي ضمت عدداً من الأحزاب السياسية وفقاً للميثاق التي وافقت عليه تلك الأحزاب وأقرت العمل وفقه، حيث حدد الميثاق أوجه نشاط الأحزاب المنضوية في إطار الجبهة بصورة أفقدها وجهها المستقل، وقيد حركتها في النضال اليومي بين الجماهير وخاصة في صفوف الطبقة العاملة، واقتصر النضال في إطار ما يجري من توزيع للحصص للمواقع النقابية بين أحزاب الجبهة، وأصبح الركض باتجاه تلك المواقع هو الأساس، ما أدى إلى تكون الكثير من الكوادر النقابية والعمالية وفقاً لهذا الشكل الجديد، وأصبحت المرجعية ليست

تساعد الجدل مؤخراً حول حزمة الإصلاحات السياسية المنشودة التي يجري طرحها تباعاً، حيث أدلى الكثير من القوى والأحزاب والأفراد بدلوهم حول مشاريع القوانين المطروحة، مبدئين ملاحظاتهم ومحدددين مواقفهم من هذه القوانين بكليتها أو ببعض تفاصيلها، سواء من الذين حضروا اللقاء التشاوري الذي عقد مؤخراً كمقدمه استطلاعية لوجهات النظر من أجل التحضير للآليات التي من المفترض انعقاد مؤتمر الجوار على أساسها، ليوّمن مخرجاً آمناً وسالماً للآزمة العميقة التي يمر بها وطننا وشعبنا، أو الذين لم يحضروا اللقاء التشاوري بسبب عدم توفر «الشروط الضروري توفرها قبل البدء بأي حوار» من وجهة نظرهم، والكل يعرف تلك الشروط حيث أعلن عنها في المؤتمرات التي عقدتها بعض أطراف المعارضة أو في التصريحات التي أدلوا بها لوكالات الأنباء.

إن اللقاء التشاوري بين الاختلاف الشديد في وجهات النظر حول القضايا التي جاءت في جدول الأعمال الذي وزع قبل البدء بالحوار، ومن بين القضايا الخلافية الأساسية ما يتعلق منها بالدستور السوري، وتحديدًا المادة الثامنة التي أجازت أن يكون حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، والتي على أساسها جرى تركيس البنية السياسية- الاجتماعية، ومنها التحالفات السياسية الداخلية (الجبهة الوطنية) التي ضمت في صفوفها إضافة للأحزاب الأساسية رؤساء المنظمات الشعبية مثل اتحاد الفلاحين والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد الطلبة وغيرها، حيث برز موقفهم المعارض لما طرح حول تغيير أو تعديل المادة الثامنة من الدستور، ووصفوا الذين طرحوا مواقفهم من هذه المادة بأنهم متكبرون للإنجازات التي تحققت على مدى خمسة عقود.

فقد جاء في البيان الصادر عن الاتحاد العام لنقابات العمال، وكذلك ما جاء في جريدة الاشتراكي الناطقة باسم الاتحاد العام في عددها الصادر بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١١: «إن ما استوقف ممثلي الطبقة العاملة من النقائيين المشاركين في الحوار سعي البعض إلى نفس كل ما تحقق على مدى الخمسين عاماً إضافة إلى الإصرار على عدم رؤية إلا السواد في المشهد السوري، وإشاحة النظر عن كل المحطات المضنية في حياة قطرنا».

قاعدة انطلاق هامة
في الستينيات من القرن الماضي جرت تحولات هامة كان لها تأثير إيجابي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، حيث لم تكن المادة الثامنة موجودة بعد، وتمثلت التحولات باستكمال قرارات التأميم التي بدأها جمال عبد الناصر وشملت في الاقتصاد السوري (الصناعي، الزراعي، التعليم، المصارف)، حيث أمنت تلك القرارات القاعدة المادية العريضة لنشوء القطاع العام (قطاع الدولة) الذي لعب دورا مهما في تشغيل اليد العاملة ومجانية التعليم والصحة، وتأمين السلع الأساسية من خلال التحكم بمفاصل التجارة الداخلية والخارجية، وإيجاد الخدمات الضرورية من ماء وكهرباء للريف السوري وفق الإمكانيات المتاحة والأولويات المحددة في ذلك الوقت، هذا بالإضافة إلى استملاك أراضي

بصراحة

الصناعات النسيجية في زحمة القرارات والاتفاقات

◀ عادل ياسين

تصاعدت شكاوى الصناعيين العاملين في الصناعات النسيجية من عدم استجابة الحكومة لطلباتهم التي تقدموا بها من أجل أن تبيع الحكومة الأقطان والغزل للصناعيين بالسعر العالمي، حيث تبيعها الآن بأسعار أعلى من الأسعار العالمية بمقدار دولار وربع دولار للكيلوغرام الواحد، مما يعني حصول إرباكات لمصانع النسيج في تأمين العقود التي توقعها في بداية العام، والتأخر في حصولهم على المواد الأولية يعني خسارتهم للعقود وللأسواق التي يتم التصدير إليها، هذا من جانب، والجانب الآخر أن المعامل التي لا تحصل على الأقطان والغزل المطلوبة للإنتاج يجري إغلاقها أو توقفها مؤقتا عن الإنتاج، حيث يؤدي ذلك إلى تسريح للعمال، دائم أو مؤقت، حسب حالة هذه المصانع، وهذا يزيد في تفاقم أزمة البطالة ويزيد جيش العاطلين عن العمل الذين ازداد عددهم مؤخراً حتى أصبحوا بمئات الآلاف.

إن مشكلة المواد الأولية ليست وليدة اللحظة، بل هي متفاقمة في الصناعات النسيجية، التي هي صناعة عريقة في سورية ولها تقاليد ومواصفات تجعلها صناعة رابحة، حيث تحقق قيمة مضافة كبيرة بسبب توفر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة، وتستطيع تشغيل الآلاف من اليد العاملة، إذا ما توفر لهذه الصناعة الدعم الضروري واللازم لاستمرارها، مثل تخفيض أسعار الطاقة وتخفيض بعض الضرائب التي تسبب تكاليف عالية لا تستطيع بسببها مجاراة المنتج الأجنبي الذي فتحت له كل الأبواب، دون أن تكون هناك أية حماية لهذه المنتجات العريقة في بلادنا.

لقد صرح الصناعيون أكثر من مرة «أننا لسنا بحاجة لدعم الحكومة، وما نحتاجه أن تؤمن لنا المواد الأولية بأسعار مناسبة تساعدنا على الاستمرار بالإنتاج عوضاً عن وضع العراقيل المختلفة أمام حصولنا على المواد الأولية»، مع العلم أن غرف الصناعة قد توصلت إلى اتفاق مع مؤسسة الصناعات النسيجية ومؤسسة حلج وتسويق الأقطان على تأمين المواد الأولية بأسعار أقل من أسعار السوق من أجل التصنيع المحلي، وذلك بحسم ٢٠٪ عن السعر العالمي للقطاعين العام والخاص، وكذلك بيع الغزل القطنية المنتجة من هذا القطن بحسم ١٥٪ عن السعر العالمي للقطاعين العام والخاص وبيع الغزل التي تصدر بالسعر العالمي.

إن هذا الاتفاق الذي جرى مع غرفة الصناعة إذا ما تم تفعيله فإنه سينقل الصناعة النسيجية الوطنية إلى الأمام، وسيجعلها تتجاوز عثراتها التي وضعت فيها بسبب الإجراءات الحكومية بعدم تقديرها لهذه الصناعة حق قدرها لتقديم لها الدعم الضروري واللازم لاستمرارها بالإنتاج وتشغيل اليد العاملة، وبهذا ستلعب هذه الصناعة دورها في زيادة الدخل الوطني، وهي قادرة على لعب هذا الدور إذا ما تخلصت من دهاليز البيروقراطية ووضع العصي في العجلات.

إن حال صناعة النسيج هي حال معظم الصناعات الأخرى المتعثرة بسبب السياسات الحكومية التي حررت الأسواق وفتحتها أمام البضائع الأجنبية كالصينية مثلاً التي تفبرك في بعض بلدان الخليج وتستورد على أنها مصنوعة في هذه البلدان، وبهذا فهي لا تدفع الضرائب الجمركية حسب الاتفاقية العربية، وبهذا يكون المنتج المصنع في الصين المستورد من بلدان الخليج منافساً قوياً لصناعتنا الوطنية التي من المفترض في هذه الظروف الاستثنائية أن يقدم لها كل الدعم المطلوب، وهذا ينطبق على الصناعة في القطاع العام الذي يعيش في حالة سبات عميق لمعظم صناعاته بسبب الحصار الشديد المفروض عليه بعدم تقديم العون والدعم لاستنهاضه من سباته وتشغيله ليلعب دوره المنوط به في قيادة الاقتصاد الوطني، الذي فقد فيها هذه القيادة لأسباب كثيرة أهمها رفع الدعم عنه بعد أن جرد من كل إمكانياته، وخاصة أرباحه التي كانت الحكومة تصادرها ولا تترك له ما يعينه على تطوير وتحسين ذاته.

إن المطلوب الآن وطنيا دعم الصناعة بكل فروعها في القطاع العام والقطاع الخاص، وحمايتها من كل أشكال المنافسة، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لتقليص الأزمات المتراكمة ومنها البطالة والفقر. ■ ■

بيان الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب فليتوقف استهداف «الناتو» للمدنيين في ليبيا!

لم يعد خافياً على أحد، استهداف حلف «الناتو» للمدنيين في ليبيا، بل إن ما يقوم به هذا الحلف أصبح خطة ممنهجة للإبادة الجماعية للمواطنين الأبرياء وممتلكاتهم .

لقد جاء حلف «الناتو» إلى ليبيا بدعوى حماية المدنيين، وتأمين منطقة حظر جوي فوق الأجواء الليبية، ولكن ما تشهده ليبيا اليوم هو خنق للحياة برمتها . لقد قام «الناتو» خلال اليومين الماضيين بقصف عشرات المواقع المدنية كمصنع أنابيب نقل المياه بمدينة البريقة، وخزانات الوقود، ومستودعات الغذاء، وحليب الأطفال، وسيارات الإطفاء، وسيارات نقل المياه للمناطق النائية وحظائر المواشي والأبقار، ومصانع تغليب الأسماك.. إلى جانب قصف مواقع إدارية مدنية، استمرارا في خطته لتدمير البنية التحتية الليبية في كافة المدن والبلدات.مئات الليبيين، رجالا، ونساءً

وأطفالا، سقطوا قتلى، وجرحى، جروح بعضهم بليغة تسببت في بتر أطرافهم جراء هذا العدوان ، الذي لم يميز بين المواقع المدنية والعسكرية .

إنها جريمة جديدة تنفذ هذه المرة بإشراف الجامعة العربية، والأمم المتحدة وبقرارات منهما في تدخل سافر في الشؤون الليبية.

لقد كشفت الغارات المكثفة الأخيرة لـ «الناتو» وانسداد الأفق أمام النسوية السياسية حجم المؤامرة التي يتعرض لها الشعب الليبي في وحدته الوطنية واستقلاله، واستهداف ثرواته .

إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يناشد أحرار الأمة العربية والعالم أجمع تكثيف الجهود من أجل ممارسة مزيد من الضغط للحيلولة دون استمرار هذا العدوان الظالم، والمطالبة بوقفه فوراً، والعمل على حماية المدنيين الليبيين

رئيس اتحاد الفلاحين حماد السعود لقاسيون؛

لن نتنازل عن مكتسباتنا.. والكلمة للشعب أولاً وأخيراً

◀ أجرى الحوار: علي نمر

أصدر الاتحاد العام للفلاحين بياناً يشرح فيه رأي الاتحاد في البيان الختامي للقاء التشاوري الذي انعقد بين ١٠-١٢ تموز الجاري، برعاية نائب رئيس الجمهورية السيد فاروق الشرع، وقد أكد البيان على رفض الاتحاد أية محاولة لإلغاء المادة الثامنة من الدستور، معتبراً ذلك محاولة للنيل من المكتسبات التي حققها الاتحاد على مستوى البلاد. «قاسيون» توجهت بالسؤال لرئيس اتحاد الفلاحين حماد السعود عن سبب إصرار الاتحاد على رفض إلغاء المادة الثامنة من الدستور، رغم أنهم حضروا اللقاء التشاوري وشهدوا أجواءه الإيجابية باتجاه تعديل الدستور أو تغييره؟

يقول رئيس اتحاد الفلاحين حماد السعود:

لكي لا يفهم البعض إننا رفضنا البيان الختامي أو الحوار، ولكي نكون دقيقين في الجمل والتفاصيل، نقر بأننا كنا طرفا في الحوار التشاوري، لكن الفلاحين في سورية لا يرضون بأي حوار يمس مكاسبهم، ومن هنا قلنا، وأكدنا أن الديمقراطية تستند أساسا على حكم الأغلبية والاعتدائ برأيها وخضوع الأقلية لرأي الأغلبية مع الاحتفاظ بحق الأقلية بطرح آرائها، وبناء على الديمقراطية التي عشناها طيلة السنوات السابقة، والتي مارس الفلاحون من خلالها حقهم في التعبير عن آرائهم في جميع قضايا الوطن، واحتلوا مواقع قيادية في أعلى المؤسسات انطلاقا من هذه الديمقراطية، وباعتبار أن الفلاحين يشكلون نحو (٦٠) بالمئة من جماهير الشعب فإننا باسمهم نشير، ونؤكد أن قيادة حزب البعث للجماهير كانت ولا تزال وليدة نضال طويل خاضه هذا الحزب منذ تأسيسه، ولم تكن وليدة قرارات ومراسيم.

كما أن الحزب استطاع بعد ثورة الثامن من آذار أن يجسد مبادئ وأهدافه من خلال تلك الإنجازات العظيمة التي تحققت لجماهير الشعب السوري، وبخاصة العمال والفلاحين، رغم قيادة الحزب الدولة بين أعوام ١٩٦٢ – ١٩٧٢، دون وجود هذه المادة في الدستور، هذه الإنجازات المتمثلة بقوانين الإصلاح الزراعي التي أنهت الإقطاع في سورية، ووزعت الأرض على الفلاحين، وبنيت عشرات السدود واستصلحت مئات آلاف الهكتارات من الأراضي البياض، وحولتها لأراض معطاء خيرة، وأمتت المصانع، فأصبحت المعامل لمن يعمل بها، وعملت على كهرية الريف وتعبيد الطرقات، ونشر التعليم المجاني في مختلف مناطق القطر إلى عمق البادية، وفتح المراكز الصحية والطبابة المجانية، وغير ذلك الكثير من الإنجازات التي بنت القاعدة المادية لسورية الحديثة زراعة وصناعة وخدمات.

وقال السعود: لقد كان اللقاء التشاوري برأينا مناسبة لمناقشة قضايا وهموم الشعب في هذه الظروف، لكن هذا لن يمنعنا



من تقديم ملاحظاتنا، ولعل أهمها أن من حضر هذا اللقاء من غير أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية مع تقديرنا لكل شخص منهم، إنما يمثلون أنفسهم لأنهم شخصيات غير منتخبة من قواعد شعبية، الأمر الذي يجعلهم غير مخولين بالحديث عن رأي الشعب، وطروحاتهم كانت عبارة عن آراء شخصية، وهذا عكس ما يمثله الاتحاد العام للفلاحين لأنه قيادة منتخبة أصولا من القاعدة إلى القمة ويعبر عن آراء الفلاحين على مستوى القطر، وهم الشريحة الأوسع في مجتمعنا . ومن هنا ليس من حق أحد نسف تجربة عمرها خمسين سنة، مع الإشارة إلى ضرورة الاستماع للرأي الآخر شرط أن يشير في الوقت ذاته إلى الأخطاء التي ارتكبها الحزب والمعالجات التي أصاب الحزب في معالجتها دون تهكم.

أي إن الإصلاحات التي ندعو إليها هي الإصلاحات التي تتجاوز الأخطاء والعثرات والتي يساندنا فيها السيد الرئيس وفق إرادتنا ومصالحتنا الوطنية، وبعيدا عن الصفات الخارجية التي لم تهدف في أي يوم من الأيام لخير لسورية وشعبها، ولا يمكن للفلاحين أن يقبلوا بأي حال من الأحوال المساس بالنظام السياسي والاقتصادي القائم على التعددية السياسية والاقتصادية في إطار يجسد تطلعات الشعب السوري، وبخاصة الكادحين من فلاحين وعمال وحرفيين في تحقيق العدالة الاجتماعية، وليس في بناء نظام يطلق الحرية لرأس المال الجشع، علما أن هذه المكتسبات التي تحققت لجماهير الكادحين بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي كانت

الفساد والاستبداد في شركة الشهباء العامة للمغازل والمناسج بحلب

الأسباب التي أدت إلى هذا الريح:

– قام المدعو أعلاه بقطع مياه الشرب لفترة طويلة بذريعة إصلاحات بناء داخل الشركة.

– قام بتكريب سقف مستعار لصاللة النسيج ولا نعلم ما هي الفائدة، ولكن علمنا أنه كلف الشركة ١٢ مليون ليرة سورية حسب زعمهم.

– قام بإلغاء باص الريف المشترك بين الشركة السورية وشركة الشهباء .

– قام بإلغاء العطلة الأسبوعية ليوم السبت وهي من حق العمال.

– قام بحرمان العمال من الوجبة الغذائية لعدة أشهر ومن طبيعة العمل.

– قام بتخفيض نسبة الحوافز الإنتاجية إلى الربع وذلك كله تحت ذريعة أنه لا توجد نسبة تنفيذ والشركة تبيع. فمن أين تربح الشركة مادامت نسبة التنفيذ لم تتحقق.

– يقوم المذكور أعلاه بإنزال عقوبات، الحسم المادي بحق العمال والتي تصل أحيانا إلى عشرة آلاف ليرة سورية تحت ذريعة الغياب أو أية ذريعة أخرى.

– يقوم بفصل أي عامل من الشركة بذبذ أو دون ذنب ويتم تغيبه عن الشركة.

يأتي ليلاً إلى الشركة هو وجماعته وقد حولوا الشركة إلى صالة سكر وعريدة (محمد مستو – عبد الرحمن اليوسف – محامي الشركة – وبعض الأشخاص من خارج الشركة) وينزل ليلاً إلى الصالات وهو سكران ويقوم بشتم العمال وبغيببهم عن العمل.

– يقوم بحرمان العمال من زيارة طبيب الشركة وبأكثر الأحيان يجلس

بجانب الطبيب ويصرف العمال المرضى بحجة أنهم متهامزون ويتم تسجيل الوصفة على مزاجه على أن لا تتجاوز الوصفة أكثر من ١٥٠ ل.س وتعطى للإدارة بالآلاف.

– وذات مرة طلب أحد العمال إحالة إلى المشفى فرفض إعطاءه الإحالة وأعطاه وصفة. وبعد ثلاث ساعات توفى العامل وهو على رأس عمله داخل صالة الغزل، وقد تم التكنم على الموضوع، وقام أتباعه بإيداع الإحالة في خزانة العامل أحمد تفتنازي على أساس أنه أعطاه الإحالة لتغطية الموضوع حتى لا يفضح أمره.

– قام بتغيير الشودير علما أن الشودير أفضل من الحديث، والشودير القديم موجود في نستان الشركة وتم تخريبه.

– قام بتشجير الملعب في الشركة ، وكانت قد كلفت الشركة مليون ليرة سورية. وبعد أشهر قام بحفر البستان وأصبح مكبا للنفايات.

– قام بتعبيد وتزفيت داخل الشركة لا حاجة لها، لأن الطرقات في الشركة معبدة بشكل جيد. فقلع الزفت القديم، وكل ذلك كلف الشركة مبالغ طائلة من المال.

– قام بتشغيلنا في شهر رمضان المبارك ثمانني ساعات على أن يعوضنا أجر ساعة كل يوم بعد شهر رمضان المبارك. وحين انتهى الشهر رمضان المبارك طالبنا بأجر الساعات فقال لنا: لن أعطيكم شيئا وأذهبوا واشتكوا أينما شتتم فانا حرامي ابن حرامي.

– قام بالحفاظ على رئيس لجنة مشتريات الشركة لمدة ثلاث سنوات المدعو (مرتضى قريع) ساعده الأيمن

وكاتم أسرارهِ.

– ونحن نقفدي بالقائد الخالد حافظ الأسد عندما قال: لا أريد لأحد أن يسكت عن الخطأ أو أن يتستر على العيوب والنواقص.

– قمنا بتسليم برغي صغير للمحافظ وقلنا له: ما سعره؟ فقال لنا: ليرة سورية واحدة. فقلنا له: هل تعلم أن هذا البرغي سَجَل على فاتورة (عبدو حمادة) ١٠٠ ليرة سورية. والفاتورة موجودة في الشركة، ١٠٠ برغي تساوي ١٠٠٠٠ ليرة سورية. والعمال المستلم وقع على الفاتورة رغما عنه». إننا نساءل باستغراب شديد: لماذا هذه الممارسات بحق العمال وقطاع الدولة؟؟ وهل هو استمرار للسياسات الاقتصادية الليبرالية للفريق الاقتصادي الذي كان يمثل سواء عن حسن نية أو سوء نية سياسات الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية التي خلقت المناطق الرخوة في جسد الوطن لتسلل العدو الخارجي وعبثه بالوضع الداخلي؟؟.وعلى هذا الأساس نطالب بإجراء تحقيق فوري حول كل ما يجري في هذه الشركة، كما أننا في صحيفة «قاسيون» نضم صوتنا بقوة إلى أصوات عمال الشركة لتحقيق كل المطالب المشروعة والمحقة لعمالها وبأسرع وقت، وفتح تحقيق بقضايا الفساد التي تجري في الشركة المذكورة، لأن العمال قد فرغ صبرهم، وسيستخدمون حقهم المشروع من أجل تنفيذ مطالبهم ألا وهو حق الإضراب الذي سندعمه إن اضطُر العمال لذلك.

حلب – سالم دهش

شؤون عمالية

فقط فإن المادة الثامنة بنصها الحري في كالاتي:
«حزب البعث العربي الاشتراكي قائد في الدولة والمجتمع، وليس القائد للدولة والمجتمع، و.... إلخ» أي هو ضمن مجموعة تقود هذا البلد من مجموعة قادة، كما هو وجوده في الجبهة الوطنية مع الأحزاب الشيوعية والقومية... أي لا يمكن نفي قيادته للدولة مع هذه الأحزاب وهذا ما يؤكد إنه قائد في الدولة والمجتمع كما غيره....

هذا الكلام هو موجه بشكل عام دون توجيه اتهام لأي طرف، وهذه كانت من الأسباب الرئيسة لإصدارنا البيان الآنف الذكر.

وعن إصرارهم بالحديث عن المكتسبات التي انتقصت أصلاً في السنوات الأخيرة أضاف السعود: نعم تأثرنا خلال السبع السنوات الأخيرة التي مضت، لكن بقينا نحن الوحيدين في السلطة مع المنظمات الشعبية في معارضة الفكر الليبرالي الذي كان يقوده الفريق الاقتصادي، وهذه بشهادة الأحزاب الشيوعية وأحزاب الجبهة، والوحيد الذي كان يحمينا ويوافق على أرائنا سيادة الرئيس، وكمثال على ذلك حين اتخذ قرار في مجلس الشعب برفع سقف الملكية أرسلنا بوجه السرعة مذكرة للسيد الرئيس الذي تحفظ على الأمر، ووقف معنا، لذا نحن نعتبر أنفسنا معارضة وطنية ويرعانا السيد الرئيس، وهذه شهادة لله والتاريخ، لأنه حين رفضنا الموافقة على قرار رفع سقف الملكية كتب فوراً بطي القرار، وقال لا رأي بعد رأي اتحاد الفلاحين رغم معارضة الحكومة وبعض من في القيادة لذلك، فنحن معارضة للحكومة وأحياناً مع حزبنا تختلف، لكن الرئيس يرعانا وأنا في قيادة الجبهة ولأكثر من مرة اختلفت مع الحكومة التي هي حكومة دولة، لكن كفكر اشتراكي علماني لن نتنازل عن هذا الكلام، بكل تنظيماتنا في المنظمات الشعبية، وسنكون في المقدمة عند أي مساس بحقوقنا حتى إن كان حزب البعث نفسه ضد المحافظة على هذه المكاسب.. سنكون معارضين له كمنظمات شعبية، وننزل إلى الشارع معارضة وطنية ليس للقتال، وإنما لنقول لا للإلغاء مهما كانت النتائج لأن القضية أخطر مما نتوقع. وإذا أراد البعض من خلال إصراره على إلغاء المادة الثامنة النزول للانتخابات، لا ما نع لدينا كمنظمات شعبية الدخول في الانتخابات ولتكن هي الفصل.

وفي ختام حديثه أكد رئيس اتحاد الفلاحين حماد السعود عن قناعته ورضاه عن كل ماذكره قائلاً: كنت بعثياً وسأموت بعثياً، وولدت علمانيا وسأموت علمانيا، وأنا بفكر اشتراكي يساري ولست في الوسط، ومن هنا أؤكد إننا مع التعددية والإصلاح ونقبل الطرف الآخر الذي يجب ألا يلغينا حين نحاوره، لأن الإلغاء خطير من أي طرف كان، خاصة إننا لم نلغه ولم نفكر بذلك، ولابد لجميع المحاورين أن يبتعدوا عن الفلسفة وعن الأجندات الخارجية، فالشعب أولاً وأخيراً، وهو أقوى من الجميع.

■ ■

العاملون في المشفى الوطني بالمالكية يطالبون بمحاسبة إدارة المشفى

رفع العاملون في المشفى الوطني في المالكية من أطباء وفنيين وممرضات وغيرهم من العمال.. عريضة إلى الجهات المسؤولة في وزارة الصحة والاتحاد العام لنقابات العمال ومديرية الصحة في الحسكة وجهات أخرى، لإنقاذهم من إدارة المشفى التي تعمل بشكل متبجح، وتتجاهل القرارات الواردة من مديرية الصحة أو من هيئة الرقابة والتفتيش..

وقال العاملون في عريضتهم: «منذ ١٥عاما أوكلت إدارة المشفى الوطني بالمالكية إلى الطبيب العام (ر.ب)، ومنذ ذلك الحين وهو يتصرف في المشفى وكأنها ملك شخصي أو مؤسسة خاصة، سواء في تسير شؤون المشفى بطريقة لا تمت إلى المصلحة العامة، أو بالتعامل مع العاملين في المشفى ومنهم أطباء اختصاصيون يفوقونه خبرة طبية وشهادة علمية، أو مع الكوادر الأخرى.. بحجب الأكفا والأعلى اختصاصا وتحصيلاً، وتقديم الأقل كفاءة والأقل تحصيلاً لاعتبارات خاصة، وخول بعض هؤلاء صلاحيات تتجاوز التحديد القانوني والإداري المتوازن والذي تتطلبه مصلحة المخدمين في المشفى من المواطنين عموماً».

وأكد العاملون أنه من جهة أخرى: «يلجأ إلى أساليب لا تمت لقيم الإدارة التي يفترض أنها تهتم بالمصلحة العامة ومصصلحة المؤسسة والعاملين فيها سواء بسواء، والذين يرتادون المشفى لحاجتهم إلى خدماتها التي أسست لها في الأصل».

ونوه العاملون في عريضتهم إلى أنه: «يتبع سلوكاً يبعث على الريبة في إحاطته بعدد ممن يمكن توصيفهم بالخاصة من بعض العاملين في المشفى وهم أشخاص لا يتمتعون بتحصيل وكفاءة مهنية وأخلاقية أيضاً، بحيث يؤهلهم لممارسة ما أعطيت لهم من صلاحيات إدارية وامتيازات، ويتصرفون بطريقة تخدم شخصية المدير ومزاجيته على حساب المصلحة العامة لكل المشفى وما هو منوط بها من خدمات».

وأكد العاملون في نهاية عريضتهم أنهم:«وللتأكيد على ما ذهبنإ إليه نحتفظ ببعض الثبوتيات حين الطلب تشير إلى ما سلكه خلال أوقات من فترة إدارته المزعجة لجميع العاملين، والتي دعشنا إلى عدم السكوت والصبر عليها منذ اللحظة».

يذكر أن العريضة المرفوعة حملت ١١٥ توقيعاً بينهم ١٢طبيباً، ورئيس اللجنة النقابية في المشفى.. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل سترسخ الجهات المعنية لمطالب وعريضة هؤلاء العاملين، أم إنها ستبقى تعمل بمشيئة الإدارة التي اهتز كيانها أمام عمالها؟

■ ■

إذا فقدت النقابة بوصلتها وغاياتها..

◀ **الحامي محمد عصام زغلول**

فكرة النقابات فيّ العالم كله إنما تدور حول آلية تمثيل النقابة لأعضائها، وكيف تدافع عن حقوقهم، وتعلّي الصوت بمطالبهم، وتحميهم من أي اعتداء أو انتهاك قد يتعرضون له..

فتقابة المحامين على سبيل المثال كانت فيّ سالف الأزمان الممثل الحقيقي لأعضائها، كيف لا وهم المعنيون بالدفاع عن الحقوق، فأولّى أن تكون حقوقهم مصانة، بل أن تكون مكانتهم وهيبتهم فيّ حصن حصين لا يجرؤ أحد أن يمسّه أو يقترب منه.. والقوانين بنصوصها تدعم ذلك وتقويه، فلا يجوز توقيف الحامي أو استجوابه أو تحريك الدعوى العامة بحقه قبل إبلاغ مجلس الفرع التابع له، ولا يجوز تفتيشه أثناء مزاولته عمله، ولا تفتيش مكتبه أو حجزه..

لكن القوانين— كما هو معلوم — يتراكم فوقها الغبار حتى يغطي حروفها، فلا تظهر إلا بنفض كل ذلك الغبار الذي راكمته السنون، وكيف يتم ذلك إن كانت النقابة المؤكول إليها أمر تنفيذ القانون بحماية أعضائها قد تنازلت— طوعاً أو قسراً — عن دورها.. بل حولت نفسها إلى دور أقرب ما يكون إلى عمل المكاتب الإدارية، أو المكاتب الأمنية فيّ كثير من الأحيان، ففدا أعضاء مجالس النقابات مدافعين عن السلطة والحكومة والنظام الأمني فيّ وجه الأعضاء، بدل أن يكونوا صوت أولئك الأعضاء..

وغدت النقابات فيّ معظمها هزيلة غير قادرة حتى على حماية نفسها، فضلاً عن أعضائها، فيتم التحكم بها الكترونيا، بل يتم تسخيرها للقضاء على أي عضو معارض أو شبه معارض لنظام أولياء نعمة تلك النقابات..

قد يمتلك حزب البعث أربعة أعضاء فيّ مجلس فرع دمشق لنقابة المحامين، إلا أن هؤلاء الأربعة لايد أن يعلم أنهم بعد أن أمسوا أعضاء لم يعودوا يمثلون حزبهم، ولا عادوا يتبعون لسلطة سياسية أو أمنية، بل وجب عليهم مذاك أن يكونوا ممثلين ومدافعين عن أعضاء نقابتهم فحسب..

بالمس (٢٦/٧/٢٠١١) كان يتوجب على أعضاء مجلس الفرع أن يكونوا على رأس اعتصام محامي دمشق المطالب بإعادة الهيبة والمكانة الحقيقية للمحامين ونقابتهم، إلا إن تبعية النقابات بانت قيداً، حولهم من مدافعين عن حقوق هؤلاء المعتصمين، إلى واقفين بوجههم، منددين ومهדיين!

إن المحامين فيّ سورية جزء من هذا الوطن دون شك، يههمهم ما يهم الوطن، يفرحهم ما يفرحه، ويحزنهم ما يحزنه، كانوا ومازالوا يمثلون المجتمع بكل أطبافه، ويسمون ليقبوا كذلك..

لكن إن كانت نقابتهم التمثيلية لم تعد تستطيع أن تمثلهم، ولم تعد تستطيع الدفاع عن حقوقهم، لم تعد تستطيع الإفراج عمن يعتقل منهم، لم تعد قادرة على الاستماع لهم، لا بل على العكس، سخرت من نفسها أن تكون حجرة عثرة تقف فيّ وجهه من يريد الحرية منهم، فأولّى بها أن تنتحى وتترك الساحة لمن يستطيع أن يمثل المحامين ويمثل مطالبهم..

رؤوساء دول ووزراء وحكومات تسقط على يد شعوبها، أفيعجز المحامون أن يسقطوا نقابة لا تعبر عنهم، بل تقف فيّ وجههم..

فيّ بلد من بلدان العالم المتحضر قد يعصم محامون، تعجز نقابتهم عن تلبية مطالبهم — بإطلاق سراح زملائهم — فتجتمع قيادة النقابة، وتخرج لتعلن استقالتها لعجزها عن تلبية مطالب أعضائها..

ولكن فيّ بلد كبلدنا سيجتمع أعضاء النقابة ليروا سبيلاً يسرا يستطيعون فيه التخلص بأقرب فرصة من أولئك المعارضين الذي اعتصموا فيّ سبيل مطالبهم، فالتحدي بات عظيماً، والسؤال الذي حيرهم: كيف جرؤ البعض على الإقدام على التحدي؟! فالقاعدة التي افترضت مازالت عندهم (من يجرؤ؟) ..

إن فيّ القوانين الحالية غير المعدلة طرقاً كثيرة تحل من خلالها النقابات، ولعل فيّ القوانين الإصلاحية الكثيرة القادمة ما يكون أكثر وأيسر، فتعبير النقابيين عن آرائهم لن يتم من خلال منظومة نقابية عاجزة عن مواكبة العصر والحريات، فقد يكون حل النقابات والبدء بانتخابات حرة ديمقراطية طريقاً جديداً لعودة النقابيين إلى صوابية طريقهم..

ومن يقرر ذلك لاشك أنهم أعضاء تلك النقابات، إن كانوا محامين — كما هو المثال — أو غير ذلك من أعضاء النقابات..

ولن ننسى فيّ ظل ذلك أن نستذكر أن إطلاق النقابات وتحريرها لا بد أن يترافق بإزالة كل ما قد يربط بين النقابات وبين سلطة أو حزب مهما كان وكيفما كان..

فإما أن تتحرر النقابات وتمثل أعضائها ذلك التمثيل المفترض، وإما إن هؤلاء النقابيين سيجدون فيّ سبيل الوصول إلى مبتغاهم مالا يعجز معه من كان اسمه فيّ التاريخ .. حملة الحق وأهله!!

essamaldean@yahoo.com

◀ **خالد الشرع**

لاشك أن الوطن ليس مجرد جغرافيا وحدود سياسية، بل هو أيضا وقبل كل شيء، شعب يصون هذه الحدود ويرفع قيمة وطنه ويحمي استقلاله ومتعته.. ومن هنا من الضروري التأكيد على وحدة وتلازم المسارين العناصر الثلاثة التي ما انفكت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تصر عليها، ألا وهي الاقتصادي- الاجتماعي، والوطني، والديمقراطي..

من يركز اليوم على أنصاف الحقوق خارج دائرة الحدود، يتبع أسلوب التعمية لتكريس أفكار ترتبط بمصالحه الذاتية بارتباطاتها المشبوهة، وهو دون ريب، يريد شيئاً آخر لا يفصح عنه، ويراوغ دونه على طريقته.. أي يريد إصلاحا سياسيا بمعزل عن الإصلاح الاقتصادي وعن القضية الوطنية، وهذا يوصلنا إلى إلا حقوق ناقصة وإلى حدود مستباحة، وخاصة إذا أراد إصلاحا سياسيا

الوطن حقوق وحدود

يتناغم مع جهة ما هي حتماً لا تريد الخير لسورية وشعبها ..

إن اللعب بالأولويات أو التغالق عن بعضها، يجعلنا نخرج بنتائج مشوهة، فمن يتشدق بالخطاب السياسي الأجوف، ويصر على أن الإصلاح السياسي بمفرده هو الذي يحل الأزمة الحادة التي تمر بها البلاد، إنما يريد بالعمق دفع الأمور إلى مزيد من التأزم، أو الانفراج على أساس يضعف مكانة البلاد أو يفتتها، أو يجعل منها مزرعة دون حراسة للناهبين من كل صنف وجنسية.. وهذا ما لن يقبل به أي سوري غيور على وطنه.. ولعل هذا ما يزيد اليوم مهمة إنقاذ البلاد تعقيدا، بحيث تصبح المعركة القادمة لا محالة كسر عظم، وخاصة إذا ما تمسك الوطنيون الشرفاء بشتى انتماءاتهم الفكرية بخيار الإصرار على تلازم المسارات الثلاثة السياسية والاقتصادية الاجتماعية والوطنية في أية عملية إصلاح. إن العدالة في توزيع الثروة في البلاد هي مطلب عام وملح، ويفرض جديا البدء بمحاسبة الناهبين، من خلال قضاء نزيه ومستقل يقوم بمحاكمتهم على ما نهبوه،

الظلم والمعاناة عنا، لأننا مؤمنون بالوطن، وسيكون عنوان رسالتنا ومحورها أننا مواطنون سوريون نريد أن نعمل في وطننا الغالي سورية. ونأمل منكم الصبر في قراءة رسالتنا، وأن تكون لنا أcha وقائداً، وتقدر مشاكلنا كما عهدناك، ونحن واثقون بك والوطن لنا وكلنا للوطن.

نحن يا سيادة الرئيس، مقدمي هذه الرسالة، كنا قد درسنا في كلية الصيدلة خارج القطر، وحصلنا على شهادة غير سورية منذ أعوام، وعدنا لوطننا الغالي سورية، وكلنا حماسة للعمل في هذا الوطن كي نكون جزءا لا يتجزأ منه، ولكن بكل أسف حتى اليوم لم نستطع تعديل الشهادة، وذلك بعد دخولنا للامتحان الوطني لتعديل الشهادات الطبية (الصيدلية) ودخلنا للامتحان عدة مرات وكان آخرها بتاريخ ٢٠١١/٧/٩ وصدرت النتائج بتاريخ ٢٠١١/٧/١٢ وكان الرسوب يحالفنا، وكانت العلامة لكل منا ٤٧ درجة، علما أن علامة النجاح ٤٨ درجة، وهذا يعني أننا نحتاج إلى علامة واحدة فقط لاجتياز هذا الامتحان، لذلك جئنا بطلبنا هذا يا خير راع لبلدنا الحبيب سورية، بالتركم وكما تعودنا على كرمكم وعطاءتكم، بمنحنا درجة واحدة لكل واحد منا لهذه الدورة الألفة الذكر، وكلنا ثقة بعدالتكم وكرمكم».

إن قاسيون إذ تنشر مظلمة الصيادلة الحاصلين على شهادات غير سورية، تتعاطف معهم وتضم صوتها لرفع الغبن عنهم بعد التساؤل: كيف تكون العلامات للخاضعين للامتحان بهذا التشابه من الواضح أن العلامة كانت بقرار ولا شأن للامتحان بذلك؟ سؤال ينتظر الجواب والإنصاف!!

■ ■

تأخير استلام المحصول يكبد الفلاحين خسائر لا تحصى

الشوندر يدخل مرحلة حرجة

توزيع بطاقات القلع، ومن خلال ما سمعناه من الطرفين السكر والزراعة، تبين أن الدنيا بألف خير!

أما على الأرض فنجد عكس ذلك تماماً... إذ تم توزيع بطاقات قلع شوندر على الفلاحين في البداية بأعداد جيدة ولكن بعد ١٥/٧/٠٠ حزينان تقلص التوزيع بعدد البطاقات إلى ٧٠/٧/٠٠ لأن:

كميات كثيرة من المحصول أدخلت إلى المعمل دون بطاقات قلع وشركات لها ومجالس رحمة تحت الأمر الواقع.

توزيع البطاقات غير منظم وأحياناً يتم بمصافحات وتبويس شوارب (سحرية).

هنا نتساءل عن استمرار تشغيل المعمل مدة الـ ٤/٣ أيام المذكورة أعلاه بدون توزيع بطاقات قلع فمن أين يأتي هذا الشوندر؟ إن الشوندر بالمحافظة في حال خطرة إن لم يتم قلهه في الأيام القليلة القادمة، فعلى من تقع مسؤولية تأخير عمليات جني المحصول وتسويقه؟.

إننا في «قاسيون» نقف إلى جانب الإخوة الفلاحين في حقوقهم ومزارعهم، ونشد على أياديهم، ونطالب الجهات المعنية والمسؤولة بوزارة الزراعة ومديرياتها ووزارة الصناعة وشركات السكر في المحافظات، بالعمل على تسويق كامل المحصول وبزمن قياسي قصير جداً، وذلك تقاديا لضيعاع إنتاج الفلاحين وخسارة الوطن والمواطن على حد سواء.

■ ■

تسونامي الفساد يجتاح الإصلاح!

وزارة الصحة تنام على أحلام الإصلاح وتترك الحلول للمجهول

◀ علي نمر

تناولت «قاسيون» على مدار السنوات الفائتة، قضايا هامة تمس القطاع الصحي في العمق، وخاصة تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة المواطن، سواء من حيث الخدمات الصحية التي تقدمها المشافي والمراكز التابعة لها، أو تلك التي تتعلق بعمليات استئجرار الأدوية، وخاصة المستوردة للمصابين بالأمراض السارية، أو بعض القضايا التي تمس الفساد الإداري في هيكل وزارة الصحة، بدءاً برأس الهرم، أي الوزير، وانتهاءً بأصغر موظف لا يقل شأنًا عن الفاسد الكبير، باعتباره المفتاح الذي ينتهي إليه.

لقد بدا واضحاً أن مشكلة الإصلاح أكبر من تغيير الوزراء القائمين على رأس وزاراتهم، ولاسيما وأن سرطان الإدارة أصبح هو النهج السائد، والحديث عن الشفافية في إصلاح الإدارة يعتبر خطأ، والإشارة إلى أخطاء بعض رموز الإدارة الفاسدة هو الخطأ عينه عند بعض الفاسدين، حتى أصبحت الاستثناءات هي القاعدة واعتبار تطبيق القوانين والأنظمة خللاً في العمل الإداري، والحجة في ذلك أن الوزير (يحق له منح الاستثناء من القانون على مسؤوليته السياسية) فهل منح هذه الاستثناءات تطبيقاً للقانون؟ أم تعطيل له؟

سبق لقاسيون أن تناولت، في أكثر من مادة صحفية، الخلل الموجود في وزارة الصحة، ولكن لم تبادر الوزارة السابقة ولا الحالية، إلى القيام بأي إجراء يضع حداً لمن يتلاعب بالقضايا الحساسة في الوزارة، ولم تبادر بالتحقيق بما ورد، فلم يطرأ أي تغيير في عاجلتها، كون القائمين على رأس مديرياتها مازالوا يتربعون على عرش مديرياتهم، ومازالوا يعتبرون أنفسهم إقطاعيي هذه المزارع، وما تم إصلاحه يعتبر نقطة من بحر فساد هذه الوزارة، وبقي كل ما ذكر حبراً على ورق، وخاصة عملية تكليف بعض العاملين في الإدارة المركزية بالعمل في مديريات الصحة، لاسيما التي تجري بشكل تسفي بموجب أوامر إدارية، وما هي بالأصل إلا إجراء غير قانوني، لكن يتم دوماً تطبيقه تحت سيف «ضرورات المصلحة العامة».

إن كانت وزارة الصحة ترى في نفسها قائدة

القطاع الصحي في القطر، كما تدعي على موقعها الالكتروني، من حيث (الإشراف على جميع شؤون الصحة ومؤسساتها والتنسيق بينها، توفير خدمات الرعاية الصحية للمواطنين وتأمين مستلزماتها، مراقبتها بما يضمن العدالة الاجتماعية ومواكبة التطورات العلمية، توفير الدواء الآمن والفعال، مراقبة وتحليل الأدوية المصنعة محلياً والمستوردة، استمرار تطوير الصناعة الدوائية الوطنية وفق المعايير العالمية، التطوير المستمر للأداء الإداري الصحي، تنمية الموارد البشرية اللازمة لتحقيق أهداف الوزارة، اعتماد معايير للاختصاصات الطبية والصحية، مراجعة وتحديث استراتيجيات القطاع الصحي والخطط الاستراتيجية ومتابعة تطبيقها) فإننا من هذا الباب سنتقدم ببعض التساؤلات المشروعة لمعظم العاملين في القطاع الصحي، مع جزئيات بسيطة من التعليق، عسى نجد في الوزارة من يقوم بالرد علينا، لبدء السير بالطريق الصحيح:

. السؤال الأهم الذي تتعلق به باقي الأسئلة هو: إلى متى سيبقى الفساد الإداري نهجاً في العمل المؤسساتي بالوزارة، وإلى متى سيستمر التستر على فساد بعض القائمين عليها؟ وإلى متى ستبقى أرواح المواطنين وصحتهم رخيصة بأيدي غير أمينة لمن أوّمت عليها؟

لماذا ترك أهل قرية السعادة قريتهم؟!

◀ صلاح معنا

الجزيرة المعطاءة، سلة سورية الغذائية ومصدر بترولها، في منطقة القامشلي وتحديداً ناحية الجوادية قرية السعادة، اشتكى إلى «قاسيون» عدد من أهالي القرية الذين هاجروا أرضهم إلى الساحل طلباً للعيش وكسب الرزق، الذي يبدو صعب المنال في منطقتهم بعد جفاف من الطبيعة من جهة وظلم وإهمال الحكومة السابقة الفاشلة من جهة ثانية. يعرض أهالي قرية السعادة معاناتهم ويوضحون أسباب هجرتهم تتعلق بعدد من المشكلات، منها مشكلتهم مع مختار القرية الذي ما يزال يفرض عليهم دفع خوة وحصة من محاصيلهم من القمح والشعير والكمون، ويتعامل مع أهالي القرية كأنه في أيام الإقطاع، والمشكلة الثانية التي تعاني منها أهل القرية هي مشكلة مياه الشرب، فعلى الرغم من الموافقة على فتح بئر ارتوازي في القرية منذ خمس سنوات فما زالت هذه الموافقة حبراً على ورق وهذا ما جعل الأهالي يفتحون الآبار المنزلية (جب عربي) على بعد أكثر من ٥٠٠/ م عن منزل كل مواطن، للحصول على المياه، وكأنهم يعيشون بالعصر الحجري، ولهذا يناشد الأهالي مؤسسة المياه بالقامشلي بإرواء القرية بمياه الشرب فبدونها لا يوجد حياة.

أما المشكلة الأخرى الهامة التي يعاني منها أهل القرية وعشرات القرى الأخرى في منطقة الجزيرة، فهي الظلم الذي وقع عليهم منذ أكثر من ٣٠ عاماً، عندما تمت مصادرة أراضي قريتهم الطبية وتمت مبادلتها بأراض بعيدة عن سكنهم وغير خصبة، وهذا شكل ظلماً وتمييزاً كبيرين بين المواطنين السوريين المتساوين في نظر القانون...!

ولهذا يطالب أهالي القرية والقرى الأخرى المشابهة، بالتراجع عن هذا الظلم الكبير الذي صدر بحقهم وكلهم أمل في أن تطال الإصلاحات الموعودة وضعهم كما حدث مثلاً حين السماح للمزارعين بفتح آبار ارتوازية وعودة العقارات السابقة في مناطق مختلفة من سورية إلى أصحابها، لأننا مواطنون سوريون متساوين بالحقوق والواجبات.

(أهالي قرية السعادة بالقامشلي)

. كيف يمكن لوزارة الصحة، أو لأية جهة عامة أن تعمل دون نظام داخلي؟ لأن عدم وجود نظام داخلي يعني عدم انتظام وقانونية بعض القرارات، وعدم صحة الإجراءات التي تقوم بها الوزارة، ووزارة الصحة هي الوزارة الوحيدة في سورية ليس لها نظام داخلي! فهل يوجد حلقة «سرية» في الوزارة السابقة والحالية هدفها عدم إصدار النظام الداخلي، لتبقى العشوائية والمحسوبية سيد القرار في التعيينات واختيار المدراء ممن يسجلون ولا هم لفلان من الناس، ألم ننته من هذا الوباء؟ أم أننا سنبقى نرمي اللوم على الحلقة الأضعف دائماً، ويبقى المختلس أكثر براعة باختلاس، والمتغطرس ينفرد بقراراته في ظل الظروف الصعبة والأزمة التي تمر بها البلاد؟ ألم ننته من موضوعة سندرس وسنعمل وسوف.. وسوف؟ ألا تكفينا التسويات المتكررة التي وضعت البلاد على حافة الهاوية؟!

. لماذا الاستمرار بتوزيع السيارات بشكل يخالف قرار رئيس مجلس الوزراء؟ نحن لا ننكر أن السيارات تم توزيعها في عهد الوزير السابق، إلا أن نفقاتها كبيرة جداً ومن الضروري إعادة النظر فيها. فإين تقليص النفقات ووقف هدر المال العام؟ هل فقط عندما يتم الحديث عن قضية تخص العمال ورواتبهم الإضافية؟ . هل قرار تسعيرة الأخصائي ما بين ٥٠٠ - ٧٠٠

ل.س لمصلحة الفقير الذي لا يملك ثمن المعالجة؟ وقد أكد لنا أكثر من طبيب أن بعض المرضى يدفعون بالليرات الحديدية، مما يشي باعتماده على مطمورة أحد أبنائه لدفع ثمن المعالجة. في هذا السياق نذكر بمشروع قانون تفرغ الأطباء، والحوافز في الهيئات المستقلة المخالفة للدستور السوري، وإهمال الخبرات المتواجدة في وزارة الصحة ومؤسساتها، والتي تحمل من الشهادات والخبرات الكفاءات الكافية ليؤهلها للعمل في مسيرة الإصلاح المنشود.

ليس معقولاً أن يتم اختيار طبيب لا يعلم بالقوانين المطلوبة مديراً للشؤون القانونية، وهذا الخطأ ناتج عن عدم وجود نظام داخلي. وعدم طي القرار المتعلق بإعادة السائق إلى عمله يعني الإصرار على مخالفة القانون التنظيمي النقابي والقانون بشكل عام، بعد إحالة كتاب الاتحاد العام إلى معاونه.

إن لم تتم معالجة القضايا بشكل جذري فإننا سندعو للروح الإصلاحية بالرحمة والغفران، لأن ما يريده الشعب والعاملون في وزارة الصحة هو إصلاح العقول والنفوس، لا تغيير الحكومات والوزراء، فهل الارتقاء بالواقع الصحي قائم على عاتق الأطباء فقط، أم أن ذلك مرتبط بالوزارة ومديرياتها؟.

ali@kassioun.org

برسم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل: ارحموا المعاقين

مرسوم رئيس الجمهورية، سوى عدة أشهر في السنة؟ وباعتبار أن الأمر موكل لوزارة الشؤون، فعليها أن تدقق في مثل هذه التناقضات وتصحيح الأمر. كما عليها أن تبحث عن مصادر وحلول واقعية واجتماعية، وأن يطلع الوزير الجديد على أوضاعهم عنة قرب، ويدرس الحلول الممكنة:

١. أن تطلب من كل الوزارات تقديم المساعدة، عن طريق رئاسة مجلس الوزراء، سواء المادية أم الصحية أم غير ذلك من المساعدات.
٢. إحداث طابع معاق، لمصلحة المعاقين حصراً، يفرض على أصحاب الفعاليات الاقتصادية حصراً (تجار، أصحاب معامل، أصحاب مشاريع استثمارية، تجار استيراد وتصدير، وغيرهم ممن يستطيعون تحمل هذا العبء).
٣. فتح باب التبرع لمصلحة صندوق المعاقين، وقبول التبرعات من المواطنين الراغبين في تقديم المساعدة، وتقديم الشكر لهم بأسمائهم في الإذاعة والتلفزيون تشجيعاً للمتبرعين، وتشكيل لجان طوعية وبإيصالات معتمدة من الوزارة لجمع التبرعات، دورية أو غير دورية.
٤. زيادة نسبة قبول أعداد أكثر من النسبة المقررة بالقوانين لتشغيلهم في وظائف الدولة، وهذا يتطلب تعديل القوانين الخاصة بحمايتهم ورعايتهم وتشغيلهم.
٥. فتح دور للمعاقين في جميع المحافظات، وقبول الحالات التي يمكن تقديم الرعاية لهم.
٦. صرف معونة شهرية دورية ودائمة أسوة بالمساعدات التي توزع تحت اسم المعونة الاجتماعية، والبحث عن حلول مختلفة أخرى كمساهمة في حل مشكلاتهم المادية والاجتماعية.

تعاني بعض الأسر السورية، في حال وجود فرد معاق في الأسرة، الكثير من الصعوبات في تربيته والإعانة به، فوجود طفل معاق في أية أسرة يحيل حياتها ونظامها إلى معاناة كبيرة تفوق طاقة البشر وتحملهم، والقسم الأعظم من المعاقين بحاجة لرعاية ومعالجة ومصاريف غير عادية. والمعاقون هم من أبناء هذا الوطن، لم يتساقطوا من السماء، ولم يولدوا من العدم حتى يتركوا للأقدار تلعب بهم وتقذفهم كما تشاء، دون رعاية من أحد.

فما هو دور الدولة؟ وماذا تقدم لهذه الفئة لتخفف معاناتهم ومعاناة الأسر التي تضمهم؟ والمعروف أن الدولة لا تملك دوراً متطورة متخصصة بالرعاية الاجتماعية لمثل هؤلاء، وكل ما تقدمه الدولة هو عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على شكل راتب شهري يتراوح بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ ل.س شهرياً، وحسب حالة المعاق، وحتى هذا الراتب المقرر لا يصرف سوى لعدة أشهر في السنة، فمثلاً عام ٢٠٠٩ صرف عن ثلاثة أشهر، وعام ٢٠١٠ صرف عن خمسة أشهر، وعام ٢٠١١ لم يصرف حتى تاريخه.

هذه المعونة أو المنحة تسير بشكل غير دوري تقريباً، وخاصة بعد أن اصدر رئيس الجمهورية مرسوماً تشريعياً منذ سنوات لصرف معونات للمعاقين، لكن وزارة الشؤون لا تصرف لهم دورياً بحجة عدم توفر السيولة المخصصة للمعاقين، في الوقت الذي يتم صرف المعونة شهرياً لبعض الحالات، والمعاقون مشمولون كحالات تصرف لها المعونة الاجتماعية، إذا لمّاذا لا تُصرف للمعاقين المبالغ المخصصة شهرياً . كيف يصرف للأسرة حسب المعونة الاجتماعية مبلغ ٣٥٠٠ ل.س ولا يصرف للمعاق حسب

وأخيراً مواطنون...

لكن ماذا بعد؟!

◀ أبو عادل

أجانب محافظة الحسكة بموجب احصاء ١٩٦٢/١٠/٥ منحت لهم الجنسية السورية بموجب المرسوم التشريعي ١٩٤/ الذي أصدره السيد رئيس الجمهورية مشكوراً في ٧/ نيسان لعام ٢٠١١.

بداية لا بد من الاعتراف بأن هذا المرسوم أفرح المواطنين في المحافظة، الأجانب سابقاً وغيرهم، فهي خطوة إيجابية ولو أنها تأخرت كثيراً. ولكن في الوقت نفسه لا بد من التساؤل.. وماذا بعد. وهل يكفي لحل تلك المسألة المعقدة؟.

إن إعادة الجنسية بعد ٤٩/ عاماً من المعاناة المتعددة الوجوه لعشرات الآلاف من الأسر الكردية بشكل اعترافاً من الدولة بحقوق اعتدي عليها..فقد سلبت منهم الجنسية والأكثرية الساحقة كانت تتمتع بالجنسية السورية قبل الإحصاء الرجعي المذكور. وخلال تلك السنين الطويلة تعرضوا لكثير من المظالم وأوجه الحرمان، سواء في العمل أو التوظيف أو لجهة عدم الحصول على البطاقة التمنوية، وحرموا كذلك من الدراسة ومن السفر خارج البلاد، ومن أراضي الإصلاح الزراعي، ومن الانتساب للنقابات المهنية وغيرها .

باختصار إن المعاناة كانت شديدة ومتعددة الأشكال، بل يمكن القول إنه من غير الممكن الإحاطة بجميع جوانبها، خاصة أنها استمرت عشرات السنين.. هذا حدث في ظل سياسة الدولة آنذاك غير الديمقراطية بشكل عام، وخاصة ضد الشعب الكردي، ولاسيما مع ممارسة سياسة التمييز تجاه الأكراد .

واليوم.. ماذا بعد . ما هي سياسة الدولة تجاههم بعد كون التعويض لهم بشكل كامل مستحيلاً؟.

والتساؤل الهام، هلي يحق لهم المطالبة بتعويضات مادية أو معنوية؟ وما هو حجم التعويضات الممكن أن تعترف بها الدولة؟ فالدولة وحدها تتحمل كامل المسؤولية عن المظالم التي تعرضوا لها وعليها أن تعوضهم، وترد لهم بعض الذي حرموا منه.

وكذلك من حقهم على الدولة أن تبحث لهم عن سبل لتقديم المساعدات العاجلة في العمل والتوظيف.

إن السير في طريق الإصلاحات والديمقراطية يعني الكثير على مستوى الوطن، كما يعني إزالة سياسة الاضطهاد بحق الشعب الكردي، وإلغاء السياسات والمشاريع العنصرية، والقوانين الاستثنائية المطبقة بحق، وإعادة التسميات الأصلية للمقرى والبلدات والمدن التي جرى تعريبها.. ورفع الحظر عن اللغة والثقافة الكردية لتكون القومية الكردية فعلاً جزء من نسيج المجتمع السوري، بحيث يتمتع الأكراد بحقوقهم الثقافية.

لقد آن الأوان لعدم إغماض العين عن مطالب الجماهير الشعبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد آن الأوان ليتساوى المواطنون فعلاً أمام القانون. وبالعودة لموضوع منح الجنسية، فكثير من العائلات يمكن أن تتعرض لإشكالات مع شعب التجنيد، حيث يوجد عائلات لديها عدد من الشباب في سن خدمة العلم، فيكف سيحل الأمر؟.

هناك من بلغ عمرهم أكثر من أربعين سنة ولديهم أطفال، والالتحاق بخدمة العلم الآن سيسبب لهم مشكلات عائلية ومادية جمة، ومن الضروري والهام جداً أن تصدر تعليمات واضحة لشعب التجنيد في محافظة الحسكة، بما يسهل أمر سوقهم للخدمة الإلزامية أو إعفاء البعض ممن بلغوا سنا معينة، أو قبول البديل النقدي لبعض الحالات مع تخفيف المبلغ النقدي. أما مكتومو القيد منهم، فيحاجة إلى إصدار تعليمات واضحة ومرونة ومبسطة لتسجيلهم في دوائر النفوس، فلماذا التأخير في إصدار التعليمات بهذا الخصوص؟.

إن تنفيذ كل ما سبق يساهم مساهمة جدية في تقوية الوحدة الوطنية، ويشد المواطن أكثر نحو هذا الوطن، لأن الطريق الوحيد لأمن الوطن هو الملاقاة العاجلة لمشكلات وهموم الناس..

الأمهات السوريات يطالبن بحق منح أبنائهن الجنسية السورية..



◀ ماهر فرج

إن وتيرة الحركة الشعبية المتصاعدة التي تشهدها سورية هذه الأيام، قد فتحت الباب على مصراعيه ليكشف مواطن الضعف والخلل في الأنظمة والقوانين السورية التي أكل الزمان عليها وشرب دون أن تجد مبادرات صادقة لتصحيح أو محاولة تقويم اعوجاجها، والتي بدأت تتضح يوماً بعد يوم من خلال هذا الاحتجاجات التي عرف كيف ترفع صوتها للمطالبة بحقوقها المشروعة التي كان الكثير من المسؤولين في سورية يصمون آذانهم عنها قبل أن يجبرهم صوت الشارع على الالتفات إليها، و التنبه لأهمية تحقيقها.

مواضيع كثيرة ومطالب شعبية متنوعة طفت على واجهة المشهد السوري توقفت قاسيون عند أهمها .. لنصل اليوم إلى مطالب الأمهات السوريات المتزوجات من أشخاص من جنسيات عربية وأجنبية بمنح أبنائهن الجنسية السورية، حيث أفادت إحدى الإحصائيات بتسجيل أكثر من ١٠٠ ألف عائلة في سورية يعاني أبنائها من عدم حصولهم على الجنسية السورية، رغم أنهم ولدوا من أم سورية وترعرعوا في سورية، ودرسوا في مدارسها وجامعاتها، لا بل قد تتجاوز مدة إقامة بعض العائلات في سورية ٢٠٠ عام، بما يجعل صلتهن بوطن أجدادهن مقطوعة تماماً، ولا يربطهن بها سوى الهوية التي لا يعرفون حتى قراءة بياناتها الموجودة عليها، باللغة التي كتبت بها، إضافة إلى أنهم لا يعرفون وطناً لهم سوى سورية.

خلال الحملة التي تحمل اسم (من أجل منح أبناء الأمهات السوريات الجنسية السورية)، تبين لنا أن نسبة المواطنين المولودين في سورية من أم سورية وأب عربي أو أجنبي كبيرة، وتتركز بشكل كبير في المناطق الحدودية من سورية لبنان والأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى فلسطين، لكن من منظور آخر بحكم احتلال العدو الصهيوني للأراضي الفلسطينية.

كثيراً ما يتم التزاوج بين العائلات السورية التي تقطن على الحدود مع عائلات عربية تقطن في قرى مجاورة خلف الحدود السورية، إلا أن سبب الجوار لم يكن السبب الوحيد، فهناك نساء سوريات تزوجن من رجال يحملون جنسيات عربية وأجنبية هاجروا من بلادهم الأصلية واستقروا نهائياً في سورية. ولعل الحالات التي رصدناها خلال الحملة (من أجل منح أبناء الأمهات السوريات الجنسية) أقدر على الحديث عن هذه المشكلة. والسيدة رجاء حلباوي إحدى هذه الحالات:

نماذج كثيرة

● **رجاء حلباوي مواطنة سورية**، متزوجة من مواطن عربي (ياسر القصري) يحمل الجنسية الجزائرية، وهو من مواليد دمشق عام ١٩٣١ من أم سورية وأب جزائري، هاجر جده إلى سورية في عام ١٨٦٠ أي مع من قدما إلى سورية مع المجاهد الأمير عبد القادر الجزائري، واستقروا في دمشق منذ ذلك التاريخ.

قررت السيدة رجاء عرض ما يعانيه أبنائها وأحفادها من صعوبات في الوطن الذي ولدوا فيه، نتيجة حملهم للجنسية الجزائرية، عبر الحملة الإعلامية التي تشارك فيها «قاسيون» من أجل منح أبناء الأمهات السوريات الجنسية السورية.

تقول السيدة رجاء لـ«قاسيون»: «أبنائي وأحفادي ولدوا في سورية وترعرعوا فيها ودرسوا في مدارسها وتخرجوا من جامعاتها، ولم يحصلوا على الجنسية السورية، رغم أن أمهاتهم وجداتهم سوريات، وهم يعاملون معاملة الغرباء حتى الآن، ما يجعلهم عرضة لكثير من المصاعب والعقبات التي تقف في وجه حياتهم اليومية ومستقبلهم وعملهم وخصوصا بعد صدور القوانين الخاصة بالملكية العقارية لغير السوريين والتعليمات المتعلقة بمنح بطاقة عمل، أصبح أبنائي وأحفادي الذكور معرضين للتشرد والضياع، وبات مستقبلهم مجهولاً لعدم قدرتهم على توفير الشروط المطلوبة للتملك وللعمل أيضاً، وبالتالي دون زواج، ما سيؤدي إلى القضاء على نسل عائلة عربية موجودة في بلد عربي منذ أكثر من مئة وخمسين عاماً ومستمرة فيها، خصوصاً أن صلاتهم بأقاربهم في الجزائر مقطوعة، ومن الصعب بمكان العودة إلى الجزائر وبدء حياة جديدة من الصفر دون أية إمكانيات مادية».

وتضيف: «لم أكن أتوقع أن يعاني أحفادي ما عاناه أبنائي جراء عدم قدرتي أنا وزوجات أبنائي السوريات، على منحهم الجنسية السورية، علما أنهم لو كانوا يحملون الجنسية السورية وكنت أنا جزائرية أو من أية جنسية أخرى عربية أو أجنبية، فسأكون حينها قادرة على منحهم جنسيتي، بموجب القوانين الجزائرية التي تعطي الأم حق إعطاء أبنائها جنسيتها».

وتختم السيدة رجاء: «سمعت مؤخراً عن حملة يقوم بها بعض المتطوعين من إعلاميين ومحامين وشخصيات أخرى من أجل منح أبناء الأمهات السوريات المتزوجات من جنسيات عربية أخرى الجنسية السورية، وكم أتمنى أن تحقق هذه الحملة هدفها، عل أبنائي يتمكنون من الحصول على الجنسية السورية كمواطنين سوريين في بلدهم الذي أحبوه وتعلقوا به».

● **هيام توفيق شحادة تقول لـ«قاسيون»**: زوجي لبناني الجنسية ولكنه من مواليد دمشق وعاش وتزوج

في سورية، إلا أنه لم يحصل على الجنسية السورية، كما أن أبنائي لم يحصلوا أيضاً على الجنسية رغم أن أهمهم سورية، ما جعلهم غرباء في الوطن الذي ولدوا وعاشوا هم ووالدهم فيه، مما تسبب لهم بمصاعب معيشية جمّة لا تعد ولا تحصى».

سوريون غرباء في سورية

إن بعض الحالات التي تم تسليط الضوء عليها تعتبر أكثر إيلاماً من غيرها، إذا ما علمنا أن شخصياتها هم من أصول سورية بحتة أي من أم وأب سوريين اضطرت عائلاتهم للسفر خارج سورية للعمل أو لأسباب أخرى، وشاءت الأقدار أن يولد أبوهم خارج سورية، والعودة إلى سورية بجنسية أخرى فرضت على أبنائهم حتى الذين ولدوا في سورية، ولم يستطيعوا منحهم جنسية وطنهم الأم بفضل القوانين الجامدة في سورية الخاصة بمنح الجنسية.

● **صفاء أحمد المحمد تحمل الجنسية اللبنانية** رغم أنها من أصول سورية، ولدت وترعرعت في سورية وأجدادها سوريون، وتقول لـ«قاسيون» خير دليل على أنني من أصول سورية أن أسرتي تنتمي للمجاهد السوري الشيخ صالح العلي، ورغم ذلك لا أحمل الجنسية السورية التي حاول أهلي جاهدين الحصول عليها ولكنهم فشلوا بفضل الصعوبات والتعقيدات التي تتص عليها القوانين السورية المعقدة الخاصة بمنح الجنسية، فلماذا تمنع عائلتي من الحصول على جنسية وطنها الأم وهي من أقدم العائلات السورية، والتي اضطرت في فترة الستينيات للعمل في لبنان نتيجة الأوضاع المالية السيئة في سورية حينها، وأنا الآن أعاني من عدم حصولي على الجنسية السورية. خصوصاً بعد أن تم رفضي في مسابقة التعيين في وزارة التربية كمدرسة بسبب هويتي اللبنانية، رغم أنني أحمل إجازة جامعية من جامعة دمشق – قسم التربية العامة، مع العلم أنه قد تم قبول بعض الجامعيين العرب في المسابقة رغم أنهم لا يحملون الجنسية السورية، فهل قدري أن أظل غريبة في وطني، محرومة من حقوقي التي أراها في يد الغير؟ فأننا لم نحصل في وطني حتى على أبسط الميزات التي تمنحها الحكومة للأشقاء العرب المقيمين في سورية والذين سمحت لهم بالتوظيف في دوائرها الحكومية، هذا إذا تم اعتباري مجازاً لبنانية، رغم أنني من أب وأم سوريين.

● **لؤي خضري طهراني** عائلته من أصول سورية يحمل أفرادها الجنسية الإيرانية رغم أنها تعيش في سورية منذ أول جد في العائلة ولم تغادرها أبداً، ولكن الظروف شاءت أن تحمل هذا العائلة الجنسية الإيرانية، حيث قام أحد أجداده في أواخر الحكم العثماني في سورية بتسجيل أولاده في السفارة الإيرانية حتى لا يخدموا في الجيش العثماني أيام (السفر برلك) فكما هو معلوم حينها أن من يؤخذ إلى (الأخذ عسكر) في هذه الفترة لا يعود إلى أسرته، ولهذا السبب عائلته تحمل الجنسية الإيرانية، رغم أنهم لم يعيشوا أبداً خارج الأراضي السورية ولا صلة لهم بإيران إلا من خلال الهوية، حتى أن لا أحد في عائلته يجيد اللغة الإيرانية.

ويضيف لؤي: «حاول أبي وأعمامي بعد ذلك استعادة جنسيتهم السورية كما حاولت أنا وأخوتي من بعدهم، ولكن دون جدوى، حيث تقدمنا إلى القضاء بعدة طلبات لاستعادة الجنسية السورية، وفي كل مرة كان طلبنا يتعرض (للتطنيش) رغم أن لدينا جميع الوثائق التي تثبت أصولنا السورية، إضافة إلى أن جميع أفراد عائلتي الذكور متزوجين من سوريات، كما أن أمي وجدتي سوريتان. ابتداءً الشعور المرير بالغربة في وطننا وبمشاكل التملك والعمل الذي يحتاج إلى بطاقة تسمح لنا بالعمل في سورية، إضافة إلى تجديد الإقامة كل عام، كما أن في حال سفر أحد أفراد عائلتي إلى أي بلد خارج سورية للعمل يحتاج إلى فيزا سورية للعودة إلى سورية، وانتهاء بعدم قدرتنا على منح أبنائنا الصغار جنسية وطنهم الأم».

ويختم لؤي حديثه لـ«قاسيون» بأغلى أمنية لديه: «إن حلمي أنا وأفراد عائلتي أن نستعيد جنسيتنا السورية، فلا أستطيع وصف مرارة الغربة التي نعاني منها ونحن أبناء هذا الوطن الأصليين في وطننا».

قانون الجنسية السوري

بناءً على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٧٦ لعام ١٩٦٩ المتعلق بالجنسية العربية السورية، ينص الدستور في المادة ٢:

على اعتبار كل شخص عربياً سورياً حكماً (من ولد في القطر أو خارجه من والد سوري) الأمر الذي يبرز نقطتين مهمتين:

- **الأولى:** أن الدستور لم يمنح المرأة السورية حق منح أبنائها جنسيتها ما يعتبر تمييزاً واضحاً ضد المرأة السورية خصوصاً أننا من الدول التي تعترف بحقوق المرأة وتنادي بمساواتها مع الرجل في حقوقها وواجباتها، وفي كل مرافق الحياة.

- **الثانية:** تبرز من خلال مخالفة الدستور حيث تبين لنا من خلال الحملة وبالرجوع إلى نص القانون المتعلق بمنح الجنسية، وجود الكثير من الحالات التي لم يطبق عليها القانون، حيث يوجد أعداد كبيرة من المواطنين السوريين الذين ولدوا داخل سورية وخارجها من أبوين سوريين لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية السورية بسبب حملهم لجنسية أخرى بدواعي الظروف، مع أن المادة ٤ تجيز منح الجنسية للأجنبي بناء على طلبه، شرط أن يكون: مقيماً في سورية لمدة خمس سنوات متتالية على الأقل قبل تقديم طلب منح الجنسية، فلماذا لم تمنح الحكومة المواطنين الذين يحملون جنسية أجنبية الجنسية السورية وهم من أصول سورية؟ إضافة إلى أنهم ولدوا في سورية وترعرعوا فيها وأباؤهم مولودون في سورية، إذا كان القانون يجيز منح المواطن الأجنبي الجنسية السورية بالشروط المذكور المتوفر لدي المواطنين الذين تعتبرهم الدولة أجنب، رغم أنهم من أصول سورية؟

رأى الحقوقيين في سورية

● **يقول المحامي عصام درجي لـ«قاسيون»** وهو أحد الأعضاء المشاركين في الحملة: «إن للدولة ودافعها الأمنية وراء تشديد وعدم منح الجنسية السورية لأي شخص، وفي حال إبداء الدولة أية مرونة في هذا الموضوع، فهناك إجراءات معقدة قبل منح الجنسية، إضافة إلى عدم امتلاك إدارة الهجرة والجوازات الكادر الكافي لاستيعاب كافة طلبات الحصول على الجنسية، ما جعل القانون المتعلق بمنح الجنسية السورية جامداً ومعتلاً خلال العقود الماضية، أي أن هذا القانون غير معمول به فعلياً في سورية. إن القوانين المتعلقة بمنح الجنسية في معظم دول العالم تجيز منح المرأة أبنائها زوجها جنسيتها، لذلك يسعى بعض العرب للسفر إلى أوروبا والزواج بأجنبية بهدف الحصول على جنسية أوروبية، ولذلك يفترض بسورية أن تلحق بركب هذه الدول التي تحترم حقوق مواطنيها ذكوراً كانوا أم إناثاً، لأن المرأة النصف الهام في المجتمع».

الحملة الإعلامية

● **أماني صديق، إعلامية سورية** حملت على عاتقها قيادة حملة للمطالبة بحق المرأة السورية المتزوجة من جنسية عربية أو أجنبية بمنح أبنائها الجنسية السورية، عبر سلسلة من برامجها الإذاعية في عدة قنوات، والتي استضافت خلالها عدداً من الشخصيات لمناقشة هذا الموضوع، كما استقبلت في برنامجها عدداً كبيراً من الحالات التي تعاني من هذه المشكلة. أوضحت الإعلامية أماني الصديق في حديث صحفي أجرته لـ«قاسيون» أنها طرحت هذا الموضوع أكثر من مرة منذ عام تقريباً، ولكن لم تستطع الاستمرار بسبب عدة عوائق، كان أبرزها وجود قانون الطوارئ، «كما أن الجهات

سورية على مفترق طرق..

لا أحد يملك حق النطق باسم «الحركة الشعبية» سواها..!



◀ عبادة بوزلو

ثمة أسئلة مستقاة من المحاكمات المنطقية والتجارب التاريخية تطرح نفسها على المشهد السوري بقوة مع قرب إنهاء الاحتجاجات والاضطرابات في سورية شهرها الخامس: ما جدوى وإمكانية قمع حركة شعبية؟ وما أسباب وموارد المدد لدى الطرفين مع تحول الدولة في بسط هيبتها إلى «البوليسية السافرة»؟ وما معنى أن يخرج أحد المحللين السياسيين السوريين ليقول في معرض تبريره لحملات المداهمة والاعتقالات الشاملة في أنحاء البلاد: «انتهى وقت المزاح والآن الحسم»...!!!

بعد أربعة أشهر ونيف يبدو أن هناك من يريد التعامي عن حقيقة أن الحركة الشعبية هي أمر واقع وإن كان مخترقاً به «المندسين» متعددي المشارب والمآرب، وملوئاً بالدماء بالتالي، ومشوياً بالطائفية التي تذكها أبواق الخارج والداخل، ولكن هذه تبقى «حالات، وليست سمة عامة، وإن إبقاها كحالات وليس سمة عامة مرتبط ببطبيعة وشكل التعامل معها والذي تغلب عليه على نحو مطرد المعالجة الأمنية البحتة بما تعنيه من رصاص ودماء وإغلاق مناطق واعتقالات.

هناك من كان يتحدث ولايزال عن ضرورة منح النظام وقتاً لتنفيذ إصلاحاته ويضيف المتحمسون وطنياً من هؤلاء «والأ فأننا/ نحن سنكون في أول صفوف المظاهرين ضده»...!

ولكن إلى أية طليعة من صفوف المظاهرين سينضمون إذا كانت العقلية الأمنية بالممارسات آنفة الذكر لا تسمح بتشكيل هذه الطليعة، ولا تعطي الفرصة للحراك الشعبي- الذي تؤكد مجدداً أنه ضمانة الإصلاح- فرصته التي يحتاجها هو الآخر منطقياً لفرز صفوفه وتنقيتها، من «المسلحين» و«الفوضويين» و«المخربين»، و«التكفيريين» و«العابثين بأمن الوطن والمواطن من أي جهة كانت» وممن يطلقون شعارات أو شتائم استفزازية ومسيئة مثلاً، ولبلورة برامجه وطروحاته، وتشكيل قياداته، وتعزيز طابعية الوطني، لا القبائلي والعشائري والطائفي؟ أم أن هناك من يخشى حقيقة أن الطابع الوطني الجامع للاحتجاجات سيعطيها طابعها الطبقي منطقياً ضد كل أشكال الاستبداد، بما فيها استبداد الفساد وتزواج السلطة والثروة؟

هناك لغط كبير في صفوف المجتمع ولدى النخب وعلى تخوم السلطة بخصوص «الحركة الشعبية»، كونها وليداً جديداً على المشهد السوري المعاصر، يجري تجاهله وإنكاره وحتى التبرؤ منه ووسمه بأنه «ابن زانية التآمر الخارجي البحت».

◀ محمد الذياب

حوّل المنتفضون المتضررون من أية عملية إصلاح، تحويل الإعلان عن رفع حالة الطوارئ في سورية على خلفية التظاهرات الاحتجاجية، إلى مجرد مناورة إعلامية- قانونية في أحسن الأحوال، وما زالت قوى الفساد تناور واهمة أن في استطلاعتها «إيقاف» الحركة الشعبية، وأن تمنع التظاهر، لذلك تم إرفاق قانون إيقاف العمل بحالة الطوارئ بقانون ينظم التظاهر ولا يسمح به إلا بعد الحصول على إذن من وزارة الداخلية، وهذا لدفع الحركة الشعبية في متاهات وأروقة الدولة وجعلها رهينة البيروقراطية والعنف الأمني بحجة «التظاهر غير المرخص» ...

لم يتغير واقع الأمر شيئاً على السوريين، الذين دفعوا ثمن الحرية والكرامة واللمعة غالباً من دماء آبائهم، ولم يتلمسوا أي تغير في التعامل مع التظاهرات ومع مختلف أشكال التعبير عن الرأي، فما زالت المظاهرات السلمية تقابل بإطلاق الرصاص الحي مباشرة على المتظاهرين، وبإلغاز المسيل للدموغ، والإعتقال التعسفي، ومختلف أشكال العنف الجسدي والنفسي بحق المتظاهرين من الضرب بالعصي الكهربائية والهراوات والركل والطمع والإهانة والشتم... إلخ.

الأمر الذي يجعل مرسوم إيقاف حالة الطوارئ حبراً على ورق، ويدفع إلى الكثير من التساؤلات حول التفسير الذي قدمه البعض حول الاعتقالات بالجملة للمتظاهرين، والذي قيل فيه أن جميع حالات الاعتقال خارج حالة التظاهر تتم بإذن من النائب العام، وأن حالات الاعتقال في المظاهرات هي حالات توقيف بالجرم المشهود؟ وهنا نساءل:

أولاً: كل ما قيل يتعلق بالاعتقال، ماذا بشأن قتل المتظاهرين ومن يتحمل المسؤولية القانونية من قوى الأمن عن قتلهم؟ وهل تستدعي مخالفتهم لقانون تنظيم التظاهر القتل؟ وماذا بشأن مواد أخرى في الدستور تضمن حرية الرأي والتعبير، كانت معطلة بفعل قانون الطوارئ، ويفترض أن تفعل من جديد؟ ثانياً: ماذا عن العنف الجسدي والنفسي بحق المتظاهرين بعد توقيفهم؟ فإذا كانت الحجة في استخدام العنف هي المقاومة قبل الاعتقال، ماذا عن العنف بعد الاعتقال في فروع الأمن والذي تبين وقوعه فعلاً من خلال الكثير من الروايات والتسجيلات الموثوقة التي تفيد بذلك؟

ثالثاً: ماذا بشأن تكليف بعض المدنيين الذين لا يحملون أية صفة رسمية بقمع التظاهرات وإعطائهم مختلف أنواع الأسلحة لذلك؟ وماذا عن تكليف وإجبار بعض الموظفين المدنيين (مؤسسة الإسكان العسكري وعمال المحافظة نموذجاً) بالقمع والاعتقال والقتل؟ ألم يكن هذا من المادة الرابعة- فقرة أ من قانون الطوارئ السابق؟

رابعاً: هل يستند النائب العام عند إعطائه مذكرات إعتقال بالجملة بحق المشاركين بالتظاهرات- كما يتبين من عدد المعتقلين- إلى قانون تنظيم التظاهر أم إلى نصوص دستورية أخرى؟ وما هي العقوبات المتعلقة بخرق قانون تنظيم التظاهر؟ ولماذا لا يتم التقيد بتلك العقوبات؟

خامساً: إذا كان التجمّع والتظاهر، بحد ذاته، بدون إذن يستدعي كل هذا العنف، فلماذا لا تتعرض المسيرات العفوية المؤيدة إلى العنف نفسه؟ ولماذا لا يتم قتل واعتقال المؤيدين المدنيين الذين يدفعون لملاحقة التظاهرات المعارضة للتصدي لها، والذين يفترض أنهم لم يحصلوا بالتأكيد على إذن للتصدي لتلك التظاهرات؟

سادساً: لماذا لا تكون الجهة المسؤولة عن تنظيم التظاهر وحماية الممتلكات العامة هي مجالس المحافظة أو المدينة أو البلدة أو القرية، أي وزارة الإدارة المحلية وليس وزارة الداخلية التي من الممكن أن تحسب على طرف سياسي في ظل الظروف الحالية؟

وتوجد الكثير والكثير من الأسئلة التي يولدها العنف المفرط بحق مختلف أشكال التعبير عن الرأي، لم يعد يتسع المجال لها كلها، الأمر الذي يستدعي ضرورة الالتزام ليس بقوانين تبرر السلوك الأمني المجحف بحق الحركة الشعبية، بل بقوانين حرية الرأي والاعتقاد للمواطنين التي نص عليها الدستور السوري...

فمثلما يجري تدريس قانون «تنظيم» التظاهر والذي يجب أن يسمى في الظروف الحالية منع التظاهر، ينبغي تسليط الضوء على القوانين التي يفترض أن تحمي المواطن وحرية رأيه ومعتقداته وكرامته ولقمته... وقد أصبح واجباً على كل سوري أن يلم بكل ما يضمن حقوقه وحرية، وذلك وفاء لدماء شهدائنا وتضحياتهم... ■■

بحماسة واندفاع، أستاذ لا يشك بمواقفه وآرائه الوطنية، من الإعلاميين العاملين في التلفزيون العربي السوري: «إذا كان لديكم في اللجنة الوطنية اتصالات ما مع أي من «قيادات» الحركة الشعبية أو التسيقيات فأنا مستعد أن أقاتل لكي يظهر على التلفزيون السوري ويطرح ما لديه ويحاول أن يقنعنا ببرنامجهم...». في المرة الأولى قلت له: «سأبلغ رفاقنا المعنيين وأتابع الاتصال معك، لعل وعسى...». وفي المرة الثانية تبسّمت وقلت له: «وهل توجد أية ضمانات لدى أي من هؤلاء في حال تمكنا من الاتصال بهم بألا يجري اعتقاله بعد حديثه التلفزيوني المفترض؟»...

إن واحداً من سبل خروج سورية من حلقتها المفرغة يتمثل في حماية الحركة الشعبية بعد قبول منطقتها الاحتجاجي وصله والسعي لصياغة رؤاه وغاياته وأشكاله لأن عدم إتاحة الفرصة للحركة الشعبية بالنمو السليم ومدها بأسباب المناعة والتعبير عن نفسها سيجعل من لا يمثلون سوى أنفسهم ممن يسمون بالمعارضة السورية في الخارج المستقوين بالخارج ولا سيما من يعزفون على أوتار الطائفية البغيضة يواصلون ادعاء تمثيل الحركة الشعبية والنطق باسمها، في الوقت الذي تؤكد فيه الوقائع أن هذه الاحتجاجات ولاسيما السياسية والمطلبية والديمقراطية منها هي التي حركت المياه الراكدة في الوضع الداخلي السوري، لدى النظام بأحزابه ونخبه، ولدى الدولة والحكومة والمجتمع باتجاه نظام جديد، يسعى لعرقلة كل المتضررين من انبلاجه.

الأربعاء ٢٧/٧/٢٠١١

o.bozo@kassioun.org

حالات متبادلة من الشحن والتحريض الطائفي، وهناك شعارات وهتافات استفزازية، ولكن من قال إن تعميم الرصاص والاعتقال والتخوين بحق الحراك بكل حالاته وأشكاله هي المعالجة التي ستؤتي أكلها؟ بل أي أكل ستؤتي سوى الفوضى والأحتراب وانحراف المسارات لدى كل من الحراك الشعبي عن طابعه الوطني الطبقي الديمقراطي المشود، وأجهزة الدولة عن دورها الوطني المفترض والمناط بها.

وفي المقابل هناك حالات من التعقل لدى بعض أجهزة ومخافر وعناصر الشرطة في بعض المناطق والأحياء بألا يتعرضوا مسبقاً للتظاهرات «الطيّارة» أو مجالس العزاء بالشهداء.. ولكن إلى أي حد من المنطق والإقناع أو حتى الاحتواء يمكن رسم مظاهرات أو اعتصامات عدد من الفنانين والمثقفين والمحامين مثلاً في دمشق وغيرها بالتسلح والطائفية، بما يستدعي ضريرهم وتفريقهم واعتقالهم من الأمن وشتيمهم وتهديدهم والاستقواء عليهم بالانصار والألزام المدججين بالهراوات ممن لا يملكون صفات أمنية مباشرة، أي «الشبيحة» وموظفي بعض المؤسسات العامة، وهي المفردة التي يرفض البعض الاعتراف بها، وإن اعترف فيدافع عن مفهومها وتطبيقها «على اعتبار أنه ليس لدى النظام القوى الكافية، ومن حقه أن يدافع عن نفسه بكل الأدوات الممكنة»، أي ذلك المنطق الذي يسيء للنظام في دفاعه عن ممارسات أجهزته، في الوقت الذي يهمل فيه بعض آخر لمقولة إن ورود مقولة «تداول السلطة» في قانون الأحزاب الجديد هي «نعي غير مباشر» للمادة الثامنة من الدستور الحالي!!

ذات يوم، ومرة أخرى قبل يومين، قال لي،

رغم حقيقة أنه تم الاعتراف من أبرز الوجوه السياسية في سورية منذ بداية الأحداث فيها بأنه ابن شرعي محق في متطلبات وجوده!

ولكن المنطق يضيف إن هذا الوليد بطبيعته يحتاج للرعاية والعناية وكل اللقاحات اللازمة للحياة لينمو ويتبرع في بيئة نظيفة ويتعلم من عثرات حبوه وخطواته الأولى قبل أن يتعلم السير وحماية نفسه والتعبير عنها بقدرة واحتكام ويميز الخصم من الصديق، وذلك خلافاً للنظام البالغ والراشد والأكثر قدرة على التمييز وامتلاك الحكمة وناصية المنطق والتحليل وتحديد السبل والأدوات وما يجوز وما لا يجوز.

المفارقة الجديدة أنه وفي مستهل الكلمة الافتتاحية للقاء التشاوري المهد افتراضاً للحوار الوطني الشامل المنقذ لسورية من أزمتها الراهنة تم التأكيد أن ذاك اللقاء في العاشر من تموز لم يكن ليجري لولا الدماء الزكية من السوريين، مدنيين وعسكريين، بمعنى «لولا الحركة الشعبية» لأن المثل الشعبي يقول «الطفل إذا ما بكى ما يترضعو أمه»، وفي الوقت نفسه أكد أحد ممثلي اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين «ضرورة إيجاد الآليات الكفيلة بتمثيل الحركة الشعبية في الحوار الوطني»، أي إيجاد الضمانات الأمنية بسلامة المشاركين منها. ولكن أين هذا الطرحين النظريين من واقع الاعتقالات الشاملة والاستباقية القائم، المنتشر في أرجاء البلاد.

نعم هناك حالات من الفعل أو رد الفعل المسلح في بعض صفوف التظاهر في الشارع، وهناك

المقدمة من أكثرية محامي نقابة دمشق الساحقة ونصها:

إن اعتقال رجالات البلاد وبينهم عدد من الزملاء المحامين، والإجراءات الشديدة التي أوقعتها السلطات بالطلاب وفئات الشعب الأخرى، والاعتقالات غير القانونية، والأعمال الشاذة المنكرة المرتكبة ضد الطلاب في حمص.. قد تركت أعمق الأثر في نفوسنا، لذلك فنحن الموقعين أدناه، إذ نعرب عن رأينا بإقامة حكم ديمقراطي سليم، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإنزال أشد العقوبات بالمعتدين المسؤولين، نطلب من مجلس النقابة تبليغ احتجاجنا للمراجع المسؤولة، وإلى سائر الجهات العربية الدولية، ونفوضه في إعلان الإضراب العام.

وبعد أن تبين أن عدد الأساتذة المحامين الذين اعتقلوا قد بلغ نحواً من عشرة محامين من نقابة دمشق وحدها، وبعد أن حقق مجلس النقابة بالذات عن الكيفية التي تم فيها اعتقال فريق من المحامين ليلة الثامن والعشرين من كانون الثاني، فأتضح له أنه تم بشكل يخالف أبسط القواعد الأصلية والمبادئ الأساسية في الحقوق العامة والخاصة.

كما اتضح له أيضاً أن الاعتقال وقع بشكل يؤلف جرماً معاقباً عليه بصراحة المادة ٥٥٧ من قانون العقوبات، لا بل بشكل يخالف المبادئ الدولية التي أقرها صك حقوق الإنسان، وحتى نص المادة

الحادية عشرة من دستور ١٠- تموز- ١٩٥٢ م.

التي تقضي بأن تكون المساكن مضمونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في حالة الجرم المشهود، أو بإذن من صاحبها، أو بموجب أمر قضائي.

ولما كان اعتقال فريق من الأساتذة المحامين قد تم بعد منتصف ليل السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٤ بعد أن خلعت أبواب بيوت حماة القانون وخدام العدالة، دون أن يبلغوا أي أمر قضائي. ولما كان المحامون يرون من وجابتهم الأساسية أن يحملوا لواء الدفاع عن الحريات العامة إلى جانب واجبهم في الدفاع عن حقوق الأفراد.

وكانت الاعتقالات الأخيرة التي وقعت سواء أكانت تستهدف الأساتذة الزملاء أم كبار رجالات البلاد الذين قضوا حياتهم

نقابة المحامين.. ومعتقلو المحامين!

الطويلة في خدمة الأمة وأمانها، إنما تمت على شكل يخالف القانون.

ولما كانت هذه التصرفات التي صدرت عن السلطات القائمة تدعو المحامين لأن يعلنوا احتجاجهم عليها.

لذلك فإن مجلس نقابة المحامين في دمشق يقرر:

أولاً: إعلان الإضراب العام وتحديد موعده يوم السبت في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٤.

ثانياً: إعلان الاحتجاج على التصرفات التي وقعت خلال الاعتقالات التي تمت في يومي ٢٧ و٢٨ كانون الثاني ١٩٥٤.

ثالثاً: إعلان هذا القرار على باب القصر العدلي ونشره في الصحف وتبليغه إلى ممثلي النقابة في المحافظات للعمل به.

قراراً صدر في الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٤

النقيب ظافر القاسمي).

إننا لنعذر نقابة محامي اليوم، فلعل نقابة محامي الأمس لم تكن مؤطرة بالمادة الثامنة من الدستور ولمحقاتها، ولم تكن مأسورة بالقيود والنشاطات الرسمية، ولم يكن مشروطاً عليها أن توالي النظام دون الشعب، ولا المسؤولين دون المواطنين، ولا الأمن دون الحرية.

لكننا اليوم وتحت وطأة تلك الاعتقالات لزملائنا المحامين، وفي ظل تلك الخروقات للقانون، لا نطلب من نقابة المحامين ممثلة بمجالسها المنتخبة إلا أن تكون عند حسن ظن أعضائها الذين انتخبوها بها، أو أن يمارس كل عضو فيها دوره مع المحامين المعتقلين كما يؤدي دوره مع موكل موقوف قد اخترقت حرية، أو دهست إنسانيته!

إن نقابة المحامين اليوم كقدوة لكل النقابات، لابد أن تمارس دورها، وأن توقف كل ما من شأنه تعطيل الحياة الدستورية والقانونية التي تنتهكها بعض الجهات، وأن تقرض تطبيق القانون بحروفه وحدوده، وألا فهي ليست بمعزل هي الأخرى عن الإصلاح والتغيير.

الحرية لكل زملائنا المعتقلين، والحرية لكل شباب الوطن الوطنيين! ■■

سورية على مفترق طرق..

الأزمات الوطنية العربية.. واحتمالات المستقبل

◀ **محمد أبو حجر**

يسلط الضوء حالياً بشكل مكثف في الكثير من المنابر وصفحات الجرائد ، على الشكل الذي من المتوقع أن تستقر عليه أوضاع الدول التي استطاعت أو أوشكت أن تتخلص من الشكل القديم الشمولي للأنظمة، والانتقال نحو نموذج جديد مبهم تماماً حتى الآن باستثناء أنه ومن المؤكد يحتوي على مشاركة شعبية أكثر في اتخاذ القرار.

من الواضح تماماً أن تلك الدول لم تستطع حتى الآن، الوصول إلى ترسيخ جملة المفاهيم التي كانت الأسس الحقيقية للشعارات السياسية التي استطاعت أن تحشد الجماهير خلفها في الميادين العامة كالحرية ودولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية على سبيل المثال.

أقول، إن تلك الدول لم تستطع حتى الآن حسم شكل التطور المطلوب لترسيخ جملة هذه المفاهيم، وللحقيقة فليس من المتوقع أن يتم الحسم قريباً ، فالساحة مفتوحة على احتمالات عديدة، كذلك فالأدوار متنوعة، وتشمل العديد من الأطراف والقوى ما بين قوى وطنية ويسارية إلى ليبرالية وفوى رجعية في أقصى اليمين. كذلك مجموعة من الأدوار الإقليمية والعالية والتي لا بد وأن تؤثر على الأفق المفتوح أمام التطورات في تلك الدول.

ولكن وبرغم تعدد الاتجاهات والمسارات التي من المتوقع أن تسلك الدول أحدها، فعلمياً يمكن حصر شكل التطور النهائي لهذه المرحلة في الدول الناهضة بثلاثة مسارات أساسية يفعل الديالكتيك فعله بينها دون الديناميك، بمعنى أنها مفتوحة على احتمالات فرعية لا متناهية ضمن عام يحكمها وليس على شكل موحد جامد .

ويمكن تلخيص هذه المسارات بثلاثة مسارات يمكن توضيح ملامح كل منها كالآتي فأعتقد أن أولها هو العمل لتحويل الثورات الشعبية التي حصلت وتحصل إلى ثورات ليبرالية ملونة، بمعنى فصل المطلب الديمقراطي فيالتغيير عن المطالب الوطنية والاقتصادية، وصولاً في النهاية إلى دولة «مدنية» تحكمها شعارات ليبرالية عامة كالحریات ودولة المؤسسات والمواطنة والديمقراطية الليبرالية-التي أشرنا إلى أزماتها فيمقالة سابقة – وهو الشكل الذي من المتوقع أن تنادي به مجموعة من القوى العلمانية الليبرالية باختلاف ألوانها، وهو شكل من المتوقع أن يحظى بدعم كبير من القوى المهيمنة عالمياً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وإن كنت أجزم أن هذا الشكل لا يمثل الشكل الأفضل بالنسبة إليها –أقصد الدول المهيمنة- فهي ستسعى للبحث عن بديل يكون على شاكلة إعادة إنتاج للأنظمة السابقة بشموليتها وتغييبها للمشاركة الشعبية لأن المطلوب بالنسبة

إليها تحييد الرأي العام عن صناعة القرار، لأنها تعرف تماماً أن الحس الشعبي العام في منطقتنا معاد تماماً لسياساتها في المنطقة والعالم، لذا فإنه ورغم إعتلال شكل هذه الدولة، كونها لا تحتوي على برنامج اقتصادي وطني، لكنها تفتح الباب أمام مشاركة جماهيرية معينة من الممكن لها أن تعيد تحويل المسار نحو مقاربة جديدة أكثر وطنية «بمعنى الالتزام مبدئي بقضايا المنطقة» وأكثر تحقيقاً للعدالة اقتصاديا بحيث كونها تحتوي على برنامج اقتصادي موجه، ولذا فحتى هذا الشكل الليبرالي لا أعتقد بأنه يمثل النموذج الأفضل من وجهة نظر الغرب.

أما عن الشكل الثاني والذي من المتوقع أن يكون اليسار الجذري مع مجموعة من القوى الوطنية واليسار القومي هم حملة لوائه، فهو شكل الدولة الديمقراطية الاجتماعية الوطنية، بمعنى دولة تحتوي في بنيتها على إصلاحات ديمقراطية أساسية تتعلق بالحریات العامة والمساواة أمام القانون، ولكنها تحتويها كمهمات أساسية موجبة ضمن رؤية عمومية وطرح شمولي أعم، يمتلك مقاربة أساسية ديمقراطية وطنية اقتصادية اجتماعية، أي أنها وإن كانت تحتوي على مخرجات الدولة الليبرالية كاملة فإنها تتخطى شكله المعتل وتقدمه كمهمات ضمن أطر ثورة التحرر الوطني الديمقراطي وليس كبنية بحد ذاتها، وهذا الشكل للدولة ورغم أنه يتواءم تماماً مع المزاج الشعبي –وأكد أجزم بأنه الوحيد القادر على تحقيق التقدم المنشود- لكن مع ذلك، فمن المتوقع أن يعاني صعوبات جمّة بينما هو يسعى لترسيخ جملة مفاهيمه على أرض الواقع، تتأتى الصعوبات أولاً من كونه الشكل الوحيد الذي يمثل شيطاناً بالنسبة للقوى المهيمنة والإمبريالية العالمية، فهو كفيل بإخراج الدول الناهضة حديثاً تماماً من عباءة السيطرة الإمبريالية المهيمنة على مقدرات هذه الدول ونقلها نحو اقتصاد وطني قوي ومتين، وكذلك فالصعوبات ستخلق من حيث أن العديد من النخب البورجوازية التقليدية في المجتمع ستسعى لشيطننة هذا الطرح وعزله عن الجماهير بأي وسيلة، وكذلك التحالف مع الشياطين ضد حملته، فهذا الشكل للدولة هو الوحيد الكفيل بتقليص صلاحياتها وامتيازاتها التي حصلت عليها في ظل الأنظمة السابقة.

يلاحظ أنه ومن خلال الطرحين السابقين فإن من الواضح أن لا مكان للإسلاميين أبداً، فهل يمكن الحديث عن الدولة الدينية –التي تشكل صميم قناعاتهم حتى لو ادعوا رغبتهم بالدولة المدنية- التقليدية ضمن الأفاق المفتوحة أمام تطور هذه الدول؟ لعل البعض يرى أن هذا التغييب المفاجئ للإسلاميين يتعارض مع حجمهم على الساحة العربية أو للتصحيح مع ما يظهره الإعلام من حجم لهم على الساحة، ولكن وللحقيقة فإن الإسلاميين مهما حاولوا الظهور بقناع ديمقراطي إلا أنهم

بمجملهم غير معنيين أيديولوجياً بتحقيق الدولة الديمقراطية ودولة الحريات العامة، لا كمشروع مستقل ليبرالي، ولا كمهمات

ضمن ثورة وطنية ديمقراطية أشمل، فإذا ما الخيار أمامهم؟ يبقى الخيار الوحيد المتاح أمام الإسلاميين هنا هو ما يمكن تصنيفه بأنه الشكل الثالث المحتمل لأفاق التطور المفتوحة أمام التغيير في هذه الدول، ألا وهو تحقيق تحالف تاريخي مع القوى الكبرى المهيمنة عالمياً، ويقوم العسكر برعاية هذا التحالف الذي يدعم الإسلاميين بغية تحقيق هدفهم في الوصول إلى السلطة، كذلك يعمل الإسلاميون بعدها على إعادة إنتاج النظام السابق بقمعه وفسطاره، ولكن ضمن حجج دينية وتغييب الشارع تماماً بحجج الحق الإلهي، وفي المقابل يتعهد الإسلاميون تماماً بالتغاضي عن تحقيق أي من المهمات الوطنية، ويتعهدون كذلك بلبرلة الاقتصاد بمعنى تركه عرضة لنهب الشركات الكبرى، أو بالأحرى نهب ما تبقى منه، وهذا كفيل بتحقيق مصلحة الطرفين، الإسلاميون تتحقق مصالحهم بوصولهم إلى السلطة، والقوى المهيمنة تحقق مصالحها باستمرار نهبها للاقتصاديات الوطنية وسيطرتها على مقدراتها، وهذا الشكل للدولة هو ما أكاد أؤكد بأن العسكر المدعومين من أميركا تحديداً سيحاولون فرضه على الأرض بشتى الوسائل، فهو الوحيد الذي يضمن تغييب المشاركة الشعبية في صناعة القرار –القمع هنا بحجة حق إلهي- وكذلك فهو ينقل الصراع الأساسي من صراع وطني وطبقي إلى صراع ديني تماماً ..

هذا الشكل إذا ما تم فهو ما يمكن أن يطلق عليه اسم صفقة العصر بين الإسلاميين والعسكر من جهة، والإمبريالية العالمية من جهة ثانية، وأعتقد أن الدور التركي يأتي هنا كوسيط لإتمام هذه الصفقة، فتركيا تمثل النموذج المطلوب تعيمه إقليمياً، الإسلاميون نقلوا مركز ثقل حديثهم في التجارب من التجربة الماليزية التي ما انكفؤوا يرددونها في الفترة السابقة –رغم أنها دولة سياحة جنسية عالمية- إلى التجربة التركية التي يهللون فرحاً عند ذكرها اليوم، وتركيا كما نعلم، عضو أصيل ومخلف تماماً في حلف الناتو الإمبريالي، ولكن ومع ذلك فهي استطاعت في فترة وجيزة أن تكسب تعاطفاً شعبياً بحج دينية وبماكينة إعلامية تدعي الاهتمام بقضايا المنطقة المحفة.

وبناء على هذا فأعتقد أن شكل التطور اللاحق يعتمد من جهة على قدرة التيارات الإسلامية لتقديم برامج منزوعة الوطنية أو التوجه الاقتصادي لكي تنجح في صفقتها مع الأميران، كذلك مليئة بالأسلمة والدعوية والتعبوية لتسكت الشارع وتلهيه بصراع ديني، أو على قدرة القوى الأخرى على صياغة برامج تستطيع أن تحشد للناس ضد إعادة إنتاج الأنظمة القديمة من جهة أخرى.

quevara_shadow@hotmail.com

لقطة من داخل

«القنية»..

خروي هذه القصة الواقعية باللغة الفصحى.. مع إسقاط الشتائم والكلمات النابية..

يقف أحد المعتقلين الشباب على خلفية الاحتجاجات أمام محقق محاولاً استحضار كل ما يخترنه من جرأة وثبات..

يسأله المحقق: «ما الذي دفعك للتظاهر؟ يجيبه المعتقل: «لم أكن ماشياً في المظاهرة.. كنت أعبر بالقرب من المتظاهرين مصادفة، فحسبني «الشباب» متظاهراً واعتقلوني».. «مصادفة.. ها «يجب المحقق، ويخرج ألبوم صور، ويرى المعتقل صورته بين المتظاهرين وهو يهتف مزمجرأ.. «وهذه صورة من؟»..

يسكت الشاب ويطلق.. فيكمل المحقق هجومه: «لماذا كنت تهتف بإسقاط النظام؟؟ ما الذي لا يعجبك في النظام؟».. يستجمع المعتقل الشاب أنفاسه ويؤكد للمحقق: «لم أهتف بإسقاط النظام، بل كنت أطالب بالحرية فقط... «آه.. بالحرية فقط».. ثم يفتح جوالاً أمامه على الطاولة، ويشغل مقطع فيديو ويضعه أمام عيني الشاب ويسأله: «ومن هذا الذي يهتف بإسقاط النظام محمولاً على الأكثاف؟» يجيب الشاب بإس: «أنا.. سيدي»... يتابع المحقق: «ومن هذا الذي يحمله على كتفيه؟» ينظر الشاب إلى الرجل في الصورة والمحقق الذي أمامه فيصاب بالذهول، ويجب بنفس مضاجئ خال من الاستسلام: «هذا أنت سيدي.. لكن الحقيقة كانت الجلسة مريحة»!!!! يستشيط المحقق غضباً...و...و...والتتمة تعرفونها.

٤٤

الأزمة الرأسمالية العالمية المتفاقمة.. والمناورات اليائسة!

يدفع هذه الدول إلى دفع عجلة النمو والإنتاج، لأن ذلك يتطلب تغيير بنية التوزيع، وتتم العملية بالعكس. الدين الممتراكم، يعالج بدين أكبر، وفوائد أعلى، والدولة المتورطة، ستوظف هيمنتها لمنع الانهيار، سواء عن طريق إعادة التوزيع لمصلحة الأغنياء، وهو ما يظهر من خطط التقشف، أو عن طريق الحرب، استخدام الهيمنة العسكرية، وهو ما بدأت معالم ظهوره استباقا في أفغانستان والعراق، ولم يستطع أن يقدم حلا ناجعا، أو يجنب هذه الدولة الأزمة، وهو ما يستكمل اتباعه في ليبيا وغيرها ..

ولكن إلى متى؟

هل تستطيع هذه الدول الاستمرار بشكل دائم في حماية الفائض الاحتكاري، وخلق وسائل لامتناصه وحمايته من الانكشاف، كان تنهار أسواق الأوراق المالية، نتيجة حالات الامتناع عن السداد، أو أن تعلن إحدى الدول إفلاسها، أو أن تنقلص قيمة الدولار المتضخمة عالمياً نتيجة كل ما سبق..

لن تستطيع هذه المنظومة أن تحل الأزمة الحالية بالسياسات المتبعة، أي بدفع الأزمة إلى الأمام، عن طريق الاستدانة أو الحرب، فالانهيارات لا بد أن تحصل إن عاجلا أم آجلا، طالما يتم تجاهل جذر المشكلة، وهو توليد النمو الاقتصادي الحقيقي، والذي لا يمكن أن يتم، حتى لو تغيرت القوى العالمية أو تعددت الأقطاب، إلا بتوسيع دائرة الاستهلاك، وهو ما يتطلب في ظل مستوى التمركز الرأسمالي العالي المستوى، إعادة توزيع الثروة بين الأرباح العالمية والعاملين بأجر، بين دول الشمال ودول الجنوب، وحتى بين المراكز الرأسمالية، التمركز الذي ينتج بشكل تلقائي عن آليات النظام الرأسمالي، سيعيد تشكيل الأزمة، وتضييق الاستهلاك، وهو ما سيضع تغيير بنية النظام الأساسي، أي تغيير طبيعة الملكية الرأسمالية الاحتكارية، على طاولة البحث الفكري والنظري والعلمي، بعد أن ظن الكثيرون بأنها أصبحت من المسلمات. ■■



بالغزو العسكري، وبالحرب التي تمثل محركا للاقتصاد العسكري، ولتجارة العنف، وبالمقابل الإنتاج العسكري قطاع صناعي يمتص الفائض العالمي، ويتم فيه أوسع كثيف تكنولوجي، ويولد أرباحاً خيالية، وتستطيع منظومة الفوضى العالمية أن تولد سوقا واسعة وطلبا كبيرا لا ينتهي على المنتج العسكري.

وتتيح قدرة الدولة على سن التشريعات ضمانة إضافية للاستثمار الواسع في الديون الحكومية، وبقائنها على عرش أليات امتصاص الربح الاحتكاري، القوانين التي تتيح تحويل الأموال المباشر عند الحاجة من المنتجين والمستهلكين الصغار، إلى أصحاب الثروات والدائنين، وهو ما يتمثل بضغط الإنفاق الاجتماعي أو فرض الضرائب على الشرائع الصغرى والعاملين بأجر، لحل أزمة الديون..

الإنفاق الحكومي بشقيه، على الدين، وعلى العسكرية، عملية متكاملة توضع مدى ارتباط منهجية السياسة الاقتصادية العالمية بالمنظومة الرأسمالية الاحتكارية، وبمصلحتها، وبأزماتها، وهو ما تظهره المرحلة الحالية، فالدين الكبير لن

الدولة الرأسمالية والدين الحكومي

تقوم الدولة الرأسمالية الصناعية حديثاً بدور المنظم والضابط لأليات امتصاص الفائض، والأدوات متعددة أهمها الإنفاق الحكومي. إلا أن هذا الإنفاق أصبح يأخذ طابعا متناسبا مع وزن القوى الاحتكارية، ومتماشيا بالتالي مع مصالحها بلا مراوغة، فإنفاق الدولة الرئيسي يتم على الديون الحكومية وفوائدها، حيث تعوم السندات الحكومية في الأسواق المالية العالمية، وتعد المكان الأكثر أماناً وضمانة لأهم المؤسسات المالية، الشركات العالمية والمستثمرين، حيث تأتي الموثوقية العالية بهذه الأوراق من هيمنة الدولة الرأسمالية وأدوات سيطرتها المباشرة والواسعة.. بالإضافة للدين الحكومي، توظف الدولة الرأسمالية أموالا واسعة في دعم وحماية شركات السلاح العالمية، وتعد مبالغ الإنفاق العسكري الأرقام الأكبر في الإنفاق الحكومي لأغلب دول العالم المتقدم، العسكرية كالية أيضا لتوجيه الإنفاق الحكومي نحو امتصاص الفائض، تحقق إضافة لذلك ضمانة لوضع الدولة المالي، فالهيمنة العسكرية تتيح إمكانية النهب المباشر للموارد

الفائض كأموال مستثمرة في الإنتاج، يقلل من ربحيتها، وتحديدأ مع عدم إمكانية توسيع الاستهلاك، ومن هنا ينتج النمو الضعيف كمنهجية حتمية للحفاظ على الربح الأقصى. المؤسسات الرئيسة في المنظومة العالمية وهي شركات الإنتاج الاقتصادي الكبرى، المولدة الرئيسية للثروة العالمية، المكان الذي تخلق فيه القيمة المضافة على مستوى العالم، محكومة بمستوى من الإنتاج يجب أن يراعي إمكانيات الاستهلاك العالمي، أي محدودة بمستوى توزيع الثروة عالمياً، وهو ما يجعل التوسع العالمي في هذه القطاعات ضئيلاً على مستوى رؤوس الأموال العالمية، إذا ما قيس بالتوسع الكبير في الأموال المستثمرة في مجالات أخرى، دورتها الاقتصادية أسرع ومعزولة نسبيا عن شروط الاستهلاك، وهي القطاعات المالية، وما تولد عنها من منظومة الأسواق المالية العالمية، وتطورت أدواتها بشكل واسع نظرا لاتباعها كالية هامة لتدوير الفائض الربحي الاحتكاري، وإخراجه من الدورة الاقتصادية الحقيقية، مع تحقيق فوائد ربعية تضخمية.

◀ **عشتار محمود**

تدخل الأزمة الاقتصادية العالمية مرحلة جديدة.. ظاهرها أننا أمام دول صناعية اقتصادية كبرى مهددة بالإفلاس، وديون متراكمة..

ثمة أسئلة بسيطة يمكن طرحها هنا.. لماذا أغنى دول العالم حكوماتها مدنية بمبالغ ضخمة، واقتصادياتها تنمو بمعدلات بطيئة جداً.. من أين كل أموال الدين، ولماذا لا تدخل ببساطة في الإنتاج الاقتصادي، هل من المنطقي أن تعالج الديون بديون إضافية؟؟ لماذا تنال خطط التقشف من أموال العاملين بأجر والمستهلكين؟؟

ما هذا العبث الذي يعصى على الفهم في هذه المنظومة العالمية، لماذا الولايات المتحدة أغنى دول العالم، وقادرة على شن حروب ضخمة، ولديها أعظم عتاد عسكري، وهي دائئة بمبالغ أضخم من ناتجها الإجمالي وغير قادرة على زيادة إنتاجها بأكثر من معدل وسطي ٣ ٪. سنبداً بالإجابة بالبحث عن مسببات الدين، وبالتالي عن طرق الخروج منه؟..

ما الحاجة إلى الدين؟

تعاني المنظومة الاقتصادية العالمية من معضلة حقيقية تتلخص بسبل تصريف الفائض، فائض الربح الاحتكاري العالمي، الذي ينتجه شكل الإنتاج العالمي حاليا القائم على أعلى مستويات التمركز الرأسمالي من جهة والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقسيم الدولي للعمل، بالتجارة الدولية غير المتكافئة، بالتفاوت الكبير في الدخل والثروة بين دول العالم من جهة، وبين الطبقات الاجتماعية داخل الدول من جهة أخرى..

النمو الضعيف

لماذا يتوجب امتصاص الفائض؟ لأن ضخ هذا

شركة الأسمدة.. صفقات فساد بالمليارات... أبطالها وزراء ومدراء عامّون

◀ نزار عادلة

لم يستطع أي وزير أو مدير، أو أية جهة وصائية، أن تشخص بوضوح وصراحة واقع الإدارات في القطاع العام الصناعي تحديداً، كما أن جميع الوزراء الذين تواكبوا على وزارة الصناعة خلال العقود الماضية كانوا يتحدثون عن قصور إداري، وعن فساد، وعن ترهل، وعن محسوبيات وتجاوزات ومخالفات، وقد كانوا يعرفون أوجه الفساد، وبعضهم كان شريكاً، والبعض الآخر لا يملك الجرأة للإشارة إليه، وشكوى الإدارات الدائم من القوانين التي تقيد صلاحياتهم في المناقصات والعقود، والتصدير والاستيراد.

ضباب

أمام هذا الواقع الإداري، وعجز الوزراء عن اتخاذ قرار التعيين، أو الصرف من الخدمة، أو المحاسبة... استشرى الفساد، وفي خطوة للهروب إلى الأمام، استقدم وزير الصناعة السابق أكثر من جهة أوروبية، ويابانية، وإيرانية لتشخيص واقع الإدارة في سورية، وخرجت هذه الجهات بتوصية واحدة مفادها «في سورية صفق إداري في جميع المواقع الإنتاجية».

قبل أربع سنوات جرى اجتماع بين وزير الصناعة ومدراء الغزل والنسيج، وتحدث أحد المدراء عن أرباح حققتها الشركة التي يديرها، فرد عليه مدير آخر: «طالما هذه هي أرباحك، فلماذا لا تدفع الديون المستحقة لنا؟»، وجرّت ملاسنة، ووصلت إلى الضرب بالكراسي، وكان الوزير يبتسم، ويقول: «هذا هو مستوى مدراء الشركات».

أين المشكلة؟!

المشكلة تتعلق بما كان محرماً أن يقوله الوزير أو أية جهة وصائية أخرى، فالإصلاح السياسي أولاً قبل الإداري أو الاقتصادي، بينما الجميع يتحدثون الآن عن ذلك علناً، لأن الآلية المتبعة في تعيين الإدارات منذ عقود أربعة هي التي أدت إلى الفساد، وإلى نهب القطاع العام، وإلى الترهل واللامبالاة.

هذا الأمر ينطبق على القطاعات الأخرى كافة، في كل المؤسسات والوزارات الإنتاجية والخدمية و«غيرها»، حيث يرشح المدير من شعبة الحزب، أو فرع الحزب، أو من جهات أمنية من خلال علاقاته الخاصة، ولا يحق للوزير أن يعترض أو يحاسب، وما ينطبق على المدراء ينطبق على الوزراء أيضاً، وكما انغمس مدراء في الفساد، انغمس الوزراء أيضاً، لتصبح سلسلة مترابطة!.

الجهاز المركزي للرقابة المالية، والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، يحاسبان المدراء على مكافأة لعامل منتج قيمتها ألف ل.س، أو على هدر في القرطاسية، ولا تستطيع الاقتراب من الفساد



الكبير، وإذا اقتربت ترمى تقاريرها في الأدراج، والجهات الأمنية تحاسب العمال إذا تحدث أحدهم عن خلل ما في المؤسسة لأنه يسيء للاقتصاد الوطني، وانطلاقاً من هذا الواقع تشكلت مافيا لنهب الاقتصاد الوطني من خلال القطاع العام بشكل علني ومكشوف..

الوقائع تتحدث

تم الاتفاق بين مؤسسة الصناعات الكيماوية وشركة الأسمدة من جهة، وشركة «لاسكو» اللبنانية على توريد وتركيب وتشغيل معمل متكامل لإنتاج الزجاج المسطح بطريقة التعويم «فلوت»، على أن تلتزم شركة الأسمدة بتسليم «لاسكو» أسمدة من نوع يوريا، وسوبر فوسفات الثلاثي، بقيمة إجمالية تقدر بـ٢٢,٤٧٣ مليون يورو،

والمعادل لنسبة ٥٠/٪ من قيمة التوريدات الخارجية المبنية بالاعتماد المستندي المحدد في المادة/٩ من العقد .

ووفق محضر الاتفاق في المادة الثالثة يتم تسليم الأسمدة إلى شركة لاسكو بناء على كتاب صادر عن المصرف التجاري السوري، ويتم الاتفاق بين شركة الأسمدة والشركة اللبنانية على البرنامج الزمني للاستمرار والأسعار بما ينسجم مع شروط العقد والاعتماد المستندي، وتقوم مؤسسة الكيمايائية بتسديد قيمة الأسمدة المسلمة إلى شركة لاسكو إلى شركة الأسمدة على النحو التالي:

دفعة نقدية بقيمة /١٥٠/ مليون ل.س تسدد عند بدء تسليم شركة لاسكو أول دفعة أسمدة.

دفعة نقدية لا تقل عن /٧٠٠/ مليون ل.س تسدد في بداية عام ٢٠١١ بعد تحديد الفوائض الاقتصادية في الشركات التابعة.

أبطال هذه الصفقة المشبوهة كل من وزير الصناعة السابق، مدير المؤسسة، المدير المالي في المؤسسة،

مدير عام، الزجاج، مدير شركة الأسمدة..وألزمت شركة الأسمدة بتسديد مبلغ مليار وخمسمائة وعشرون مليون ل.س على شكل سمداد إلى شركة «لاسكو» اللبنانية تسديداً لثمن نصف معمل زجاج دمشق.

هذه الأسمدة قدر سعرها للشركة اللبنانية أقل من سعر المصرف الزراعي وأقل أيضاً من المبيع للقطاع الخاص، والنتائج: خسارة الشركة الأسمدة/٦٠٠/ مليون ل.س، والمثير أيضاً أن خط الزجاج صيني، ولم يتم إنشاؤه حتى الآن.

جاء في محضر اجتماع عقد في الشركة مع ممثل الشركة اللبنانية وتمت الموافقة عليه من اللجنة الإدارية في شركة الأسمدة بيع كمية /١٠٠/ ألف طن أسمدة على مرحلتين وفق الكميات والأسعار التالية:

المرحلة الأولى: كمية /٢٥/ ألف طن سمداد يوريا بسعر /١١٠٠٠/ ل.س للطن، علماً أن سعر الكلفة على الشركة /١٢,٢١٣/ ألف ل.س للطن، وكمية /١٠/ آلاف طن TSP بسعر /١٤/ ألف ل.س الكلفة /١٦,٥٩١/ ل.س

المرحلة الثانية: كمية /٤٥/ ألف طن سمداد يوريا بسعر /١١,٥٠/، وكلفة سمداد السوبر /١٢٤,١٣/ ألف ل.س للطن.

وكانت الشركة تباع اليوريا للمصرف بـ/١٣,٥/ ألف ل.س للطن وللقطاع الخاص بـ/١٥/ ألف ل.س وبيع للشركة اللبنانية اليوريا بـ/١١,٥/ ألف ل.س علماً أن السوبر أغلى أنواع السمداد . فلماذا نسمي هذه الصفقة المشبوهة؟! ولماذا لم تتم مسائلة أحد من أبطال هذه الصفقة؟!

فساد آخر

أجبرت شركة الأسمدة على إفراض معمل زجاج دمشق بمبلغ /٨٠٠/ مليون ل.س في بداية عام

٢٠٠٨، وحتى تاريخه لم يسدد هذا المبلغ، وبين سيدي العقد رقم /١١٣/ تاريخ ٢٠٠٨ بين الشركة العامة للأسمدة من جهة ومكتب الليث للتجارة والنقل في العراق، يلتزم المكتب بتوريد مائة ألف طن من مادة الكبريت الخام بسعر /٣٩٠/ يورو للطن الواحد، واتفق على المواصفات، وقيمة العقد بالكامل /٣٩/ مليون يورو، وعقد آخر رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٩ بين شركة الأسمدة وشركة شياركو تلتزم الأخيرة بتوريد كمية /١٠٠/ ألف طن متري من مادة الكبريت المحبب، وقد اتفق على المواصفات بالعقد والقيمة الإجمالية للعقد تبلغ /١٢,٥٠/ مليون يورو على أساس سعر الطن الواحد /١٢٥/ يورو.

وعقد آخر رقم/٧٠/ لعام ٢٠١٠ بين شركة الأسمدة وشركة المتين المساهمة المغفلة في حمص، وبهذا العقد يلتزم المتعهد بتسليم الشركة كمية/١٣,٥٠٠/ مليون كيس بولي برويلين، وتراوحت أسعار الأكياس بين /١٠- ١٥.٥- ١٥,٤٠- /١٦ ل.س..

المثير هنا أنه تم رفض /٢٢/ ألف طن من العقد الموقع مع مكتب الليث، لأنها مخالفة كلياً للمواصفات، وتم رفع دعوى قضائية من جانب شركة الأسمدة، ووضعت هذه الكمية في العراء مما أدى إلى تلوث نهر العاصي البحيرة والمياه الجوفية، وماتزال الدعوى قائمة على كمية /٢٢/ ألف طن من أصل كمية العقد، وتم قبول بقيمة الكمية علماً تم رفضها أيضاً من اللجنة الفنية ولكن المدير العام وحده وبمفرده وافق عليها .

سعر الطن /٢٩٠/ يورو والعقد /٥٥٠/ دولار والسعر وفق النشرة العالمية وبالفتره نفسها ١-١٦/١٠/٢٠٠٨-١٤٩.٢٠٢ دولار.

السعر ثلاثة أضعاف السعر العالمي، وتم قطع الانترنت لعدم معرفة السعر، وقيمة العقد ٢,٨ مليار ليرة، وتسبب هذا الكبريت بوقف معمل TSP بسبب الشوائب الموجودة في العقد شرط أن تكون نقاوة الكبريت ٩٨-١٠٠٪، وتم قبول نقاوة /٩٢٪/ من المدير العام والمدير التجاري، وهذه مخالفة للمواصفات، وبسبب ذلك تعطل معمل TSP، وتوقف عن العمل كلياً، علماً أنه وقبل خمسة أشهر أجريت صيانة، والخسارة مئات الملايين لإصلاح المعمل.

والسؤال: ما هي حاجة الشركة إلى هذا الكبريت؟! وهل المهم توقيع العقود والسمسرة لأن الكبريت مرمي في العراء!!.

هكذا دمرت أكبر شركة إستراتيجية في سورية، ونهبت بالمليارات منذ تأسيسها قبل أكثر من ثلاثة عقود، وفضائح وملفات الفساد في الأسمدة متنوعة بتتبع طموحات العابثين بمقدراتها منذ تأسيسها وحتى تاريخه، وفي مقدمة العابثين بها إدارات ووزارات وأجهزة رقابة ظهرت تقاريرها، وحفظت لقاء رشاوى، وتهديدات وضغوطات، و«لدينا وثائق تدين عشرات المدراء في هذه الشركة».

■ ■

يحدث في

شركة الأسمدة

وقعت الشركة العامة للأسمدة عقداً مع شركة خاصة لبناء مستودع بقيمة /٢٨/ مليون ليرة، بينما الكلفة الأساسية هي ٨ ملايين فقط..

استأجرت الشركة باصات بمبلغ /٧٠/ مليون ل.س سنوياً، وتدفع للآلية /٥/ آلاف ل.س يومياً.

في الشركة أكثر من /١٠٠/ شخصية فاسدة، والجميع يغطون على بعضهم، ومدير المؤسسة يطلب منهم أن يكونوا بدأً واحدة.

أعطيت مبردات الحرارة منذ ثلاث سنوات لمتعهد بقيمة /٣,٣٠٠/ مليون، ولم تنفذ ..

في بداية أحداث حمص كسر الزجاج الأمامي لأحد باصات الشركة، ولم تقم الشركة بتركيب زجاج بديل، واستأجرت باصاً بديلاً بخمسة آلاف يومياً ..

شراء رافعه شوكية TCM حمولة /١٢/ طن وفق دفتر شروط فنية معد من الشركة لا يتضمن حركة الأصابع هيدروليكية، وبعد أن طلبت شعبة المعدات في الشركة تعديل حركة الأصابع إلى حركة هيدروليكية، لعلاقتها بالحمولة وتوازن الرافعة، جاء رفض رئيس القسم بحجة الكلفة المادية، وبعد تغيير رئيس القسم تم التعديل.

استخدام أساليب ملتوية من أجل استئجار آليات، حيث تم توقيف تركس فولفو بحجة العطل في الجسر الخلفي للدواليب، رغم نفي شعبة المعدات الهندسية ذلك..

إخفاء مذكرة لصهريج سكانيا رقم /٩٣٤٤١١/ من المدير الفني كانت معدة لإجراء عمرة محرك شاملة..

توقف مخرطة مبرمجة جديدة منذ أشهر في المشغل الميكانيكي بسبب نفاذ البطارية، وتم إهمال المخرطة مدة طويلة، على الرغم من مردودها الذي لا يقل عن /٢٠٠/ ألف ل.س شهرياً.

تعيين بعض المدراء الذين أقيلا من مواقفهم سابقاً لأسباب تمس النزاهة، وتم تعيينهم الآن بالواسطة والمحسوبيات عن طريق بعض المفاتيح، في حين تم عزل مدراء مشهود لهم بالنزاهة.

■ ■

السنوات السابقة حفلت بتفريط السياسات بملكية الشعب..

المفرطون خالفوا الدستور وانتهكوا حق ملكية الشعب ولم يحاسبهم أحد!

التمديد عقود الاستغلال لهذه الشركات لعشر سنوات قادمة، بدءاً بشركة توتال الفرنسية، وصولاً إلى شركة شل الهولندية . والشركة السورية للنفط تستخرج ١٩٦ ألف برميل يومياً، بينما يقدر إنتاجنا من النفط بنحو ٢٨٠ ألف برميل يومياً، وهذا يعني أن نصف الإنتاج النفطلي تستخرجه الشركات الخاصة، والتي تأخذ ما يقارب ٩٠ ألف برميل من الإنتاج النفطلي لها، بينما يستورد السوريون حاجتهم من النفط من الأسواق العالمية، فدخل هذه الشركات الاحتكارات الكبرى إلى نفطنا السوري هو الذي جعل التراجع يصيب صادراتنا النفطية وليس تراجع الإنتاج فقط..

تصفية القطاع العام

بيع وتصفية العديد من مصانع ومؤسسات القطاع العام، هو حلقة من حلقات الهجوم على مكتسبات الشعب السوري، فمنذ العام ٢٠٠٨ خرجت قائمة سوداء بأسماء ١٤ شركة في القطاع العام الصناعي، والمطلوب بيع هذه الشركات والتخلص منها لكونها خاسرة، وهي غير قابلة للحياة، لأن الإدارة الاقتصادية لم تشأ تكليف نفسها بتقديم الدعم لهذه الشركات، وهذه قائمة مبدئية قابلة للزيادة، وبالفعل تم بيع العديد من هذه الشركات الصناعية، ورحلت عمالها، وتم بيعها لمستثمرين لاستثمارها في المجال السياحي، وبناء المنشآت السياحية على حساب الوطن والبلد أيضاً ..

إذاً، حلقات التفريط بمكتسبات الشعب ليست بالقليلة، وكانت هي المنهج الذي اتبعته الإدارة الاقتصادية في السنوات السابقة، غير أنه بمخالفتها لنصوص الدستور السوري، وهذا يتطلب اليوم محاكمة هذه الإدارة لمخالفتها الدستور أولاً، ولتفريطها بملكية الشعب ثانياً ..

■ ■

وفي البحر أيضاً!

وبالبحر لم يسلم من الخصخصة، حيث تم بيع الشط والواجهة البحرية بمدينة طرطوس لشركة جوناذا، وغيرها من الشركات الخاصة، فالبحر بمجمله بات تحت سيف الاستثمار، لتغيب الشواطئ المفتوحة المجانية المتاحة للسياحة الشعبية المجانية في مختلف المناطق الشاطئية لكل السوريين، لتحل مكانها شركات تقبض على دخل بحرنا بالعملة الصعبة، مما حرم غالبية السوريين من أهم معالم سياحتهم الداخلية، ليصبح المستثمر مستفيداً أكبر على حساب ملكية الشعب..

وتسارعت وتيرة الخصخصة لتصل إلى قطاع الكهرباء والماء، حيث بدأت بالفعل أولى الشركات الخاصة الاستثمار في قطاع الكهرباء في سورية، وهي شركة شام القابضة، كما سمح للقطاع الخاص الاستثمار في قطاعات كانت محصورة في الحكومة كالبنوك وشركات الطيران والتأمين والاتصالات والنقل الداخلي والجامعات وسواها من المجالات الحيوية في بلدنا ..

وللنفط حكاية أخرى

وصلت يد التفريط حتى إلى الثروة النفطية، والتي هي ملك للشعب السوري، حيث استقدمت الحكومات المتعاقبة الشركات الأجنبية مشجعة ومحفزة إياها على الاستثمار في قطاعا النفط، والتي تأخذ «على البارد المريح» ٥,٤٧٪ مما تستخرجه من النفط الخام في أراضيها، لتنف الشركات النفطية العامة متفرجة عليها وهي تنهب مقدراتنا وثرواتنا ..

وقد أظهرت نتائج تقرير رصد تنوُّع المشاريع الاستثمارية الأجنبية في سورية أن قطاع النفط احتل المرتبة الأولى من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي، إذ وصلت أعداد الشركات الأجنبية العاملة في سورية إلى أكثر من ٦٠٠ شركة في عام واحد بعد أن كانت أقل من (١٠٠) شركة في عام ٢٠٠٥ .. ووزارة النفط تقرر

ندوة للتضامن السوري- التركي في أنقرة



بدعوة من مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لحزب العمال التركي شارك وفد سوري غير رسمي بالندوة العلمية التي أقامها المركز المذكور تحت عنوان «التضامن بين الشعبين السوري والتركي» شارك فيها عن الجانب التركي مجموعة من الأكاديميين وممثلين عن الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات الشعبية ووسائل الإعلام، وعن الجانب السوري كل من الدكتور ميخائيل عوض والدكتور بسام أبو عبد الله، والإعلامية صفاء محمد، والرفيق حمزة منذر، ممثلاً للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وجريدة «قاسيون».

وبعد ثلاثة أيام من الجلسات والحوارات الجادة بين المشاركين في الندوة، واللقاءات الصحفية أعلن المشاركون في مؤتمر صحفي حضرته وسائل الإعلام التركية البيان الختامي لأعمال الندوة وهذا نصه:

البيان الختامي لندوة التضامن السوري-التركي

جرت في فندق «بيزنس بارك أوتل» في أنقرة بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١١ فعاليات ندوة علمية بعنوان (التضامن بين الشعبين السوري- التركي) والتي نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لحزب العمال التركي.

المداخلة الرئيسية للرفيق حمزة منذر في ندوة أنقرة



أيها الحضور الكريم بداية لا بد من توجيه التحية والتقدير الكبيرين لحزب العمال التركي والمركز الاستراتيجي القومي التابع للحزب على تنظيم هذه الندوة بعنوان «التضامن بين تركيا وسورية»، والتي تحضرها أطراف سياسية وأكاديمية وإعلامية وشخصيات هامة متعددة من تركيا وسورية، ونحن نفهم أن جوهر عمل هذه الندوة هو التضامن بين الشعبين في سورية وتركيا، ليكون فاتحة عمل أوسع شعبيا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا بين شعوب هذا الشرق العظيم، من جنوب وشرق المتوسط إلى بحر قزوين.. لأن شعوب هذه المنطقة كلها مستهدفة بالتفتيت الديمغرافي والجغرافي، والعدوانية الإمبريالية- الأمريكية والصهيونية العالمية، والتي ازدادت منذ مطلع القرن أكثر من أي وقت مضى. وبالعودة إلى موضوع مداخلتي حول احتمالات التدخل العسكري ضد سورية وانعكاسات ذلك على سورية وتركيا، لا بد من التأكيد على جملة من الحقائق أهمها:

١ ـ الاستهداف العدواني الغربي ضد سورية ليس جديدا، فمذد سايكس بيكو لم تتوقف المؤامرات ضد سورية ودورها الإقليمي العميق لمخططات القوى الاستعمارية، قديمها وجديدها، وكانت سورية بفضل وعي شعبها وتاريخه الطويل الكفاحي تخرج من كل الأزمات التي واجهتها أقوى مما كانت. ٢ ـإن سورية اليوم هي جزء من المحيط الإقليمي الأوسع من أفغانستان إلى المتوسط، حيث تؤكد الأحداث أن شعوب هذه المنطقة تنهض للدفاع عن استقلالها واستقرارها ومصالحها. ٣ ـ تتعامل الإمبريالية والكيان الصهيوني مع كل بلدان المنطقة التي ذكرناها على أساس أنها مسرح عمليات استراتيجية وأحد، وليس مصادفة أن البنثاغون أنشأ قيادة عسكرية مركزية للسيطرة عليها إن أمكنهم ذلك، فهذه المنطقة منذ عمق التاريخ تمثل فضاء جغرافيا وسياسيا واحدا يستند في الجوهر إلى العوامل الاقتصادية والثقافية المشتركة. ٤ ـ في ظروف انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية منذ ٢٠٠٨، واستمرارها أفقيا وعموديا، ازداد الوزن النوعي لمنطقة شعوب الشرق العظيم بسبب النفط والغاز وخطوط نقلهما، لذلك أصبحت السيطرة على

تتاوتل الندوة مواضيع عديدة منها: العلاقات التركية السورية، النتائج العسكرية والسياسية لاحتمالات التدخل الخارجي ضد سورية وأثرها الخطير على المنطقة. كما جرى بحث الأحداث الجارية في سورية.

شارك في الندوة أعضاء هيئات تدريسية وممثلون عن الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية ووسائل الإعلام من سورية وتركيا وتقدموا بمجموعة من المحاضرات والمداخلات بما في ذلك حوارات جادة بين المشاركين.

قرر المشاركون إبلاغ الرأي العام ببيانهم الختامي الآتي:

لمواجهة العدوان الخارجي المرتقب، فهو في آن معا يعمل من خلال القوى الشريفة والنظيفة الموجودة في الحركة الشعبية وكذلك في النظام على سد جميع الثغرات الداخلية التي يمكن أن ينفذ منها العدو الخارجي، وهو ليس لديه سبيل إلى ذلك إلا من خلال الوصول إلى الإصلاح الجذري الشامل الذي يستطيع استئصال كل نقاط استئاد العدو الخارجي داخليا، وهو كذلك يدرك أن أية حرب ضد سورية ستكون لها تداعيات كبرى وخطيرة على كل دول المنطقة، بما فيها تركيا، وهنا نتفق مع تقييم الأشقاء في حزب العمال التركي في ورقة العمل المقدمة حول هذه الندوة «أن الحرص على وحدة الأراضي السورية هو كالحرص على وحدة أراضي تركيا، وأي دور لتركيا (التابعة للقيادة الأمريكية- الإسرائيلية) يهدف وحدة الأراضي السورية سيسرع عملية تفكيك وحدة أراضي وشعب تركيا بذاتها».

نحن نعمل على مواقف وتضامن الشعب التركي وقياداته الوطنية الحقيقية الذي يدرك خطورة تورط حكومة حزب العدالة والتنمية في أية مشاريع عدوانية ضد سورية بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هنا رفض الشعب السوري نصائح السيد أردوغان والرئيس عبد الله غول والسيد أوغلو لأنها جاءت في إطار واحد مع الحملة الخارجية المعادية ضد سورية، والتي قادتها واشنطن وباريس والأجهزة الإعلامية التي تدور في فلك الرأسمال المولوم.

لقد قرأ أبناء جيلنا، وكذلك الأجيال السورية الشابة، الكثير الكثير من أعمال الكتاب والشعراء الأتراك أمثال ناظم حكمت وعزيز نيسين وغيرهما، وقرأوا عن الشعب التركي وثقافته..
والآن أذكر أمامكم ما قاله الكاتب المسرحي السوري العظيم الراحل سعد الله ونوس، مع نهاية القرن العشرين ردا على فوكوياما: «نحن محكومون بالأمل، وما يحدث ليس نهاية التاريخ». ونحن اليوم في سورية أمام نهوض شعوب الشرق وترسيخ خيار المقاومة الشعبية الشاملة نقول: «إن ما يجري اليوم هو بداية التاريخ، ونحن محكومون بالنصر، لأن الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية إلى زوال، ولن ينفذهما كل ما يمتلكونهما من ترسانة عسكرية».

■ ■

الأراضي السورية.

لا يمكن أن تتم مواجهة التهديدات لشعبونا إلا من خلال المقاومة المشتركة ضد الامبريالية الأمريكية التي تتقهقر نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية ونتيجة الهزائم العسكرية التي تعرضت لها وهي الآن تعمل على تفتيت بلداننا على أسس أثنية ودينية وعلى التحريض وبث العداء بين دولنا ولهذا السبب وصل التضليل الإعلامي والأخبار الكاذبة التي تبثها وسائل الإعلام الممولة غريبا فيما يتعلق بالأحداث التي تجري في سورية إلى حالة يستحيل تصديقها.

إننا ندعو كافة أصدقائنا من وسائل الإعلام

أنطاكيا - خاص قاسيون

في الظاهر وحسب كلام العدالة والتنمية أنهم مع الشعب الفلسطيني، ولكنهم أعاقوا تقدم (ماوي مرمرة) إلى غزة وهذا العمل لا يقوم به إلا عدو الشعب الفلسطيني.

(العدالة والتنمية- أمريكا- الصهيونية..!!!)

العدالة والتنمية عدو للشرق الأوسط، وقد أظهر عداوته تلك مرة أخرى عندما اشترك مع الصهيونية في إعاقة تقدم سفن المعونة إلى غزة.

إن رجب طيب اردوغان يتحدث في كل مناسبة عن الشعب الفلسطيني والظلم الذي يتعرض له من«إسرائيل» وينتقد أعمال الصهيونية، ولكن بنفس الوقت يتصرف بخبث ويتعاون معهم.

تلقين العدالة والتنمية:

العدالة والتنمية تلقن (ماوي مرمرة): لا تذهبي... فلا تذهب. منذ شهور وهم يتحدثون عن علاقات تركيا و«إسرائيل» المهددة بالانفصال، ويقولون إن العدالة والتنمية لا يقدم (التنازل) لإسرائيل ولكن كل ذلك أوهام، لأن العلاقة (لم تنفصل) بل على العكس أصبح التواصل والتعاون أقوى من قبل. والتحالف مازال مستمرا، وقد ظهر وجههم الحقيقي عندما جهز أسطول الحرية الثاني ومنعوه من الذهاب إلى غزة.

نتذكر أسطول الحرية الأول في ٢١ أيار ٢٠١٠ كانت السفينة ماوي مرمرة هي الوحيدة التي اقتحمها الإسرائيليون وقتلوا ٩ أشخاص. وقد أصبحت هذه السفينة من ناحية رمزا للنضال ضد الحصار الإسرائيلي لغزة. ومن أجل هذا السبب رفضت الصهيونية والولايات المتحدة اشتراكها بالأسطول الثاني، وهنا أظهرت حكومة العدالة والتنمية أنها مازالت تتعاون مع إسرائيل وذلك عندما قال وزير الخارجية داوود اوغلو معترفا: «طلبت منا إسرائيل أن نمنع سفينة ماوي مرمرة من المغادرة (ونحن لا نستطيع فرض ذلك عليها) ولكننا (طالبنها بعدم الذهاب). إذا ماذا طلب من ماوي مرمرة؟ لا تغادري...! التلقين نجح.. السفينة لم تذهب ومن الواضح أن هذا المنع من الحكومة التي أخذت تعاليمها من أمريكا. ومقابل ماذا منعت التبرعات من المغادرة إلى غزة؟ أردوغان وحزب العدالة والتنمية يجب أن يعطوا أجوبة لهذه الأسئلة.

منذ شهور والحديث جار عن الأشخاص التسعة من الجمعية الأممية للتبرعات الإنسانية الذين تم قتلهم على سفينة ماوي مرمرة على أيدي الإسرائيليين، ومع ذلك وافقت هذه الجمعية على منع الحكومة لها من المغادرة إلى غزة وبهذا أمانت الشهداء التسعة،إن الذي لا يقاتل ضد الحكومة الفاشية التركية والأمريكية لا يمكنه المقاومة ضد الصهيونية وهذا ما نراه يتكرر.

وفي ١٢ تموز ٢٠١٠ منعت ألمانيا فعاليات الجمعية الأممية للتبرعات الإنسانية ولكن بعد عدة أيام أعادت السماح لها بممارسة بعض الفعاليات ومن الواضح أن ذلك كان مكافأة لها عن رضوخها بعدم الذهاب إلى غزة. وهذه الجمعية عليها أن تعرف أن جوائز الإمبريالية لم تتم أحدا أو تطوره فالتطور يكون بالتضامن مع غزة ومع كل الكوارث في العالم وبإبحار ماوي مرمرة.

العدالة والتنمية

لا يمكن أن يكون إلى جانب الشعب الفلسطيني؛

العدالة والتنمية-الصهيونية-أمريكا الامبريالية-تركيا الفاشية مجموعة واحدة وهي عدو لشعوب الشرق الأوسط وخاصة الشعب الفلسطيني وهذه المجموعة مسؤولة عن حصار غزة.

والأحزاب والنقابات والغرف المهنية والمنظمات الشعبية الموجودة في تركيا لزيارة سورية من أجل رؤية ما يجري بأعينهم ومن هنا نعلن عن أننا سنوفر كافة أنواع الدعم والمساعدة اللازمة من أجل تحقيق هذه الزيارة.

وإننا على إيمان كامل بأن كافة المؤامرات الامبريالية والصهيونية ستذهب أدراج الرياح من خلال نضالنا المشترك ومن خلال تعزيز التعاون والتضامن بين شعوب دولتنا ودول المنطقة.

إن اتحاد شعوب غرب آسيا ستشكله سورية وتركيا ودول المنطقة الأخرى على أساس احترام السيادة ووحدة التراب ورفض العدوان عليها ومنع التدخل بشؤونها الداخلية وتعزيز المساواة والمصالح المشتركة. إن هذا الاتحاد بين شعوب الشرق سيستخدم التغيير في موازين القوى لمصلحة الشعوب من أجل تطوير العالم وتقدم الإنسانية عبر مشاركة ممثلي دول وشعوب المنطقة.

تم التوصل إلى قرار حول بذل الجهود لتنظيم مجلس اتحاد لمثلي شعوب غرب آسيا في الخريف القادم وإننا نعلن للرأي العام بكل احترام أننا سنواصل وبكل تصميم جهودنا ومساعدنا وفعالياتنا التي ستعزز التضامن بين شعوبنا من أجل تأسيس اتحاد كهذا خطوة خطوة بغية القضاء على كافة التهديدات الخارجية والأخطار التي تهدد دولنا وشعبونا.

٢٤تموز٢٠١١

■ **حزب العمال التركي**
مركز الدراسات الاستراتيجية الوطنية
أنقرة

ظهر الرياء

اليونان تعاونت مع هذه المجموعة في منع السفن من المغادرة إلى غزة ، ووزير الدفاع الإسرائيلي يهود باراك يقول إن اليونان وقبرص وتركيا يتعاونون معنا ويؤيدوننا، وهذا يدل على أنهم يعملون من أجل مصلحة«إسرائيل».

بعد العرض الذي قدمه إردوغان في(دافوس) عندما قال لرئيس الوزراء الإسرائيلي (لحظة واحدة)، ولكن نتيجة ذلك وقعت على رأسنا .

إن حزب العدالة والتنمية خادم أمريكا وكماشتها والقاتل المأجور الخاص بها ومثل هذا الحزب لا يمكن أن يتغير ولا يمكن أن يخرج عن إطار الإمبريالية وخطتها التي تقتضي عدم السماح لماوي مرمرة من المغادرة والوصول إلى غزة لذلك نفذت حكومة العدالة والتنمية ذلك وشاركت بمحاصرة غزة بشكل غير مباشر. وبعد كل هذه المجريات، كيف يستطيع حزب العدالة والتنمية أن يقول إنه مع الشعب الفلسطيني؟ وهل يمكن أن نصدق ذلك؟ وكيف سيصدق الشعب الفلسطيني أن هذا الحزب صديق لهم؟ بل على العكس إنهم أعداء للفلسطينيين.

إن غزة تتعرض للحصار منذ عدة سنوات، ومنع عنها الدواء والتبرعات الإنسانية. فماذا يعني هذا؟ (موتوا من الجوع والمرض) وحزب العدالة والتنمية أحد الذين قالوا ذلك بشكل غير مباشر عندما أعاقوا السفينة من التقدم. والثوار هم الوحيدون الذين يتخذون موقف ضد الامبريالية وبالتأكيد هم أصدقاء للفلسطينيين لأنهم لا يبيعون مصلحة من هذه الصداقة.

سبب خوفهم ليس السفن الاحدي عشرة بل خوفهم من تضامن الشعوب معا؛

عندما أوقف أسطول الحرية الثاني في اليونان، أعلن مسؤولو السفن الإحدى عشرة أنهم يحملون أدوية مهمة لقطاع غزة(أدوية سكر، أدوية قلب، أدوية ضغط، وأدوية أخرى مهمة لداء باركنسون والالتهابات) وقد تم شراؤها بناء على طلب من أطباء غزة.

ومن السفينة الكندية قال أحد أعضاء اللجنة (ستيفن كروين) نحن جمعنا ٢٠ ألف دولار من الشعب واشترينا بها أدوية وهذه الأدوية من المهم جدا إيصالها إلى قطاع غزة. ولكن لم يهم الأمر وأوقفت هذه السفن عدة أيام بأدويتها والأشخاص الذين على متنها البالغ عددهم ٣٥٠ شخصا وسبب توقيف الإمبريالية لهذه السفن هو خوفها من التضامن الذي شاهدته بين الشعوب فهذا إنجاز مهم، وكانت مبرراتها في توقيف السفن أنها محملة بالأسلحة، ولكن الناشطين أكدوا أن هذا الكلام ليس صحيحا، وحتى لو كان هذا الكلام صحيحا وهذه السفن محملة بالأسلحة فهذا حق شرعي للفلسطينيين فهم في حالة حرب ويحتاجون السلاح كما يحتاجون الأدوية، كما تعرضت بعض هذه السفن المتوقفة قسرا إلى أعمال تخريب إعاقتها عن التقدم إلى غزة. وأحدى السفن في اليونان أبحرت ولكن القوات اليونانية هاجمتها وأعادتها إلى الميناء. أما السفينة القادمة من أمريكا فتم اعتقال قبطانها، وقاموا بالمستحيل لإعاقة السفن من الوصول إلى وجهتها.

اجتمع الدبلوماسيون اليونانيون والإسرائيليون في القدس تحت عنوان (الطاقة والسياحة والبيئة والدفاع) وهذا الاجتماع وما نتج عنه من توافيق كان مكافأة لليونانيين عما قدموه من إعاقة لتقدم أسطول الحرية الثاني، والعدالة والتنمية سياًخذ مكافأته من الصهيونية وستتحدد ضمن تسوية معينة. وتتابع حكومة العدالة والتنمية محاولتها إظهار نفسها وكأنها ضد الصهيونية ولكن هذا لن ينجح بعد الآن.

■ ■

هل تسير مصر إلى المجهول؟



عن التمويل وحصلت على أموال من «فريدوم هاوس» منذ وقت مبكر من نشأتها، وسافر العديد من قادتها إلى الولايات المتحدة وإلى صربيا لتلقي تدريبات معينة. ومن الواضح أن المال الامبريالي والخليجي قد وصل إلى دوائر واسعة تنتمي إلى كافة الاتجاهات السياسية والفكرية في مصر.

غير أن الأهم هو تصاعد الهجوم على الجيش والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة الأخيرة، وبث الكثير من الشائعات ضده، وإنكار أي دور ايجابي له، والذي بلغ ذروته بالتظاهرات الثلاث المتزامنة: في القاهرة قاصدة وزارة الدفاع، وفي الإسكندرية قاصدة قيادة المنطقة الغربية، وفي السويس قاصدة الجيش الثالث، وعمليات الشحن الشديدة للمتظاهرين، والحجة الواهية بأن الهدف هو إيصال رسالة، في حين أن الرئيس المخلوع أطيح به من الميادين. إن ذلك يلقي بشبهات واضحة أن هناك من وقف وراء هذه المظاهرات بهدف حدوث صدام بين الجيش والمتظاهرين. إلا أن الجيش واجه ذلك بقدر عال من المسؤولية والحكمة وضبط النفس.

إن خطورة هذا الأمر تكمن في أن العنصر الوحيد المتبقي من عناصر القوة الشاملة للكيان الوطني، وهو الجيش، مستهدف. فمن هم أولئك الذين يعملون من خلف ستار لتحقيق هذه الكارثة؟ إذ حينما يتم استهداف العمود الفقري للدولة المصرية، فإن ذلك يعني- خصوصا في ظروف ما يجري في المنطقة والعالم- أن الكيان الوطني قد أصبح في مهب الريح.

إن ذلك يتطلب من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي مازلت أرى حتى الآن أن دوره حتمي لإنقاذ الوطن، وأنه قادر على ذلك، وأنه يمر الآن باختبار عصيب لابد أن يثبت فيه انحيازه للثورة وجماهير الفعل الثوري. وإن كنت في ذات الوقت أنتقد البطء الشديد في معالجته لكثير من الأمور مثل المحاكمات وغيرها، ومثل بعض التصريحات غير المدققة أو الانفعالية التي تتضمن أخطاء لا يحتملها الوضع الراهن، فإنه يمكنه-استمرارا للدور التاريخي للجيش المصري في كل العصور، وفي المنعطفات المصرية- أن يتجاوز الأخطار المحدقة بالمصير الوطني بإجرائين اثنين: تحديد علني وشامل وصريح ومباشر وبخطوط تتسم بالملموسية لا التجريد لتوجهات المرحلة القادمة تلتقي مباشرة مع أهداف الثورة وطموحات أصحاب الفعل الثوري الذين تجاوزوا ١٥ مليون ناثر في كل ربوع مصر، بما يوضح آفاق التطور الاجتماعي-الاقتصادي والوطني- القومي والديمقراطي، وفي اتجاه معاكس لما هو قائم وتفجرت الثورة للتخلص منه.

إنهاء ازدواجية السلطة القائمة نتيجة لوجود حكومة تنتمي إلى قوى الثورة المضادة فكرا وعملا، وتعيين حكومة ثورة تنهض بمسؤولياتها في تطابق مع أهداف الثورة ومع المجلس الأعلى.

هذا ما أراه طريق نجاة الوطن من التمزق والدمار.

■ ■

هؤلاء يعبر عن مجرد تناقضات ثانوية تحتد أحيانا دون أن تصل لحد الخطر على النظام ذاته. وإذا كانت فلول عصابة الحزب الحاكم سابقا تعمل على إعادة تنظيم نفسها بوجوه ومسميات جديدة لا اختراق الوضع الثوري، فإن محاولات الاختراق جرت منذ الأسبوع الأول بأشكال وتكوينات شتى شملت طواغيت مال ووافدين من الغرب والخليج، ومن أصحاب توجهات فكرية مختلفة ساعدهم الاعلام الحكومي والخاص المحلي والعربي والدولي بشكل لا سابق له. وجميعهم متشبثون بالاقتصاد الحر ومخادعون في أي حوار إذ يتلاعبون بالفاظ، مثل عدم أدلجة المواقف بهدف لم الشمل، رغم أن رفض الايديولوجيا هو بذاته موقف ايديولوجي يسمى في الجوهر لتثبيت الايديولوجية السائدة في الاعلام مثلاً وفي أوساطهم ومواقع نفوذهم. ويرتبط بذلك خدعة أخرى مثل «حكومة التكنوقراط» وكأن التكنوقراط بعيدون عن أية ايديولوجية. وللاأسف فإن الكثيرين يندعون بهذا المنطق الزائف، كما يستخدم الاخوان المسلمون والسلفيون الدين ومصطلح الهوية لتثبيت النظام الاجتماعي القائم نفسه، إلى جانب فتاوى غربية تحاول استدراج البسطة بعيدا عن الشأن العام وأهداف الثورة مثل أن أكل لحم الجن حلال وتحريم الاضراب والتظاهر الخ...

الحكومة الحالية ورئيسها الذي لا يمتلك أية قدرات سياسية أو فكرية أو ثقافية أو إدارية على الإطلاق، ويتبنى وحكومته الاقتصاد الحر والانحياز إلى الطبقة السائدة. حيث قام باختيار نائبين له هما حازم الببلاوي أحد منطري الليبرالية الجديدة، والافتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي رفض المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمريره، وعلى السلمي، نائبه للشؤون السياسية وهو ليبرالي من قيادات حزب الوفد، وكان قد هدد شباب الحزب بالفصل إذا ما شاركوا في الاحتجاجات التي تمت الدعوة إليها يوم ٢٥ يناير وكانت هي شرارة الثورة. وتعتبر هذه الحكومة رأس حربة قوى الثورة المضادة، ويشيع رئيسها كذبا أنه لا يقوم بأي تصرف إلا بأمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة. غير أن هذا عار عن الصحة، إذ بينما أعلن المجلس منذ شهر عن ضرورة تنقية العلاقات مع إيران وإعادة العلاقات الدبلوماسية معها، فقد سافر إلى دول الخليج وعبر عن انحياز واضح لها رغم تدخلها في البحرين كما عبر عن موقف معاد لإيران يتنافى مع ضرورة تنقية الأجواء معها، ثم سافر إلى البحرين ليعبر عن التوجه نفسه.

قوة المال الامبريالي والخليجي (السعودي خاصة) وهو ما حول مصر إلى بلد مستباح، وأنتج تكاثرا هائلا في الجمعيات التي تطلب أموالا من الخارج كما اعترف الأمريكيون أنفسهم، وبأنهم قد قاموا بتوزيع ٢٤٠ مليون جنيه في مصر للترويج للبرالية الجديدة. ونتوقف قليلا عند جماعة ٦ أبريل التي تسبب التمويل الأجنبي في أول انشقاق فيها، حيث هجرها مجموعة من خيرة مؤسسيها، وإن كنت لا أنهم الشباب العادي النقي والوطني الذي يسير خلفها، لكن الثابت- رغم الإنكار- أن دائرة ضيقة قيادية بهذه الجماعة دافعت

◀ **إبراهيم البدرابي - القاهرة**

المشهد المصري الآن يعيش مرحلة ارتباكات وتداخلات وتقاطعات تجري كلها في ظروف ثورة تفجرت دون طليعة ثورية تقودها، وذلك بسبب التجريف السياسي الذي جرى نتيجة لسياسات وممارسات النظام القديم، والتي قلصت لأقصى حد دائرة من تمسكوا بالنهج الثوري، ولعبت حتى قوى اليسار من هذه النخبة دورا هائلاً في حصار القوى الثورية. وهو ما أدى إلى المزيد من تشردمها. والدفع بجماعات منها إلى مسارب جانبية بفعل المناخ السائد. وساعد ذلك على صياغة المشهد الراهن المتمثل في قفر جميع القوى المضادة للثورة لركوب قمة الموجة الثورية العاتية باعتبارهم ثوريين.

في المناخ السائد الآن المفعم بالخطر المحقق على مصير الثورة ومصير الوطن ذاته، توارى الرئيسي الكامن وراء الأزمة الشاملة في المجتمع، بل قاطرة هذه الأزمة وعمودها الفقري، وضاعت الحلقة الرئيسية التي ينبغي أن يمسك بها الثوريون، وصياغة التكتيكات الملائمة. ومن هنا تحديدا تحول التكتيك إلى استراتيجيات، بكل ما ينتجه ذلك من عدمية.

تتمثل الحلقة الرئيسية في سياسات الاقتصاد الحر، أي الرأسمالية التابعة والصوصية، والتي لم يكن الفساد في كل مناحي الحياة الاجتماعية- الاقتصادية والوطنية والسياسية وحتى الأخلاقية منتوجا جانبيا لها وإنما كان مصاحبا لها منذ ولادتهما من رحم واحد هو الانقلاب المضاد للثورة منذ أربعين عاما.

حينما تفجرت ثورة ٢٥ يناير كانت بسبب التناقضات الرئيسية والثانوية، الداخلية والخارجية التي أنتجها ما يسمى الاقتصاد الحر وهيمنة الطبقة السائدة بقسميها داخل السلطة وخارجها، من يرتدون مسوح الدين ومن يرتدون مسوح الليبرالية والعلمانية طالما أن جميعهم يتبنى هذه السياسة الكارثة. ونشير هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يههما إذا كان من يحكم مصر يجلس على سجادة الصلاة أو يجلس على كرسي عرش ذهبي طالما أنه يحمل ويتبنى الاقتصاد الحر، وينأى عن سياسات التنمية المستقلة والعدل الاجتماعي ومقاومة الاستغلال والتحرر الوطني ومطلب إزالة الكيان الصهيوني والتعايش معه، ولا يهमे إطلاقا الأصوات الزراعية المطالبة بالحرية والديمقراطية والعدل والوطن المفدى وحقوق الفلسطينيين طالما أنها مجرد صيحات دون فعل ولذر الرماد في العيون.

في كل المناقشات الدائرة مثلاً حول الدستور أو حول طبيعة النظام المستهدف بناؤه لا يتطرق أحد إلى نظام الملكية في المجتمع، وكأن الملكية الرأسمالية الكبيرة الخاصة التي هي مصدر كل ما أصابنا من ويلات هي «بقرة مقدسة» لا يجوز الأقتراب منها. أي أن ما يجري الآن هو نفس ما كان يجري قبل ٢٥ يناير من قوى ما يسمى المعارضة الرسمية، أي استهداف مجرد تحسين شروط هيمنة الطبقة البرجوازية المتوحشة والتابعة والصوصية دون النيل من هيمنتها، أي دون النضال ضدها لتقويضها تماما وبناء نظام جديد.

الثورة هي هدم القديم وبناء الجديد. ورغم أن هذا الأمر شديد الصعوبة والتعقيد، إلا أنه حتمي، وهو الأمر الذي تعيق القوى المضادة للثورة انجازها، مثلما يعيقه غياب الطليعة التقليدية للثورة التي لابد من حل معضلة غيابها حتى لا يضيع كل شيء.

القوى المضادة للثورة:

يمكن تحديد هذه القوى ولو في خطوط عامة، وهي قوى واسعة الانتشار في داخل مصر ومدعومة من قوى إقليمية، ودولية امبريالية وصهيونية، وهي تمتلك خبرات متراكمة في مواجهة قوى الثورة، وتستخدم جميع الأساليب لبلوغ أهدافها. أهم هذه القوى: الطبقة السائدة التي تبلغ نسبتها ٥٪ من السكان يستأثرون بحوالي ٨٠٪ من الثروة. كان يتمترس جزء منها في السلطة السابقة، والباقي بجناحيه المدني والديني خارج السلطة، وكان الصراع فيما بين كل

مبعوث دولي:

ثمة انهيار للدولة اليمنية

حذر مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر مما سماه وجود انهيار للدولة في اليمن أدى إلى فقدان السيطرة على بعض المناطق في البلاد مما يشكل تهديدا للأمن في المنطقة. يأتي ذلك بينما رفضت المعارضة اليمنية خطة الحكومة لإجراء محادثات في وقت استمرت المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام والتمسك بـ«مبادئ الثورة».

وأشار بن عمر إلى أن الإسراع في الدخول إلى المرحلة الانتقالية في اليمن يساعد على الخروج من هذه الأزمة. وأكد أن دور الأمم المتحدة هو للاطلاع على الأوضاع الجارية في البلاد.

في سياق متصل قال عبد ربه هادي منصور نائب الرئيس اليمني إن الأطراف السياسية في اليمن قد تتوصل إلى خريطة طريق لحل الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد.

وقال المتحدث باسم الحكومة طارق الشامي لوكالة رويترز إن خريطة الطريق ستتركز على إجراء محادثات مع المعارضة، وأضاف أنها تقوم على مشاركة جميع الأطراف في الحوار ومناقشة جميع القضايا.

وقد رفضت المعارضة اليمنية خطة الحكومة لإجراء محادثات، مؤكدة أنها لم تسمع حتى عن خريطة الطريق التي أعلنت عنها الحكومة لإقرار السلام. وقالت المعارضة إنها لن تدخل في محادثات مع الحكومة حتى يوقع الرئيس علي عبد الله صالح على خطة لنقل السلطة، توسطت فيها دول خليجية وعربية وتراجع صالح عن توقيعها ثلاث مرات من قبل.

وقال محمد باسندوه، أحد زعماء ائتلاف المعارضة، إن المعارضة ليست على علم بأي خريطة طريق، وأنه لا وجود لمثل هذا الأمر، مشيرا إلى أنهم قرروا عدم الدخول بأي حوار حتى يتم التوقيع على المبادرة الخليجية، أو نقل السلطة إلى نائب الرئيس. وقد رفضت كل من المعارضة السياسية والثوار عروض صالح بالحوار، وتمسكت بمطالبها برحيله وتنحيه عن السلطة، فيما تستمر المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام في البيضاء والضالع وصعدة وأبين وتعرز.

على صعيد آخر، قتلت القوات اليمنية عشرة أشخاص قالت إنهم ينتمون لتنظيم القاعدة لدى مهاجمتهم معسكرا على مشارف مدينة زنجبار التي يسيطر عليها مسلحون.

وقال متحدث باسم الجيش طلب عدم الكشف عن هويته لرويترز إن العشرة قتلوا بقذائف ثقيلة قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى المعسكر، مشيرا إلى أن بين القتلى «قياديا كبيرا» من القاعدة كانت السلطات اليمنيةتلاحقه.

وفي السياق قال رجال قبائل إنهم طردوا مسلحين من أجزاء من زنجبار، حيث بدأت القبائل دعم عملية للجيش لاستعادة السيطرة على المدينة الأسابيع الأخيرة بعدما اتهمت الجيش بأنه غير فعال.

وقال مصدر قبلي إن الاشتباكات الشرسة في يوم الاثنين الماضي أجبرت كثيرا من المسلحين على الفرار شمالا إلى لودر حيث تم طردهم مرة أخرى، وأضاف أن ستة مسلحين أصيبوا بجروح وتم أسر أربعة آخرين.

وشنت القوات اليمنية هجوما في وقت سابق من الشهر لاستعادة السيطرة على زنجبار عاصمة محافظة أبين الجنوبية من المسلحين الذين سيطروا عليها في أيار الماضي. ■■

«الطوارئ» في

تونس إلى أجل

غير مسمى

وقع الرئيس التونسي

بالوكالة فؤاد المبزع مرسوماً

مدد بموجبه للمرة الثانية

والى أجل غير مسمى حالة

الطوارئ المفروضة على

تونس منذ ١٤ كانون الثاني،

تاريخ سقوط نظام بن علي،

حسب ما ورد في الجريدة

الرسمية الثلاثاء. ونظرياً

تتضمن حالة الطوارئ منع

التجمع على الطرقات العامة

واصدار الأوامر للجيش وقوات

الشرطة لإطلاق النار على كل

«مشتبه به» يرفض الانصياع

للأوامر.

ليبيا في مزيد من التعقيد والاستعصاء

العرب وثلاثة من أحفاده فضلاً عن أصدقاء وجيران بحسب طرابلس.

إلى ذلك، أعلن المحامي البلجيكي غيلان دويوا أن القضاء البلجيكي سيسلم دعوى قدمها ليبي يدعى خالد الحميدي تهم النانو بقتل زوجته الشابة وأولاده الثلاثة الصغار في قصف كان يستهدف على ما يبدو والده القريب من النظام الليبي في طرابلس.

دبلوماسيا حصل المتمردون على دعم واضح من بريطانيا التي اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي «حكومة شرعية» وحيدة في ليبيا ودعته إلى تعيين مندوب دبلوماسي جديد لتسلم السفارة الليبية في لندن بعد طرد الدبلوماسيين التابعين لنظام القذافي.

كما قررت لندن وضع حد لتجميد الأرصدة النفطية الليبية البالغة قيمتها ٩١ مليون جنيه إسترليني (١٤٩ مليون دولار) والمجمدة في إطار قرار صادر عن الأمم المتحدة، إذ سيتم تحويلها لحساب المجلس الوطني الانتقالي. أما ميدانيا، فيواصل الأطلسي ممارسة ضغط كبير على القوات الموالية للقذافي مع عشرات الغارات الجوية اليومية فوق البلاد، بعدما حذر الحلف من أنه سيقوم بقصف المنشآت المدنية إذا استخدمتها قوات القذافي لشن هجمات.

■ ■



الزعيم الليبي ونجله سيف الإسلام ورئيس الاستخبارات عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية منذ اندلاع الثورة الليبية في منتصف شباط.

أما في بروكسل فقد أعلنت النيابة العامة البلجيكية صرف النظر عن دعوى تقدمت بها عائشة القذافي ابنة الزعيم الليبي مطلع حزيران في بلجيكا ضد الحلف الأطلسي بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

وتتناول الدعوى غارة شنها الأطلسي في ٣٠ نيسان قتل فيها الابن الأصغر للقذافي، سيف

ليبيا من دون شروط طالما يتنحى عن السلطة. إلا أن رئيس الوزراء الليبي، البغدادي المحمودي، بقي صلبا في رفض هذا الاقتراح عقب لقائه مع المبعوث الدولي، مكررا أن رحيل القذافي من السلطة ليس «موضوعا للبحث».

وردا على البلدان التي اقترحت بقاء الزعيم الليبي في ليبيا في حال تنحى عن الحكم، أشار مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى أن ليبيا مرغمة على تنفيذ مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة بحق معمر القذافي، حيث أصدرت في ٢٧ حزيران مذكرات اعتقال بحق

«للدفاع ضد إيران لا لقمع الثورات في المنطقة»

ألمانيا تبيع السعودية ٢٠٠ دبابة بموافقة «إسرائيل»

◀ **خوليو غودوي**



الشؤون الخارجية الإسرائيلية، موافقاً على وجهة نظر جوفي، فصرح أن «المملكة العربية السعودية تستخدم معدات عسكرية أخرى أكثر ملائمة لمكافحة الانتفاضات الشعبية المحلية». وشرح أن المملكة السعودية، في تدخلها في البحرين مؤخرًا للمساعدة على قمع الاحتجاجات الشعبية ضد نظام عائلة آل خليفة، استخدمت الدبابات الخفيفة AMX وليس أقل الدبابات ابرامز M1A2 من صنع الولايات المتحدة.

ثم قال السفير الإسرائيلي السابق لدى ألمانيا أن دبابات ليوبارد ٢ موجهة ضد إيران تحديدًا. وذكر بأن المملكة السعودية لا تزال، رسميا، في حالة حرب مع «إسرائيل» «لكن «إسرائيل» والمملكة العربية السعودية لديهما عدو مشترك: إيران».

وأكد أن «السعوديين يعتبرون إيران أخطر تهديد» لهم، وبالمثل «فدلى «إسرائيل» مصلحة عاجلة لتعزيز قدرات الجيش السعودي، باعتباره حصنا ضد الخطر الإيراني، وقوة استقرار في عالم عربي غير آمن الآن». وأضاف رئيس جمعية الشؤون الخارجية الإسرائيلية أن انتقادات جماعات حقوق الإنسان لتوريد المعدات العسكرية إلى المملكة العربية السعودية «مفهومة... فالنظام السعودي هو نظام عتيق».

هذا ولقد ضمت الكنيسة الكاثوليكية صوتها إلى منتقدي صفقة بيع الأسلحة للمملكة السعودية. فقال المطران ستيفان اكرمان، رئيس لجنة الكنيسة «العدل والسلام»«كان لا ينبغي على ألمانيا أن تورد أسلحة في مناطق

يحدث في المغرب: ملاحقة واعتقال المئات من النشطاء النقابيين



بشكل خاص الذي يعرف بأبي غريب مراكز بسبب الطرق الوحشية في التعامل مع المعتقلين بعد نشرها لرسالتها الشهيرة من سجنها في بولهارز بعنوان (شهادة تعذيب) في إطار حملة تضامن مغربية وعربية معها وكذلك في إطار الحركة الشعبية المندلعة منذ ٢٠ فبراير الماضي ، كل هذه التفاصيل تؤكد مرة أخرى أن الاعتقال السياسي قضية طبقية مرتبطة بجهاز الدولة الطبقي أي ثنائية الفساد والليبرالية. ■

حث صندوق النقد الدولي الحكومة الأمريكية على التحرك فوراً من أجل حل المأزق الراهن المتعلق بسقف الدين الأمريكي، محذراً من تداعيات خطيرة للأزمة على العالم كله، في حين يستمر الجدل السياسي الداخلي الحاد الذي يمنع حل الأزمة.

وقالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد إن على الحكومة الأمريكية التحرك فوراً من أجل حل المأزق الراهن المتعلق بسقف الدين الأمريكي في ظل استمرار الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين على سبل حل الأزمة.

وأضافت في خطاب بنيويورك إن «الساعة تدق والمسألة بوضوح بحاجة إلى حل فوري»، محذرة من أن أي «صدمة مالية سلبية بالولايات المتحدة سيكون لها آثار خطيرة على العالم كله».

وأوضحت أن الأمر «بحاجة إلى خطة تعديل مالية ذات مصداقية بشكل سريع»، داعية الأمريكيين إلى إظهار الشجاعة التي أظهرها الأوروبيون الذين توصلوا في قمة بروكسل إلى اتفاق مهم للتغلب على عدد من المشاكل الاقتصادية التي تواجه منطقة اليورو.

على صعيد متصل، أعلن الجمهوريون في مجلس النواب الأمريكي تأجيل التصويت على خطة مالية تقدموا بها لحل أزمة الدين العام للبلاد حيث سبق لرئيس المجلس السيناتور الجمهوري جون بونر أن اقترح تسوية قضية سقف الدين على مرحلتين، مع خفض الإنفاق العام بقيمة ٢,٦ تريليون دولار.

لكن نوابا من الأغلبية الجمهورية ذاتها شككوا في إمكانية تمرير الخطة في ظل المعارضة الشرسة من الديمقراطيين.

ولوحث إدارة أوباما باستخدام الفيتو لإحباط مشروع تسوية على مراحل بشأن الدين العام اقترحتها المعارضة الجمهورية، علما بأن هذه الإدارة حددت يوم ٢ آب المقبل كآخر أجل لرفع سقف الدين العام مع خفض عجز الميزانية الاتحادية في المستقبل، والا واجهت البلاد عواقب خطيرة ليس أقلها خفض تصنيفها الائتماني. وبلغ الدين العام الأمريكي في آيار الماضي نحو ١٤,٢ تريليون دولار، وهو الحد الأقصى المسموح به.

وبينما يريد الديمقراطيون رفع السقف القانوني دفعة واحدة مقترحين زيادة بمبلغ ٢,٧ تريليون دولار لتغطية حاجة البلاد من الاقتراض حتى تشرين الثاني ٢٠١٢، اقترح الجمهوريون رفعه على مرحلتين، وهو ما يوضح مدى الخلاف بين المعسكرين قبل أسبوع من موعد ٢ آب. وفي مقابل تمسك الجمهوريين بخطتهم، قال البيت الأبيض إن الرئيس أوباما سيستخدم حق النقض (الفيتو) لرفض قانون محتمل يرفع السقف القانوني للدين العام على مراحل.

على واشنطن حل أزمة ديونها فوراً



وقال المتحدث باسم البيت الأبيض إن مستشاري أوباما سيوصون باستخدام الفيتو لرفض القانون المحتمل، مع أنه استبعد أن ينجح الجمهوريون في تمرير خطتهم باعتبار أن الديمقراطيين يسيطرون على مجلس الشيوخ. في هذه الأثناء، تعرضت الاتصالات عبر الهاتف والإنترنت في الكونغرس الأمريكي لضغط كبير نتيجة اتصالات المواطنين الأمريكيين الذين يتصلون برلمانييهم لمطالبتهم بالخروج من الجدل حول أزمة الدين.

وأثر الارتفاع في عدد الاتصالات على مواقع برلمانيين من الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء خلال فترة الليل. وكان تصفح هذه الصفحات على الإنترنت بطيئاً وحتى متعذراً بالكامل.

بدوره، تلقى مركز تلقى الاتصالات في الكونغرس عدداً هائلاً من الاتصالات يفوق قدرته على التحمل.

وقد أرسل الموقع الإلكتروني لمجلس النواب رسالة إلكترونية إلى أعضائه يشرح فيها أنه بسبب «المستوى المرتفع للاتصالات الخارجية، اقتربت شبكات الهاتف من استيعاب قدرتها القصوى، حتى أن بعض الخطوط قطعت».

ويعزو المحللون ارتفاع سيل المكالمات إلى دعوة وجهها الرئيس أوباما مساء الاثنين إلى مواطنيه حثهم فيها إلى الضغط على الكونغرس- حيث يملك خصومه الجمهوريون الأغلبية في مجلس النواب- لإيجاد تسوية للأزمة.

وقال خلال خطاب له «إذا أردتم مقارنة متوازنة لتقليص العجز، أعلموا الشخص الذي يمتلككم في الكونغرس بذلك».

■ ■

مساعات أوربا ستفشل في إنقاذ اليونان

لا تزال آراء المحللين مختلفة إزاء وضع ديون البرتغال واليونان رغم موافقة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على تقديم حزمة إنقاذ ثانية لليونان، حسبما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية. ويقول الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد نورييل روبيني في مقابلة مع صحيفة دي تسايت الألمانية إن حجم دين اليونان سيصل إلى ١٦٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام القادم، مشيراً إلى أن احتمالات انسحاب الدولتين من منطقة اليورو تصل إلى ٢٠٪. ويضيف أن مشكلتها ليست في عدم وجود سيولة ولكن في إفلاسها .

وقد وافق زعماء منطقة اليورو مؤخراً على تقديم حزمة إنقاذ ثانية لليونان بقيمة ١٠٩ مليارات يورو (١٥٨ مليار دولار) إضافة إلى خمسين مليار يورو (٧٢,٥ مليار دولار) من البنوك التجارية بحلول عام ٢٠١٤.

ويعتقد روبييني- الذي حذر من الأزمة المالية العالمية قبل وقوعها عام ٢٠٠٨- أن حزمة الإنقاذ الجديدة سوف تعطي المزيد من الوقت لزعماء اليونان لكنهم سوف يجدون أنفسهم في مقابل قرارات صعبة بعد خمس سنوات.

ولم يكن رأي روبييني أقل تشاؤماً بالنسبة لإيرلندا والبرتغال اللتين تلقتا مساعدات من صندوق الاستقرار المالي الأوروبي. وتوقع انهيار خطط إنقاذ الدولتين. وقال إن ما يعقد المسألة أن جميع الدول الصناعية الغربية مثقلة بالديون ولا يوجد حل سريع للأزمة.

من جانبه أعرب رئيس معهد آيفو الألماني للأبحاث هانز فيرنر سين عن شكوكه في مقابلة نشرتها صحيفة ويرتشافتس ووش في ١١ تموز الماضي إزاء الوضع الاقتصادي لليونان.

وقال سين «إن ما هو أسوأ من مشكلة الدين اليوناني حقيقة أن اليونان أصبحت غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية».

ويضيف أنه من أجل حل هذه المشكلة يجب على اليونان اتخاذ إجراءات تقشف إضافية وهو ما قد يثير احتجاجات شعبية أكبر. أما على صعيد أوربا فقد تضطر إلى الانسحاب من منطقة اليورو، مما قد يلحق خسائر كبيرة بالمستثمرين.

■ ■

المعارضة البحرينية تتبرأ من جلسات الحوار

تمثيلها في جلسات الحوار بما نسبته ١٠ إلى ١٢,٥ في المئة» يجعل من المستحيل أن تؤدي الآليات المتبعة إلى توافقٍ على أي من مرئياتها .

وأستبقت قوى المعارضة إعلان إدارة الحوار رفض مرئياتها، بإعلانها تبرؤها من نتائج الحوار الحالي إذا لم يحقق حكومة تمثل الإرادة الشعبية ومجلساً منتخبا كامل الصلاحيات ونظاما انتخابيا قائما على مبدأ صوت واحد لكل مواطن. وأكدت خلال مؤتمر صحافي عقده السبت (٢٣ تموز ٢٠١١)، أنها «لن تتوافق على أية مخرجات ونتائج دستورية وسياسية سيخرج بها حوار التوافق الوطني لا تتسجم مع مطالبها وستعتبرها لا تمثلها».

■ ■ ■

أو إلغائه، وتعديل الدوائر الانتخابية بما يحقق مبدأ (صوت واحد لكل مواطن)، ووقف التجنيس، وتحويل الجمعيات السياسية إلى أحزاب حسبما نقلت الوسط.

ورجحت الصحيفة أن يرفع رئيس حوار التوافق الوطني خليفة الظهراني المرثيات المتوافق وغير المتوافق عليها إلى العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة لينظر في أمر إرسال المرثيات المتوافق عليها إلى المؤسسات الدستورية لإنفاذها، فيما لم تحدد حتى الآن آلية النظر في المرثيات التي لم يتم التوافق عليها . وتعتقد الجمعيات السياسية المذكورة أن حل الأزمة التي عصفت بالبلاد منذ شباط ٢٠١١، يكمن في التعاطي الإيجابي مع المطالب التي قدمتها، إلا أنها تقول إن ضالة

وإذ أكد الموسوي أنه لم يتم التوافق على القضايا التي طرحتها المعارضة، أعلن أن الجمعية لا تعنيها «التوافقات التي اتفق عليها، لأنها في الجزء الأكبر قضايا هامشية، ولا تمس الدوائر ونظام المجلسين».

وكانت صحيفة الوسط قد نشرت في عددها ليوم الأربعاء ٢٧ تموز جدولاً يظهر رفض إدارة حوار التوافق الوطني لغالبية المرثيات التي قدمتها قوى المعارضة البحرينية المشاركة في الحوار (جمعية وعد، المنبر التقدمي، التجمع القومي، الإخاء). وتتمثل أبرز مرثيات تلك القوى السياسية في حكومة منتخبة أو حكومة تمثل إرادة الشعب، وتشكيل مجلس تأسيسي لتعديل دستور ٢٠٠، ومجلس نيابي كامل الصلاحيات، وقصر دور مجلس الشورى على المشورة من دون التشريع

الصراع على باكستان..

باكستان في عمر الستين: حرائق هائلة من اليأس (٢-١)

◀ طارق علي / ترجمة حسين علي

لم يكن القرن العشرون كريماً مع باكستان.. بشكل خاص، شهدت العقود الثلاثة الأخيرة منه تقلصاً تدريجياً للدولة المضحلة الباهتة إلى مستوى مستنقع راكد غادر. بيانات سوء التغذية تظهر حقيقة مروعة، ٦٠% من الأطفال الباكستانيين تحت عمر خمس سنوات معاقون إما إعاقة متوسطة أو شديدة.. شريحة قليلة من الأغنياء تكدس الأموال بعيداً عن حاجات الناس العاديين، حياتهم البائسة، ارتدادهم إلى الدين، ازدهار السوق السوداء، الصدامات المسلحة بين الفرق الإسلامية المختلفة، الحرب على الحدود الغربية، واغتيال القادة السياسيين. كان هدير النقود يكتم كل الأصوات الأخرى. لم تعد معظم الأحزاب السياسية الرئيسية، كقريبتها الأحزاب الغربية، متعدهة ببرامج متصلة في إيديولوجيات، بل أصبحت معتمدة على المحسوبيات والعلاقات الشخصية، الزبائنية، وأتباع خاملين عديمي الحركة والنشاط. أصبح الهدف التنظيمي هدفاً شخصياً بحثاً يرمي إلى الحصول على؛ وظيفة دون عمل، نقود، سلطة، أو طاعة عمياء للقائد أو، في بعض الحالات، للجيش كقائد أوحده. يبرز بوضوح في كل حزب العداء لكل موهبة حقيقية. من النادر أن تحدّد المناصب السياسية والمقاعد النيابية بالكفاءة والنزاهة، بل في الواقع إن الشخص الشريف أو حادّ الذكاء هو شخص غير مؤهل.

في ذكرى الاستقلال..

عندما يصل المرء إلى عمر الستين يحدق في المرأة، إما أن يشعر بالرضى والسرور أو تمتلئ نفسه بالقلق. من المؤسف أن بلدا لا تستطيع أن تنظر إلى نفسها بطريقة مماثلة. لذلك يصبح من الضروري أن يكون شخصاً آخر هو المرأة. كفنان، شاعر، صانع أفلام، أو كاتب.

في الذكرى الستين لاستقلال باكستان، بدا أن السلطة تنسحب من تحت أقدام الدكتاتور.. استياء شعبي عام وخيبة أمل واسعة الانتشار. تعزّز لوحات الإعلانات الضخمة عبادة الفرد القائد الكبير (الجنرال مشرف) القادة الصغار (ظلال في المقاطعات دون شخصية خاصة بها) يتبحجون بمنزلة مقرفة تثير الغثيان وتجتّم كابوسا على صدور الناس كأرواح شريرة. جفت منابع أحد المصادر القديمة للشرعية الرسمية –رعاية وإلهاب حماسة العداء للهنود وللهندوس– أصبح يوم ١٤ آب، يوم الاستقلال، أكثر تكلفا وأكثر إثارة للسخط مما كان عليه من قبل. شعارات زائفة متنافرة النغمات فارغة من أي معنى، عديمة التأثير بأي شخص، بينما تنتشر في ملاحق الصحف كليشيات لا حصر لها من الشوفينية والتفاخر المفرط في النفس متنافسة على إشغال مساحات أكبر مع صور مبتذلة لمؤسس الدولة، محمد علي جناح، والشاعر المجيد الخالد، علامة إقبال، التي شوهدت في مئات من المناسبات السابقة. إضافة إلى هذا تعرض شاشات فيديو متقلة نقاشات سياسية واجتماعية تذكرنا جميعها بما كان قد قاله جناح أو بما لم يقله. وقد يتفاجأ أحد ما غالباً بمجموعات من الناس الذين يشعرون بأن الدولة كان يجب ألا توجد في الأصل أبدا.

كان النظام العسكري المحصّن في ذكرى الميлад الستين للبلاد (كما كان في الذكرى العشرين والأربعين) يصارع من أجل البقاء: شتّت حرب خارجية على حدوده الغربية، بينما كانت البلاد تعيش في الداخل الاضطرابات والقلق بسبب الجهاديين، المحامين، القضاة. لم يبد أن شيئاً من كل هذا له أي تأثير على المنهويين الشباب في لاهور، الذين صمموا أن يحتفلوا بالذكرى على طريقتهم الخاصة. في الصباح الباكر احتل شباب على دراجاتهم النارية الشوارع ليبدووا ما قد أصبح سباقاً انتحارياً سنوياً، كما لو أن الشيء الوحيد الجدير بالاحتفال هو حقهم في الموت. استطاع خمسة فقط في عام ٢٠٠٧ الموت، رقم أخفض بكثير من السنة السابقة. ربما إن هذه هي طريقة معقولة لإحياء ذكرى نزاع ذهب ضحيته أكثر من مليون شخص حيث قطعوا أوصال بعضهم البعض إربا حتى الموت بينما كانت الإمبراطورية البريطانية الأقل نجمها تلملم أذيالها منسحبة.

كان في الوقت نفسه مستبد آخر يتلقى التحية في استعراض عسكري في إسلام آباد بمناسبة يوم الاستقلال، متفوها بخطاب سيئ كتبه له بيروقراطي ضجر، وقد فشل في إخماد تتأوّب المتملقين المحيطين. حتى طيارات الـ«إف ١٦» في تشكيلاتها المتباهية فشلت في إثارة الحضور وشد انتباههم. رفرفت الأعلام في أيدي تلامذة المدارس، عزفت فرقة موسيقية التشيد الوطني، نقل العرض بالكامل على الهواء مباشرة، ثم انتهى كل شيء.

المشكلة الحقيقية: اليأس!

يفضّل الغرب أن يرى باكستان من خلال نظرة أحادية. تعطي صحف الأوروبيين والأمريكيين الشماليين انطباعا بأن المشكلة الرئيسية، هذا إذا لم تكن الوحيدة، التي تواجه باكستان هي قوة الملّحين المتطرفين المتخفين في كشمير الهندية، الذين، كما ترى تلك الصحف، على وشك السيطرة على البلاد. على هذا الأساس، إن ما أوقف الإصبع الجهادية من إيجاد طريقها إلى الزناد النووي هو الجنرال مشرف. كان واضحا في عام ٢٠٠٧ أن الجنرال ربما يغرق في بحر من



عندما يصل المرء إلى عمر الستين يحدّق في المرأة، إما أن يشعر بالرضى والسرور أو تمتلئ نفسه بالقلق.. من المؤسف أن بلداً مثل باكستان لا تستطيع أن تنظر إلى نفسها بطريقة مماثلة.

المشاكل، لذلك دفعت وزارة الخارجية الأمريكية طوق نجاة منفوخا إلى حدوده القصوى في هيئة بنازير بوتو. لكن كان البعض يتساءل منذ عدة شهور قبل مأساة اغتيالها في كانون الأول ٢٠٠٧ فيما إذا كانا سيفرقان سوية؟.

إن خطر سيطرة الجهاديين، في الواقع، على باكستان هو خطر بعيد. ليس هناك احتمال انقلاب يقوم به المتطرفون المتدينون إلا إذا أراد الجيش ذلك، كما حصل في ثمانينيات القرن الماضي، عندما أعطى الجنرال ضياء الحق وزارتي التعليم والإعلام إلى الجماعة الإسلامية، حيث أدى ذلك إلى نتائج كارثية؛ أخدمت الجماعة الإسلامية كل المعارضه الديمقراطية في الجامعات، وأصبح دعاة الجماعة جزءاً لايتجزأ من وسائل الإعلام. تتجاهل الإدارة والمؤسسات المالية في واشنطن المشكلة الجدية التي تواجهها باكستان حيث أن الافتقار إلى البنى الاجتماعية الأساسية تشجع اليأس وتقتل الأمل، مع هذا إن قلة قليلة فقط تحولت إلى الجهاد المسلح. تجمعت خلال فترات الحكم العسكري في باكستان ثلاث مجموعات مع بعضها البعض: القادة العسكريون، المتملقون المستلقون الفاسدون من السياسيين، ورجال الأعمال الذين يضعون أعينهم على عقود الدولة المربحة أو على العقارات المملوكة لها. كل واحدة من هذه الجماعات الآن متمكنة بشكل كاف في أساليب الخداع وفي إخفاء الغيرة والمنافسات الصغيرة التافهة، فهذه وتلك تهن من أجل ما هو أعظم وأسوأ. إن الرباط الذي يجمعهم هو تكديس الأموال وتملك العقارات في المدينة وفي الريف.. يتساءل السياسيون الأقل حظوة لدى العسكر عن الخطأ الذي ارتكبه لكي يعاملوا بهذا الجفاء، فيصطفئوا بالدور لكي يصححوا مواقفهم ويزيلوا سوء التفاهم لعلهم يحظون بالقبول. أمضت النخبة الحاكمة في البلاد الستين سنة الأخيرة تدافع عن غناها المكتسب المنحوس وامتيازاتها السقيمة، والقائد الأعلى(عسكريا كان أم مدنيا) ثمل بمداهنتهم وتملقهم.

آين هي المعارضة الرسمية؟ واحسرتها، يختص النظام في إنتاج أعضاء المجلس التشريعي، المتلهفين دوما لقبض النقود. إنهم قساة أشداء بأصوات خشنه وبراعة مأكرة، خبراء بمصادقة صراعي الرواتب وكشوف العقود في الدوائر الحكومية الذين يعتمدون عليهم بالحفاظ على وظائفهم. هزليون محبوبون ناعمون كالحرير، وليسوا خطرين جدا عندما تلبى حاجاتهم، قساة دون رحمة عندما تخيّب آمالهم. ماذا فعل الناس ليستحقوا هذا؟

الفساد و..«التبليغيون»...والقانونيون

يُغلّف الفساد باكستان من كل الجوانب. جمعت الراحلة بنازير بوتو وأرملها، آصف علي زرداري، بعد دورتين في الحكم، ملكيات تقدر به، ١٠ بليون دولار، بينما كدس رئيس الوزراء لدورتين، نواز شريف، وأخوه، ذلك المبلغ على الأرجح. وإذا قسنا على ما تقدم فيمكن القول بأن سياسيين، بيروقراطيين أقل شأنا وعلى جميع المستويات، ونظرأهم في القوات المسلحة، لم يجدوا أية صعوبات تذكر في نهب وسلب الدولة والشعب وتكديس الأموال. تحمّل الفقراء العبء، لكن لم نتج الشرائح الوسطى أيضا. محامون، أطباء، مدرسون، أصحاب أعمال صغيرة، وتجار صغار شلهم نظام فيه المحسوبية والرشوة هما الورقتان الراجحتان. فر البعض (يعمل عشرون



ألف طبيب باكستاني في الولايات المتحدة وحدها)، بينما توصل آخرون إلى تفاهم مع النظام وقبلوا بحلول توفيقية تجعلهم مرتابين بأنفسهم وبكل شخص آخر. ينشغل خلال هذا الوقت الإسلاميون، البعيدون جداً عن قبضة سلطة الدولة، بالتقاط وحشد المؤيدين حولهم. كان لجماعة التبليغ يابصرار وقسوة دعايتها بشكل خاص التأثير الأكبر. كلمة تبليغ تعني «نشر الإسلام الصحيح». يوجد تشابهات كثيرة بين هذه الطائفة والمسيحيين المنبعثين الجدد المتشددين في الولايات المتحدة. يصطف الآثمون المتوافون إلى الطهارة والمغفرة، من كل الفئات الاجتماعية، أرتالا للانضمام للجماعة. وأصبح تأثيرها واسع الانتشار.

يؤكد التبليغيون على عدم استعمالهم العنف ويصرون على أنهم ينشرون الدين الصحيح فحسب لكي يساعدوا الناس على إيجاد الطريق السوي في الحياة. ربما يكون هذا صحيحا، لكن من الواضح بأن المجندين الشباب الصغار، ضجرين بكل العقيدة، الشعائر، والطقوس، هم أكثر اهتماما بالحصول على كلاشينكوف ووضع أيديهم على الزناد. يعتقد كثير من المعلقين بأن مخيمات إلتبليغيين التبشيرية هي أراض خصبة لتجنيد مجموعات مسلحة تنشط على الحدود الغربية وفي كشمير.

إن ما يهدد نظام مشرف ليس مجموعة من هذا النوع بل إنهم القانونيون الذين تصدوا للنظام بقوة وثبات في ٩ آذار ٢٠٠٧. كان كبير القضاة قد بدأ يربك النظام. فقد أصدر أحكاما في عدد من القضايا المفتاحية، بما فيها الخصخصة السريعة لصناعة الفولاذ في كراتشي، المشروع المفضل لدى رئيس الوزراء حينذاك، شوكت عزيز. كانت القضية تذكر بالرئيس الروسي يلتسين. قدر الاقتصاديون بأن هذه الصناعة كانت تساوي خمسة بلايين دولار. بيع ٧٥٪ من الأسهم بمبلغ ٣٦٢ مليون دولار في مزاد استغرق نصف ساعة فقط، وقد فاز فيه اتحاد مالي مؤلف من مؤسسة عارف حبيب (باكستان)، وماكينيتوغورسك لصناعة الحديد والفولاذ (روسيا). لم تكن الخصخصة تحظى بالقبول لدى العسكر، فقد اشتكى رئيس هيئة أركان الجيش المتقاعد، حق نواز، قائلاً «لو بيعت هذه المعامل كخردوات لجلبت مبالغ أكبر». رأى الجنرال بأن الرئيس ورئيس الوزراء ساعدوا أصدقاءهم في هذه الصفقة. بعد أن أصرت المحكمة العليا على استدعاء النشطاء السياسيين «الذين اختفوا» للمثول أمام المحكمة، ورفضت أن ترد دعاوى الاختطاف، ساد القلق في بعض الأوساط في إسلام آباد وتوجسوا من أن تعلن المحكمة عدم دستورية الرئاسة العسكرية. قرر الجنرال ووزارؤه تخويف تشادھري بأجراءات سريعة. جن جنون الحكومة. كان عليها اتخاذ بعزله من منصبه. في ٩ آذار ٢٠٠٧ اعتقل كبير القضاة ووضع في حبس انفرادي لعدة ساعات وعومل بقسوة من جانب رجال الاستخبارات، وطعن به على شاشة التلفزيون الباكستاني. لكن بدلا من الانهيار والاستسلام وقبول صفقة سخية مقابل استقالته، أصر القاضي على الدفاع عن نفسه، محدثا حركة ملفتة للنظر في الدفاع عن استقلال السلطة القضائية. كان هذا مفاجئا إذ أنه مشهور عن القضاة الباكستانيين بأنهم محافظون، وقد أصغيو صفة الشرعية على كل انقلاب، مصدرين حكما زائفا أطلقوا عليه «مبدأ الضرورة». رفض حفنة من القضاة حلف يمين الولاء واستقالوا عندما استولى

حجر الدومينو الأول



◀ دعاء علي

قبل بضعة أيام تعثّرتُ بصفحة على الفيس بوك بعنوان «كلنا منال الشريف – دعوة للتضامن مع حقوق المرأة السعودية»، فاستبشرت خيراً ورحت أقرأ . منال التي اعتقلت في ٢٢ أيار، لقيادتها سيارتها في شوارع الخُبر وُوجهت إليها تهمة «تحريض النساء على قيادة السيارات وتأليب الرأي العام» (١١) كانت قد أطلقت حملة على الفيس بوك تدعو السعوديات لقيادة سياراته في ١٧ حزيران القادم، دون مظاهرات، دون اعتصامات، دون مواجهات، بل بقضاء تنفلاتهن اليومية الاعتيادية خلف المقود وليس خلف رجل ما، لا أكثر ولا أقل.

هذه الدعوة البسيطة جداً، المحقّة جداً، كانت مدعاة للاستنفار الشامل بين العديد من رجال الدين والإعلاميين السعوديين، الذين شجّروا السننهم وراحوا يتبارزون في شتم منال الشريف وأمثالها، وتخوينها وتكفيرها . فهي، حسب هؤلاء، ليست سوي «حُرْم» متأمركة جاءت لتعيثُ فساداً في بلدها الآمن، بعد أن عبى دماغها بالضلالات التي تلقنتها أثناء دراستها في الولايات المتحدة. وقد وصلت الوقاحة ببعض هؤلاء إلى حد المطالبة بجلد منال، وكل من تستجيب لدعوتها، في سوق عامة، بينما دعا أحد رموز التطرف والطائفية من رجال الدين «ولاة الأمور» إلى اتخاذ ما يلزم لمنع السعوديات من المضي في مساعيهن، بل وتمنى الموت لكل من «لا تغير على عرضها» وتلقي بنفسها في دغل يعج الفاسقين –هو في الوقت نفسه مجتمع غاية في المحافظة!- وتعمل على نشر الفتنة بفتلة مفتاح ودعسة بنزين!

إن هذه المحاولات لإجهاض حملة هدفها الأول استعادة كرامة المرأة السعودية لم تقتصر على الشخصيات العامة، بل امتدت إلى وربما انبثقت من، تيارات واسعة بين المواطنين –المواطنات!- رأت في الدعوة إلى قيادة المرأة لسيارتها مجرد فقاعة إعلامية لا تمثّل مطلباً جدياً للسعوديات بقدر ما تعبّر عن محاولة للفت النظر. وعلى الرغم من اعتقادي بالجدية التامة للنساء السعوديات في حملتهن، إلا إن لفت النظر بحد ذاته إلى حقيقة مخزية لكل إنسان تعني له الحرية شيئاً ليس أمراً معيباً على الإطلاق!

صناعة الكتاب العربي إحدى أعقد مشكلاته، ولا تختلف من حيث الأهمية عن توزيعه وسهولة تبادله، والمشكلات الأخرى التي لا تزال معلقة دون حلول.

يعمل الناشر على صناعة الكتاب بأقل التكاليف الممكنة، دونما اعتناء بالشكل الذي سيكون عليه، فالأهمية الكبرى – برأيه- تكمن في المضمون، وإذا ما أخذنا هذا على أنه طيب نية، فسوف نكتفي بقولنا إنه يخسر بهذا التوجه الجانب الفني كمنصر جذب حساس. لكننا إذا ما استعنا بالمكر، فلن نرى إلى ذلك إلا بخلاً، يخل التاجر على وجه التحديد . فالناشر العربي يعمل على تقليل المصاريف ما أمكنه، وبالوقت نفسه، يرغب يجلب أكبر قدر من الأرباح، في ثنائية متناقضة لا نراها منسجمة إلا على جسد هذا الكائن المستباح: الكتاب!!

البضاعة الجيدة هي تلك التي يبذل عليها ثمن كبير.. هذه قاعدة، ولعل هذا هو السبب الرئيسي وراء عدم وجود فن كتب بالمعنى الحقيقي للكلمة، على الرغم من أن دوراً عربية كثيرة حققت ذلك، لكن تجاربها لم تصبح مسطرة أو منهجاً إلى الآن،

النظام السعودي الذي استنفد قواه بين دور المنقذ من المشروع الفارسي في المشرق العربي بتغذية فزاعة التشيع، ودور الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، لا يستطيع أن يفهم بأي حال من الأحوال من أين تنبثق المطالب النسوية بحقوق السعوديات. فלغة المواطنة والحرية دخيلة على آذان أمراء القمع الذين يرون في المطالبة بالحق ابتزازاً يستجيبيون له بالشتائم أو الرشاوى، وليس أدلّ على ذلك من ردة فعل خادم الحرمين –والحرمين على ما يبدو هما ميشيل أوباما وسارة نتتياهو- تجاه الاحتجاجات المطالبة بإصلاح النظام، خاصة إزاء حقوق الأقليات الطائفية. إذ أن الطريقة الوحيدة التي تعامل بها الملك مع هذه المطالبات هي بمحاولة رشوة أصحابها بتوزيع مليارات الدولارات على المواطنين، وكان تغيير السيارة أو إعادة تأثيث الفिला سيزيل الشعور بالظلم، تماماً كما سينسي وجود السائق أو الحارس الشخصي المرأة أنها لا تزال تُعامل كملحق بذكر، أيأ كان موقعه!

إن الربط الاعتياطي، المبتذل، المثير للاشمئزاز بين مطالبة المرأة

السعودية بأبسط حقوقها من جهة، ووصفها بداعية للتغريب والانحلال الأخلاقي وتهديم البنيان الاجتماعي من جهة أخرى، هو أكبر دليل على إفلاس الخطاب الذكوري المتسلّح بتفسير بدائي متحجر للدين، معادي للمرأة والزمن بل وللدين نفسه، وعلى أن عمليات التهويل والترهيب من أن انتزاع المرأة لحقوقها هو باب للمفاسد وجلب الويلات للمجتمع السعودي لم تعد تجدي نفعاً، ولم يعد بالإمكان إسكات النساء اللاتي سئمن هذه المسرحية المقيتة التي تصور السعودية على أنها جنة عدن فصرخن بسخط بأن الملك –أو رجل الدين في هذه الحالة- عار تماماً!

منال الشريف لم تكن سوى حجر الدوميتو الأول في طابور

السعوديات الرافضات للتهميش، والأصوات التي ستعلو مطالبة بالحياة الإنسانية الكريمة للنساء تتكاثر وتنتشر. وسنذكر يوماً ما بأنّ كل ما تطلّبه هذا التغيير هو «لا» واحدة، تردد صداها في أرجاء السعودية، بينما سيتذكر الرجعيون من المعادين للعقل والتعقل أنهم كانوا على الجهة الخطأ في هذا النزال من أجل الحياة والحرية.

ويرى الأمر: «يجب أن يكون غلاف الكتاب مثل ديكور المسرحية، بمعنى أن يتجاوز حالة التزيين الفارغة إلى إيجاد علاقة عضوية بالنص». وهو بهذا يدعو إلى أن يكون العمل الفني قد اشغّل أساساً لمصلحة الكتاب، ويضرب مثالا هو التالي: «ثمة أكثر من كتاب صدر عن «دار المدى» وعلى الأغلفة لوحات للفنان الكبير جبر علوان. الكتاب مختلفون والمواضيع مختلفة، وجبر علوان واحد!».

يستغرب محمد عمران (تشكيلي) تغير أغلفة الكتب المترجمة التي تكون في قمة جمالها في طبعات لغاتها الأصلية، في حين أنها في الطبعة العربية يصبح الكتاب في مكان وغلافه في مكان آخر. «أميل إلى الغلاف المتكشف».. وبذلك يلامس نقطة هامة، إذ قلما نجد غلافاً على قدر من التواضع، فالادعاء حاضر دوماً.

ولعل قضية التقشف تقودنا إلى اقتراحات قدمتها دور معروفة، عملت على توحيد الأغلفة، باختلافات لا تتجاوز عنوان الكتاب، واسم المؤلف مثل «دار ورد» ، «دار الفارابي» «دار الجديد».. ولكن هل يعطي التوحيد البراني هوية للكتاب؟ سامي أحمد

الجريدة ، فحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر وبإيقاف الجريدة عن الصدور شهراً . أصدر في عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ الجزء الأول والثاني من ديوانه في طبعة جديدة ضم فيها قصائده التي نظمها في الأربعينيات والتي برز فيها شاعراً كبيراً ، انتخب رئيساً لاتحاد الأدباء العراقيين وتقيياً للصحفيين .

واجه مضايقات مختلفة فغادر العراق عام ١٩٦١ إلى لبنان ومن هناك استقر في براغ ضيفاً على اتحاد الأدباء التشيكوسلوفاكيين ، وصدر له في براغ عام ١٩٦٥ ديوان جديد سماه «بريد الغربة». عاد إلى العراق في عام ١٩٦٨، وفي عام ١٩٦٩ صدر له في بغداد ديوان «بريد العودة»، ثم أصدرت له في عام ١٩٧١ وزارة الإعلام ديوان «أيها الأرق»، وبعده ديوان «خلجات».

من أشعاره:
دمشقُ وأنتِ غانيةٌ عروسٌ
وأما أنْ نذَلْ فلا يطاق

■ ■

إيكو يعيد كتابة «اسم الورد»

يعتزم الكاتب الإيطالي امبرتو إيكو في الخامس من تشرين الأول، نشر طبعة جديدة من روايته الشهيرة «اسم الورد».

وبحسب جريدة «البيان» الإماراتية، يعيد إيكو كتابة هذه الرواية التي منحته الشهرة. أما الغاية من هذا الإصدار الجديد فتكمن في جعل وصول الرواية إلى قراء جدد أكثر سهولة، بحسب ما ذكرته أخيرا صحيفة «لا ريبوبليكا» الايطالية.

سيقوم إيكو باختيار بعض المشاهد في عمله مثلما سيقوم بإنعاش لغة هذا العمل الأدبي، الذي يعتبره كثيرون معقداً في لغته وفي أطروحته التي تتناول قصة من العصور الوسطى تجري أحداثها في القرن الرابع عشر، وولدت من رحم شغف كاتبها الملحن بالكُتب عموماً ومؤلفات تلك العصور على وجه الخصوص.

ويريد الكاتب تقريب كتابه الضخم من الحياة المعاصرة ويجعله في متناول الأجيال الجديدة وكذلك أساليب النشر الحديثة.

أما التاريخ الذي حددته دار النشر «بومبياني»، التي ينشر إيكو أعماله عادة فيها والتي نشرت عام ١٩٨٠ الطبعة الأولى من الرواية، لإعادة اطلاق «اسم الورد» فهو الخامس من تشرين أول المقبل.

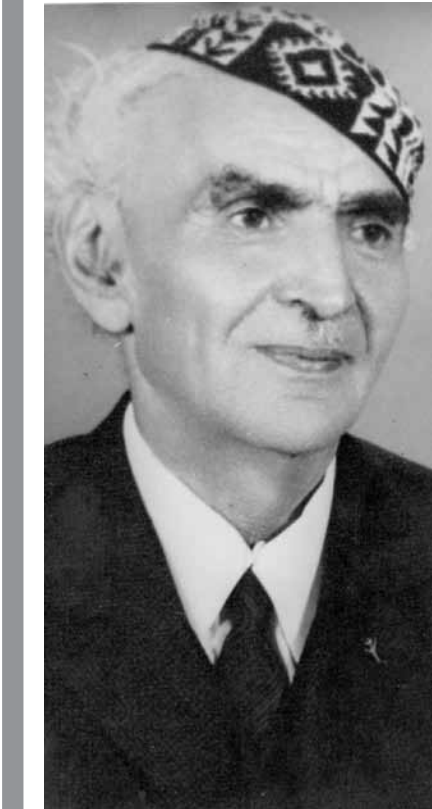
تدور أحداث الرواية في أحد الأديرة الواقعة شمال إيطاليا والتابعة للرهبنة البندكتية، حيث تتكرر في الدير جرائم قتل مربية ضحاياها جميعهم من النساء، ويكون التفسير الوحيد للرهبان حول هذه الظاهرة وجود روح شريرة (الشیطان) داخل جدران ديرهم، ولكن رجلاً واحداً يشك في وجود شخص ما يقف وراء جميع تلك الجرائم.

■ ■

(ناشر): «لا أؤمن بتوحيد الأغلفة على الإطلاق لأنها ستصبح مثل الباصات العامة».
ومحمد عمران يراها: «عملية تشبه إلى حد كبير عملية التجليد القديمة، حين كانت المكتبة كلها سوداء، دون أي خصوصية».
لا علاقة لتوحيد الأغلفة بالهوية الفنية، فالتجربة بالأساس ليست أكثر من استسناخ لتجربة سابقة، فقدت رونقها في المنشأ.
أما الهوية الفنية الحقيقية، فهي ما يقترحه تمام عزام: «هي الموقف من كل ما هو إعلاني، بتقديم كتلة بصرية موزونة، تحمل قيمة جمالية، فيها شيء من المفاجأة، وتقوم على احترام كامل للمتلقي».
تصميم الغلاف مشروع فني بحاله، يوازي بالأهمية الكتاب نفسه، بل يساهم في نجاحه وشد الاهتمام إليه، لكن هذا كله لن يتحقق ما دام الكتاب أسير الأزمات التي هو فيها، وما دامت عملية النشر (تمشاية حال)، ولعلنا ضمن ما هو متاح لن نصل إلى جعل الغلاف «وجهاً للكتاب» كما يقول المصمم أمين القاضي..

■ ■

«غوغل» يحتفي بمحمد مهدي الجواهري



أمشتبك الحراب لك الصّدأق؟

أذنباُ تحسبون على البرايا
إذا ما ضويقوا يوماً فضاقتوا

بعين الله ما لقيتْ شعوب
لحد السيّف مكرههٌ تُساق

عجافاً أُطلقتِ ترعى ولكن
معاهدة القوي لها وثاق

وعيقتْ مدُ بَعَثَ حقاً مضاعا
وساموها الدمار فلم يُعاقوا

تحررت البلادُ سوى بلادِ
دُيُولِ شأْنهنِ الالتحاقِ

أبابُ الله يَفُتَح للبرايا
وعن هذي البلادِ به انغلاق

وكيف تسير مطلقةٌ بلادٌ
عليها من أحابيلٍ نطاق

يُطاق تقلّبُ الأيامِ فينا
وأما أنْ نذَلْ فلا يطاق

■ ■

ثم توالى النشر بعدها في مختلف الجرائد والمجلات العراقية والعربية، نشر أول مجموعة له باسم «حلبة الأدب» عارض فيها عدداً من الشعراء القدامى والمعاصرين .

أصدر في عام ١٩٢٨ ديواناً أسماه «بين الشعور والعاطفة» نشر فيه ما استجد من شعره. استقال من البلاط سنة ١٩٣٠ ، ليصدر جريدته «الفرات» والتي صدر منها عشرون عدداً، ثم ألغت الحكومة امتيازها، وحاول أن يعيد إصدارها ولكن دون جدوى ، فبقي دون عمل إلى أن عيّن معلماً في أواخر سنة ١٩٢١ في مدرسة المأمونية ، ثم نقل إلى ديوان الوزارة رئيساً لديوان التحرير .

في عام ١٩٣٥ أصدر ديوانه الثاني باسم «ديوان الجواهري» وفي أواخر عام ١٩٣٦ أصدر جريدة «الانقلاب» إثر الانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي، وعندما شعر بانحراف الانقلاب عن أهدافه التي أعلن عنها بدأ يعارض سياسة الحكم فيما ينشر في هذه

من ديوان المتنبي، وأظهر ميلاً منذ الطفولة إلى الأدب فأخذ يقرأ في كتاب البيان والتبيين ومقدمة ابن خلدون ودواوين الشعر، ونظم الشعر في سن مبكرة، تأثراً ببيئته، واستجابة لموهبة كامنة فيه. كان والده يريده عالماً لا شاعراً ، لكن ميله للشعر غلب عليه، بعد وفاة والده سنة ١٩١٧، عاد الشاب إلى دروسه وأضاف إليها درس البيان والمنطق والفلسفة.. وقرأ كل شعر جديد سواء أكان عربياً أم مترجماً عن الغرب .

شارك في ثورة العشرين عام ١٩٢٠م ضد السلطات البريطانية، ثم اشغل مدة قصيرة في بلاط الملك فيصل الأول عندما نُوج ملكاً على العراق، تلا ذلك عمله بالصحافة بعد أن غادر النجف إلى بغداد، فأصدر مجموعة من الصحف منها جريدة «الفرات» وجريدة «الانقلاب» ثم جريدة «الرأي العام» وانتخب عدة مرات رئيساً لاتحاد الأدباء العراقيين . نشرت أول قصيدة له عام ١٩٢١،

احتفل محرك البحث «غوغل» بذكرى ميلاد شاعر العرب محمد مهدي الجواهري، والذي ولد في السادس والعشرين من تموز ١٨٩٩م، وتوفي في السابع والعشرين من الشهر نفسه عام ١٩٩٧، وكان والده أحد علماء النجف البارزين.

تحدّر الشاعر الكبير من أسرة نجفية محافظة عريقة في العلم والأدب والشعر تُعرف بآل الجواهر، نسبة إلى أحد أجداد الأسرة والذي يدعى الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر، والذي ألّف كتاباً في الفقه بعنوان «جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام». قرأ الجواهري القرآن الكريم وهو في سن مبكرة، ثم أرسله والده إلى مدرّسين كبار ليعلموه الكتابة والقراءة، فأخذ عن شيوخه النحو والصرف والبلاغة والفقه وما إلى ذلك مما هو معروف في منهج الدراسة آنذاك.

وكان الجواهري يحفظ في كل يوم خطبة من نهج البلاغة وقصيدة

بين قوسين

تفاصيل

ليست هامشية

◀ جهاد أسعد محمد



تغير المشهد العام في اللوحة الاجتماعية الاعتيادية للعاصمة وضواحيها.. تغيرت تفاصيله النافلة مع تغير طبيعة النبا التلفزيوني ونوع الأخبار الشفاهية المهموسة وحركة الناس ومراكز تجمعهم ونقاط تفرقهم.. تغيرت ألوان الصباحات والمساءات وطبيعة أحاديث المستيقظين والذاهبين إلى نوم أرق..

توقفت «أم نديم» عن استقبال بناتها (يمن ذلك ابنتها الكبرى التي تسكن حينا) وأصهارها في بيتها العربي في «الميدان» كل جمعة لتطعمهم المحاشي والكبب والحلويات الشامية، ابنتها الصغرى المقيمة في درعا، لم ترها منذ آذار الماضي سوى مرتين: مرة حين جاءت لتسأل في العاصمة عن مصير زوجها المختفي، ومرة حين ذهبت أم نديم نفسها إلى درعا لتبكي أحد أسبابها الذي قضى قبل أن يبلغ العشرين..

لم يعد لدى البقال القروي الطيب «أبو معن» وقت لممارسة الكسل يوم الجمعة: أركيلة وأباريق متتالية من المته في الزقاق مع شباب الحارة المتنوعي الاهتمامات والأصول المناطقية.. أصبح كل جمعة مضطراً إلى الاستيقاظ، بشكل مبكر والتسلل من الحي خلسة مرتديا حذاء رياضياً. وقد شوهد أكثر من مرة يصعد إلى حافلة عابرة ذات منظر مخيف.. في الأيام العادية يجلس «أبو معن» في مكانه ساهماً، مشبعا بالهم والحزن.. لم يره أحد يبتسم منذ أربعة أشهر..

أما «مروان»، جاره النجار المبدع قليل الكلام، الذي لم يصل ركعة واحدة من قبل، فلم يعد يليب طلبات الجيران لصيانة مطبخ إفرنجي أو تصليح باب خزانة في أيام الجمع، متذرعاً بصلاة الجمعة.. وغالباً ما يقضي اليوم بطوله خارج الحي، وأحياناً لا يعود إلا بعد يومين أو أكثر.. «عبود» الحشاش، لص المنازل المشهور وخادم السياح الخليجيين، خرج من السجن بالعمو العام الأخير، وفي اليوم الثاني انضم لـ«الثورة» (حسب توصيفه)، وحين سأل أحداهم مرة عن سر هذه الثورة المفاجئة، ولماذا لم يتم اعتقاله حتى الآن رغم علنية «ثوريته»، أجابه: «شي ما بيخصك!!»

جارتنا «أم صلاح» التي تسكن حينا منذ أكثر من أربعين عاماً، أصر ابنها الصغير «ياسر» على استضافتها في بيته في «عش الورور» رغمًا عن أنفها.. توادعت مع نساء الحي بالدموع، ثم غادرت بسيارة «بيجو» ذات لوحة خضراء، ومضت وعيناها الدامتان معلقتان في عيون مودعاتها.. منذ تلك اللحظة لم تتوقف عن الاتصال بجاراتها يومياً لتطمئن عليهن وعلى أولادهن وأزواجهن..

«عبود» الحميماتي لم يعد يطير رف الحمام في سماء الحي.. فليس كل الرصاص يطلق على الصدور العارية والظهور الغافلة.. بعضه يصيب الهواء وما يحمل!.. وتتصاعد الأحداث.. «محمود» الذي آتم خدمة العلم في مطلع نيسان الفائت ولم يتسرح، عاد إلى أهله مؤخراً مرتدياً علماً سورياً لم يحظ يوماً بفرصة الدفاع عنه ضد أعداء حقيقيين.. أقامت له أمه عرساً عظيماً، وماتت بعد يومين!..

طالب الحقوق الخجول الوافد من محافظة أخرى، والذي لم يتسن إلا لقلة في الحي أن يحفظوا اسمه الكامل، سكنت رصاصتان في ظهره، فحولته إلى مقعد دائم، ولم يخرج من المشفى التي أسعفه إليها أصدقاؤه الصارخون عائداً إلى محافظته، إلا بعد إجباره على توقيع وثيقة مكتوبة سلفاً تؤكد أن عصابة مسلحة هي من استهدفته!.. ثمرات الأحياء لم تعد تهتم بفلانة كيف تضحك، وفلان كيف يمشي، والثالثة ماذا تلبس ومن تقابل.. الأحاديث كلها عن الشهداء والشبيحة والمعتقلين وحصار المدن و«العواينة» ومواقف الدول ونجوم السياسة..

في مصادفة لا تحصل إلا في الأفلام الهندية التقى في «يوم الجمعة الدامي» في حي القابون البقال القروي «أبو معن» والنجار الصامت «مروان»، وكان كل منهما واقفاً في جهة... وحين تلاقت نظراتهما على وقع الرصاص، امتلأ الجو بالدخان والغبار الكثيف.. الكثيف جداً.. وانعدمت الرؤية، ولم يعد كلاهما يسمع إلا الأنين والاستغاثات والشتائم.. وبعد توقف الضجيج وانقشاع الغبار كان كل منهما قد ذهب مؤقتاً في اتجاه.. ولم يؤكد أحد أنهما التقيا في الحارة مجدداً حتى الآن.. فهل سيلتقيان قريباً؟ وكيف سيكون ذلك وفي أي مناخ؟ وهل سيستنى لهما أن يجلسا في الزقاق لشرب المته بعد ذلك، بينما يطير «عبود» الحميماتي رف الحمام إلى السماء؟.

هذا هو سؤال الوطن....

mjihad@kassioun.org

المعهد العالي للفنون المسرحية: لا تطلقوا رصاصه الرحمة!

◀ أحمد باشا



الحفيري»، وجمع توقعات بالجملة، وهجوم صحفي لم تشهد آية إدارة سابقة ظل بين تكذيب وتصديق حتى النتائج الامتحانية شكك بصدقيتها، كما إن الأمر تعدى المشاكل مع الطلبة ليطال الفنانين أيضاً في خلاقات تتعلق بالأجور مما دفع بعضهم إلى وصفها بالإهانات المادية والمعنوية، حتى مستثمر الكافتيريا في المعهد العالي لم يكن حظه أفضل بكثير، حيث راح الأخير يجمع تواقع الطلبة لتقديهما إلى الجهات العليا، وذلك بسبب إغلاق الباب المؤدي إلى مصدر رزقه.

منذ زمن والمعهد بحاجة إلى كاميرات تفيد الطلبة في عملهم، إلا أن العميد الجديد (الحفيري) قد قام بضربة استباقية مفاجئة بها الجميع، ووضع ما يفوق العشر كاميرات مثبتة على الجدران للمراقبة، ناهيك عن الأسوار الحديدية المثبتة على نوافذ القاعات.

ينبغي على الجميع العمل لإعادة الحياة للمعهد العالي، كي يعود كما كان مفخرة للعاملين في المسرح السوري، والعمل جاهداً إلى إعادة الدور الرائد الذي كانت تقوم به فرقة المعهد العالي للفنون المسرحية التي غابت لفترات طويلة، ويتطلب ذلك أيضاً من القائمين على المسرح إعادة النظر في بعض القوانين السارية، كالنظام الداخلي للمعهد وميزانيته، واستقلالية قراره، وهنا لا بد أن نذكر بما قاله المسرحي والرئيس التشيكلوسلوفاسكي السابق فاسلاف هافل في الكلمة التي أعدها ليوم المسرح العالمي ١٩٩٤: «إن العالم الآن يتحول إلى التعددية الثقافية، وتعدد الأقطاب، ولم يبدأ الآن في البحث عن نظام جديد وعادل، نظام يعني بإحتياجات الحاضر، كل هذا يجعل العالم الحديث مكاناً درامياً بصفة خاصة. في حضارة اليوم التكنولوجية للإنسانية، المسرح واحد من أهم جزر المصادفة الإنسانية.. إنه فن لا بد أن نحمله وننميه».

■ ■

يترتب عنها من احتمالات تبقى عالقة في يد القدر، كما أن إدارة المعهد حاولت في العام السابق فصل القسم من رحمه الطبيعي (المعهد)، وذلك بنقل مقره إلى مشروع دمر تحت ذريعة نقص القاعات في المعهد، فماذا على الطلبة أن يفعلوا؟ هل يمكن لهم الرفض القاطع ولاسيما أن أمام أعينهم غرّف الموظفين التي تقوق القاعات الدراسية عدداً ونوعاً؟

لكن الأمر لم يتم، ولأسباب مجهولة لايزال القرار معلقاً حتى هذه اللحظة.

الغبار وأصوات معدات البناء التي لم تكد تفارق الطلبة خلال أيام دراستهم في المعهد، بل كانت عامل استرخاء لهم في فترة امتحاناتهم النهائية، وخلال العطلة الصيفية لم يدق مسمار واحد على أحد جدران المعهد والغريب هو أن يتم إيقاف الدوام لمدة أسبوع كامل تحت عنوان «عدم وجود قاطع كهربائي».

الأمر الأهم كان يتعلق بالمنهاج الدراسي، كإقحام مواد جديدة ونغيب أخرى، دون استشارة أي من الطاقم التدريسي الموجود في المعهد، كما وأنه جرى تحويل قاعات التدريبات الخاصة بطلبة قسم التمثيل إلى شبه مساح صغيرة، وهذا الأمر الذي ضرب فكرة الاستوديو وأهميتها للتمثيل، فالاستوديو يجعل الطالب ينسجم مع كل الأماكن التي سيقدم بها خلال عروضه الفنية القادمة.

إن هذه الفترة بكل ما شهدته يجب تجاوزها وتلافي الأخطاء والبحث عن مواطن الصواب في القرارات السابقة إن وجدت، الأمر الذي يتطلب جهداً مضاعفاً ينتظر العميد الجديد للمعهد العالي للفنون المسرحية..

إن هذه الفترة شهدت استياء لا نظير له من جانب الجميع، تجلت في محاولات كثيرة لكتابة العرائض ورفعها، أو اللجوء إلى إنشاء صفحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي منها «تحرير المعهد العالي من قبضة عجاج

شكل المعهد العالي للفنون المسرحية عبر تاريخه رافداً للعمل الثقافي والفني في سورية، فقد أغنى الثقافة السورية بخبرات وتجارب مسرحية استطاعت أن تشكل بداية ملامح هوية مسرحية سورية، إضافة للتطور الملحوظ الذي شهدته الدراما السورية في السنوات الأخيرة، وكما ورد في النظام الداخلي للمعهد «أحدث المعهد العالي للفنون المسرحية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٨/ تاريخ ١٩٧٧/٤/٢٨ بهدف تخريج الاختصاصيين في مختلف فروع الفنون المسرحية لتحقيق نهضة مسرحية عربية أصيلة».

ولا يخفى على المتابع الحالة التي وصل إليها المعهد، وكذلك انعكاساتها الجلية على الحركة المسرحية في سورية بالعموم، فبعد أن كان المعهد حاضناً لمواهب وقامات سورية كبيرة، استطاعت أن تكتسب عبر تاريخها احتراماً على مستوى الساحة العربية بل والعالمية في بعض الأحيان، فالمكان الذي شكل هما كبيراً لعمالقة تركوا بصمات جلية على المشهد الثقافي السوري: فواز الساجر، سعد الله ونوس، ممدوح عدوان، نبيل الحفار، غسان مسعود.. صار اليوم عيناً على المسرحيين السوريين، وتحول من قبلة فنية تشكل مركز إغراء لكل فنان سوري يمتلك مشروعاً حقيقياً إلى مكان يعتبر مجرد معلم يضيئ مسحة من الجمال على المدينة.

المعهد العالي كمعظم المؤسسات الثقافية في سورية سيطرت عليه عمليتا الارتجال والفردية في الإدارة الثقافية، أي غياب العقلية المؤسسية، مما يحتم على كل مدير للمؤسسة أن يبدأ وكأنه يؤسس من جديد، وتشارك أيضاً في ذلك مسألة الأرشيف وتوثيق التجربة التي تشكل عدواً لكل من يتسلم منصباً إدارياً.

لكن التجربة السابقة في إدارة المعهد العالي للفنون المسرحية (بإدارة د.عجاج سليم الحفيري) تضمنت في مواجهة سيل من الأسئلة، وفيض من التعجب. التجربة التي تكلفت منذ بدايتها بفصل طالب لمدة عام كامل بسبب ملاسنة شفوية بسيطة بينه وبين أحد أعضاء اتحاد الطلبة، وكما أنها شهدت تحولات كارثية على مستوى الكادر التعليمي في المعهد، فازدحم المعهد بالكثيرين من عديمي الخبرة في المجال التعليمي إلى درجة أن أحدهم لم يكن مؤهلاً أكاديمياً ولا مجازاً جامعياً على أقل تقدير، كما هجر المعهد عدد من أصحاب الكفاءة والخبرة من الطاقم التدريسي المشهود لهم، إلا أن قلة من الفنانين والمدرسين الذين ترفع لهم القبة أثرت البقاء بدافع مسؤولية شخصية وشراكة فنية وإنسانية مع هذا المكان، فأضحت القرار في فترة الحفيري ارتجالياً يتسم بالفردية في معظم الأحيان، ففي قسم النقد والدراسات المسرحية، على سبيل المثال لا الحصر، توقف قبول الطلبة في العام السابق، الأمر الذي شكل فجوة في صفوف القسم وما

أسانج.. جرد من الستانلس ستيل

أنجز المسرحي الأسترالي رون اليشا عرضاً مسرحياً عن حياة مؤسس موقع «ويكيليكس» جوليان أسانج بعنوان «جرذ من الفولاذ المقاوم للصدأ».. والمسرحية تعرض حالياً في مدينة سدي. وتتوقف المسرحية عند مواطن الضعف البشري التي كلفت أسانج غالباً.

اختار المسرحي أن تدور أحداث المسرحية على موقع لتصوير فيلم سينمائي. ويقوم الممثلون بأدوار أشخاص حقيقيين بينهم أسانج وزعماء دول ومحامي الدفاع عن مؤسس ويكيليكس. ونقلت صحيفة «الغارديان» البريطانية عن اليشا أنه كتب مسرحيته بهذا الشكل لأنه عندما أنجز كتابتها لم ينشر الكثير عن أسانج في الإعلام المطبوع، وكل شيء عنه كان يثبت عبر الإنترنت، وكان من الصعب التمييز بين الصدق والكذب في ما يقال، وليتلافى تضارب الأقاويل حاول استعمالها كلها.

سواء كنت من محبي أسانج أو من كارهيه لن تختلف في الشكل الذي قدم به نفسه للعالم، كشخص استطاع أن يحدث هزة في بنية صانعي الحدث العالمي.

■ ■



مهرجان القدس يعيد الألق إلى المدينة

فرقة «كارزا باتاس» الإسبانية للفلامنغو عرضاً مميزاً في مؤسسة دار الطفل العربي. وأدت الفرقة رقصات «الفلامنغو» الفولكلورية التي أثارت إعجاب الجمهور.

إلى ذلك، عرض مسرح سنابل للثقافة والفنون بالتعاون مع مركز سبافورد الصحي للأطفال مسرحية «حمص بليلة» وهي مسرحية دمي.

■ ■

شهدت مدينة القدس المحتلة العديد من الأنشطة الثقافية والأدبية والفنية، ضمن فعاليات مهرجان القدس الذي ينظمه مركز بيوس الثقافي. حيث افتتحت الندوات الأدبية في صالون محمود درويش، وشارك في هذه الندوات الكاتب راجي بطحيش ورجاء غانم وإياد البرغوثي بعد جلسات قراءة لأعمالهم الأدبية قاموا بمناقشتها مع الحضور.. وضمن الفعاليات الفنية في مهرجان القدس، أدت

